



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الظروف الاقتصادية والإجتماعية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة لدى
نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

ميس مروان عبد الباري السليمة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439 هـ / 2018م

تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء
مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

إعداد:

ميس مروان عبد الباري السليمة

بكالوريوس علوم سياسية من جامعة القدس /فلسطين

المشرف: د. وفاء الخطيب

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الجريمة من
عمادة الدراسات العليا / كلية الآداب / جامعة القدس

1439 هـ / 2018م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج علم الجريمة

إجازة رسالة

تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح
والتأهيل في الضفة الغربية

إسم الطالب: ميس مروان عبدالباري السلايمة
الرقم الجامعي: 21412297
المشرف: د. وفاء الخطيب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 10 / 3 / 2018 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسمائهم وتوقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. وفاء الخطيب
2. ممتحن داخلياً: د. بسام بنات
3. ممتحن خارجياً: د. ياسر عبيدالله

القدس / فلسطين

1439 هـ / 2018م

الإهداء

لحظة من العمر ننتظرها لنقطف ثمرة جهدٍ تعبنا لأجله، ولا يسعني أن أكمل فرحةً إنتظرتها بدون

أن أهدي هذا الجهد لكل من ساندني وكان أملاً أنار دربي.

اهدي نفسي ونجاحي إلى الجرح الندي في قلبي وطني فلسطين.

إلى العاصمة الأبدية ومدينة السلام القدس العربية.

إلى شهداءنا الأبرار وأسرانا البواسل في سجون الاحتلال.

أهدي نجاحي في كل وقت اليكم.

يا من تجرعتم الكأس فارغاً لتسقياني قطرة حب.

يا من كلت أناملهم ليقدموا لي لحظة سعادة.

وحصدتم الأشواك عن دربي لتمهدوا لي طريق العلم.

إلى القلب الكبير...الذي أحمل اسمه بكل فخروأقتدي به منذ الصغر.

وحضن الدفئ الذي أتكأ عليه في كل أوقاتي (أمي وأبي) أدامكما الله ..

إلى نبض القلب الذي خلق الله بيني وبينه حبل المودة والرحمة، اليك يا من كنت خير معين لي في

كل لحظات ضعفي (زوجي الحبيب).

أهدي عملي هذا إلى من أتعبني قبل قدومه وملاً حياتي بالأمل،

إلى هدية الرحمن في رحمي مضغَةً في أحشائي نمّت طفلي (علي) .

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتد.. إلى شمعة تنير ظلمة حياتي(مجدولين، ماجد، مجدي، محمد).

إليكم يا رفقاء دربي؛إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى ي نابيع الصدق الصافي،

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم (أحمد، إسلام، وليد، وحنان)

إقرار:

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

ميس مروان عبد الباري السلايمة

التاريخ: 2018 / 3 / 10

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي جعل أول ما نزل من القرآن كلمة أقرأ، الحمد لله القائل (وقل رب زدني علماً)، والصلاة والسلام على خير خلقهم محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه الأطهار.

يسرني أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان لكل من أعانني على إنجاز هذا الدراسة المتواضعة ومن كان لجهدهم أعظم الأثر.

وإنه لمن دواعي فخري وسروري أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ وفاء سامح الخطيب، التي شرفت بها مشرفاً، فهي من أولتي جلاهتمامها ورعايتها، وأمدتني من فيض علمها، وغمرتني بكرم أخلاقها وتواضعها وكانت لي عوناً وسنداً وخير معلم، فعلمتني معنى العطاء والتواضع، وشعرت بالمعانة التي نعانيتها روحاً وجسداً، لها مني جل الاحترام والتقدير وأدعو الله لها بدوام الصحة والعافية .

ومن باب العرفان والإنصاف لأصحابه أتقدم بجزيل الشكر وموفور الامتتان للجنة المناقشة الدكتور/ بسام بنات و الدكتور/ ياسر عبيدالله ، ولكل من مد لي يد العون وساعدني بكلمة، أو أسدى لي نصيحة، وأسهم في إنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع، وهم كثر ولكنني أخص بالذكر أساتذتي في قسم علم الجريمة بجامعة العاصمة "القدس"، لما قدموه لي ولزملائي من بحر علمهم وكانوا لنا خير سند ومعلمين فلا يتسع المجال هنا لأيفائهم حقهم، والشكر موصول للاستاذ محمود أبو غزالة لمراجعته اللغوية والنقدية للدراسة.

ولا أنسى قيادة الشرطة الفلسطينية متمثلةً باللواء حازم عطالله، ومدير مراكز الإصلاح والتأهيل "العميد/ ليث زيدان"، والسادة مديري مركزي الإصلاح والتأهيل في كل من مدينة أريحا "المقدم/قذري صوفطة" وفي مدينة رام الله "الرائد/نائل جمعة" وجميع الضباط وضباط الصف والجنود الذين لا تمل جفونهم السهر لحماية الوطن والمواطن لما قدموه لي من مساعدة ومساندة وتسهيلي الإجراءات لإتمامها بالعلمية، داعية المولى عزَّ وجلَّ أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم. فأملني أن يرقى هذا العمل إلى تطلعات كل هؤلاء، وليصل إلى الغاية التي ارتسمت له منذ البداية .

ملخص

هدفت الدراسة بعنوان " تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية" إلى معرفة مدى تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى النزلاء من خلال التعرف على أهم الظروف الاقتصادية والإجتماعية التي واجهتهم وكانت الدافع لارتكابهم الجريمة، ومن ثم الكشف عن مدى ارتباط هذه الظروف بالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية من خلال نتائج التحليل، إضافة إلى معرفة أهم الآثار الناجمة عن إرتكابهم الجرائم ودخولهم مراكز الإصلاح والتأهيل.

اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات بنوعها الأولية والثانوية، إذ تم الحصول على البيانات الثانوية من بعض المراجع والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، أما البيانات الأولية فتم الحصول عليها عن طريق الاستبانة التي تم تصميمها للحصول على البيانات من عينة الدراسة، وتكونت من جزئين: الجزء الأول يحتوي على البيانات الديموغرافية، فيما يحتوي الجزء الثاني على محاور واسئلة الدراسة، كما تم إجراء مقابلات مع بعض مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية لتدعيم نتائج بيانات الاستبانة واعطاء قوة لنتائج الدراسة، تكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي "أريحا ورام الله" في الفترة الواقعة ما بين (2016-2017) البالغ عددهم (410) في حين تكونت عينة الدراسة من (255) نزيل ونزيلة من مركزي الإصلاح بنسبة (62.1%) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.

وقد تم استخدام نظام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية للمعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة بهدف التوصل إلى أبرز النتائج التي تحقق أهداف الدراسة التي كان من أبرزها " أن العامل الاقتصادي هو الأكثر تأثيراً من العامل الاجتماعي في دفع الأفراد لإرتكاب الجرائم

وارتفاعها في الضفة الغربية" وفق استجابة النزلاء لأسئلة الاستبيان، كما أظهرت الدراسة أن سبب ارتفاع نسبة البطالة والفقر في الضفة الغربية هو ضعف السياسات الادارية للمؤسسات وانتشار الوساطة والمحسوبية، وارتفاع المستوى المعيشي مقابل قلة الدخل، كما أوضحت الدراسة أن للاحتلال الاسرائيلي مساهمة مهمة في ارتفاع معدلات الجريمة خاصة في جرائم المخدرات والسرقة.

أخيراً قدمت الدراسة توصيات من أهمها " ضرورة تطبيق الوزارات المعنية للخطط التنموية وتنفيذ المشاريع التطويرية للحيلولة من استمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقر؛ التي تنعكس وتؤثر تلقائياً على الجريمة والعمل على خفضها، كما أوصت الدراسة العمل على استمرار تقديم الدعم المعنوي والمادي والثقافي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من خلال استمرارية مراكز الإصلاح بتطورها الفني والإداري وعقدها للورش التي تهتم بصقل شخصية النزير ورفع مستواه العلمي والمهني، وأهمية عقد ورش عمل بين مراكز الإصلاح والتأهيل والقضاء الفلسطيني للبحث في إعادة النظر ببعض العقوبات التي تعد غير رادعة لجسامة الجرم سيما تلك المتعلقة (بجرائم القتل ومروجي المخدرات ومتعاطيها)، كما تقترح الدراسة نشر ما توصلت إليه من نتائج.

الكلمات الدالة: الظروف الاقتصادية، الظروف الإجتماعية، الجريمة، مراكز الإصلاح والتأهيل، نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، الضفة الغربية.

The study title " The impact of economic and social conditions on the high rates of crime among the inmates of the rehabilitation centers in the West Bank"

by: mays marwan abd- al bari salaymeh

supervisor: wafaa sameh al-khateeb

Abstract

The study aims was to examine "The impact of economic and social conditions on the high rates of crime among the inmates of the rehabilitation centers in the West Bank" to find out the impact of economic and social conditions on the high crime rates among the inmates of the rehabilitation centers, by identifying the most important economic and social conditions that they faced, and to uncover the extent to which these circumstances are related to each other in the Palestinian society through the results of the analysis, in addition for knowing the most important effects resulting from the commission of crimes, and their entry into the centers of reform and rehabilitation, when the secondary data were obtained from a number of books and previous studies related to the subject. While preliminary data were obtained by means of the questionnaire that was designed to obtain the data from the sample of the study. It consisted of two parts: the first part contains the data, and the second part contains the topics and questions of the study, and interviews were conducted with some of the directors of the reform and rehabilitation centers in the West Bank, to support the results of the questionnaire data and to give strength to the results of the study.

However population of the study consists of all the inmates of the rehabilitation in rehabilitation centers of the cities of "Jericho and Ramallah" between the period 2016-2017 (410), while the study sample consisted of (255) inmates from the rehabilitation centers, which (62.1%) were randomized.

The Statistical Package for Social Sciences (SPSS), (20th Edition) , ((Statistical Package for Social Sciences- SPSS. ver20), was used in order to reach the most prominent results that achieved the objectives of the study, the most prominent being that the economic factor is the most influential factor in the social factor in pushing individuals to commit crimes, and therefore their rise in the West Bank according to the guest's response to the questions. The study also showed that the reason for the high rate of unemployment and poverty in the West Bank is the weakness of the administrative policies of institutions, and the spread of mediation and nepotism, in addition to the high standard of living compared to low income. Moreover, the study also confirmed that the Israeli occupation is the main contributor to the high rates of crime, drugs and theft. Finally, the study recommended the following: - The need to review the agreements concluded between the Palestinian National Authority and the Israeli occupation government, especially the economic ones, which have repeatedly obstructed the development process in the State of Palestine and limited the ability of the Palestinian people to control the economy and capabilities of the state. For the development plans and the implementation of development projects to prevent the continued high rates of unemployment and poverty, which automatically reflected on the crime and works to reduce them, and recommended work to continue to provide moral, material and cultural support for inmates of the reform centers, and to rehabilitate through the continuity of the reform centers with its technical, and administrative development and its holding of workshops that are concerned with refining the personality of the guest and raising his scientific and professional level, and holding workshops between the reform and rehabilitation centers and the Palestinian judiciary ,to discuss reviewing some of the penalties that are considered

deterrent to the gravity of the crime, especially those related to drug traffickers and users of killing, as the study suggests publishing its findings.

Keywords: economic conditions, social conditions, crime, rehabilitation and rehabilitation centers, inmates of rehabilitation, West Bank.

مدخل إلى الدراسة

1.1 مقدمة:

تعتبر المجتمعات البشرية متفردة عن غيرها من المخلوقات الأخرى في خصائصها وميزاتها، ولعل من أهم تلك الميزات طبيعة الظواهر الإجتماعية التي رافقتها منذ نشوئها، وتعتبر ظاهرة الجريمة أحد أهم الظواهر الإجتماعية التي لازمتها منذ القدم، رغم أنها في حقيقة أمرها لا تعدو إلا أن تكون شكل من أشكال الانحراف عن السلوك السوي للفرد إلا أنها أصبحت مشكلة لا يخلو منها أي مجتمع، حيث عانت منها البشرية على مر السنين نتيجة للتغيرات التي أدخلتها في المجتمعات سواءً الإجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية وغيرها، وسواءً كان المجتمع ينتمي إلى دولاً متقدمة أو نامية، لكن رغم هذه التغيرات فإن إشكالية ظاهرة الجريمة تتباين من مجتمع إلى آخر من حيث الكم والنوع، بل أنها تتباين داخل المجتمع الواحد (شقفة وأبو عمرة، 2010).

يعتبر أن المجتمع الفلسطيني واحداً من المجتمعات البشرية التي مرت بفترات عصيبة وشهد كغيره من المجتمعات العديد من التغيرات على مختلف المستويات الاقتصادية واجتماعياً وثقافياً وسياسياً؛ بالتالي فإن ظاهرة الجريمة كانت وما زالت ظاهرة ملازمة له، لا بل لوحظ أن هذه الظاهرة مستمرة بالإرتفاع فيه رغم المحاولات المستمرة لتخفيف من حدتها وآثارها؛ ولعل من أهم الأسباب في ذلك يعود إلى التغيرات في التركيبة الإجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الفلسطيني، إذ تعرض على مدى عدة قرون للاحتلال والاستعمار وكان آخرها الانتداب البريطاني ومن ثم وقوعه تحت الاحتلال

الإسرائيلي الذي عمد على تغيير البيئة الإجتماعية والسيطرة على المنافذ الاقتصادية والسياسية له، مما أدى إلى تقييد تطوره والمساهمة في استفحال ظاهرة الجريمة.

وتأكيداً لما سبق أظهرت الإحصائيات التي تم نشرها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول إرتفاع معدلات الجريمة في مناطق الضفة الغربية أننسبة الجريمة بلغت خلال عام (2010) إلى ما نسبته (7.43) لكل (1000) مواطن، لكنها ارتفعت إلى ما نسبته (11.11) في عام (2013)؛ لهذا فإن الدراسة تسعى إلى توضيح تأثير الأوضاع والظروف الاقتصادية والإجتماعية في الضفة الغربية على إرتفاع معدلات الجريمة فيها من وجهة نظر نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، سعياً للمساهمة في الحد من بعض القضايا التي باتت تشكل خطراً كبيراً على المجتمع والعمل الجاد على إيجاد الحلول المناسبة للحد منها حتى لا تطول كافة الشرائح المجتمعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

يتضح لنا انه ورغم كل هذه المعوقات فإن المجتمع الفلسطيني شهد تغيرات مهمة منذ العام (1994) على أثر قدوم السلطة الفلسطينية ومحاولاتها المستديمة في اعادة ضبط المناطق الواقعة تحت سيطرتها في الضفة الغربية ووضعها تحت سيادتها بشكل كامل، حيث بدأت أولى لبنات البناء لمؤسسات وطنية تحمي الوطن والمواطن الفلسطيني سيما من الظواهر السلبية التي خلقها الاحتلال إلى حين استقلال كافة أرضي دولة فلسطين.

من هنا جاء الدور لتسليط الضوء ومعرفة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على معدلات الجريمة في المجتمع الفلسطيني ومدى علاقتهم بها، إذ من المعلوم أن الأمن والأمان حاجة فطرية منشودة في المجتمعات البشرية؛ وحق من حقوق الإنسان وإن فقدان هذا الحق يعتبر إختلالاً في

كينونة الفرد وإختلالاً في إترانه، كما أن هدف جميع المجتمعات البشرية قديماً وحديثاً هو الحفاظ على حياة أفرادها وأمنهم واستقرارهم.

2.1 مشكلة الدراسة:

تهدف المجتمعات البشرية إلى توفير الأمن والاستقرار الاجتماعي، لذلك فإن محاربة ومكافحة ظاهرة الجريمة مطلب وهدف استراتيجي لكل أمة وكل مجتمع، لأن الآثار التدميرية والسلبية المترتبة على تفشي الجرائم تعتبر عائقاً أساسياً ومحورياً يحول دون تقدمها وتطورها ولطالما اتصفت المجتمعات التي تنتشر فيها الجريمة بمعدلات مرتفعة بالبداية والرجعية والتخلف، ومن هنا فإنه لا يمكننا معالجة أي ظاهرة أو أي آفة من غير معرفة المسببات الحقيقية لها، ولا يمكننا أن نحارب الجريمة ونحد من انتشارها من غير الوقوف على دوافعها الحقيقية ومسبباتها الرئيسية، من هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث في المشكلة التي تواجه المجتمع الفلسطيني مؤخراً حيث ارتفعت فيه الجريمة بنسبة (4.2%) منذ (2010) حتى (2015) (النيابة العامة الفلسطينية، 2015) ومن هنا تعمل الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

(ما تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟) .

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بالدرجة الأولى من أهمية الموضوع المطروح الذي يدور حول (تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية)، فالأهمية تتمثل في عينتها؛ تحديداً إذ أنها ستتأول وجهة نظر عينة حقيقية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.

الأهمية العلمية للدراسة تتمثل في:

- تزويد المكتبات الفلسطينية بدراسة توضح العلاقة التي تربط الجريمة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.

- وضع حلول علمية لمكافحة ظاهرة الجريمة بعد التوصل إلى نتائج الدراسة.

في حين تتمثل الأهمية التطبيقية في مجموعة الجهات التي سوف تستفيد من نتائج هذه الدراسة على النحو الآتي:

- الأهل: من خلال التعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى ممارسة أبنائهم للجريمة للحد منها.

- مراكز الاصلاح والتأهيل: الاستفادة منها في برامجهم الاصلاحية لتخفيض نسبة الجريمة ومكافحتها.

- السياسيون ومتخذوا القرار: الاستفادة منها من خلال معرفة معدلات ومؤشرات الجريمة والعوامل المؤثرة بها بشكل علمي، فقد تساعدهم تلك النتائج بوضع سياسات وقوانين مناسبة للحد من تلك الظاهرة.

- الباحثون: استفادتهم تكون من خلال إطلاعهم على نتائج الدراسة مما يمكنهم من البناء عليها في أبحاث أخرى ذات علاقة بالموضوع.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدف رئيس يتمحور حول: التعرف على تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، ينبثق عنه مجموعة أخرى من الأهداف الفرعية تتمثل في التعرف على:

1. أهم الظروف الاقتصادية المؤدية إلى الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.

2. أهم الظروف الإجتماعية المؤدية إلى الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.

3. أهم الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة في الضفة الغربية لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.

4. التعرف على الفروق في مستوى تأثير العوامل الاقتصادية والعوامل الإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية حسب متغيرات الدراسة.

5. تقديم بعض التوصيات التي تتوصل اليها الدراسة.

5.1 أسئلة الدراسة:

تتطلب الدراسة من خلال الإجابة على ثلاث أسئلة رئيسية ويمكن أيجازها كالتالي:

السؤال الرئيس الأول: ما درجة أو مدى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟، وللإجابة على السؤال الرئيس الأول لا بد من الإجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما درجة أو مدى تأثير الظروف الاقتصادية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟

2. ما درجة أو مدى تأثير الظروف الاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟

السؤال الرئيس الثاني: ما هي الآثار الناجمة عن إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟

السؤال الرئيس الثالث: هل يختلف تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية حسب متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الديانة، مكان السكن، ملكية السكن، المهنة، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي، للأب، المستوى التعليمي للأم، العلاقة مع الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، مستوى الأسرة الاقتصادي، عدد مرات دخول مراكز الإصلاح والتأهيل)؟

6.1 فرضيات الدراسة:

أما فرضيات الدراسة فتتمثل في فرضية رئيسية انبثقت عن السؤال الرئيس الثالث وهي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الديانة، المؤهل العلمي، الحالة الإجتماعية، مكان السكن، المهنة، المؤهل العلمي للأب، المؤهل العلمي للأم، العلاقة مع الأسرة، عدد أفراد الأسرة، الدخل السنوي، مستوى الأسرة الإقتصادي، وعدد مرات دخول المراكز).

ومن الفرضية التالية يتضح لنا إن فرضيات الفروق تشير إلى أن المتغيرات المستقلة هي: (الجنس، والمؤهل العلمي، والحالة الإجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمهنة، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي للأب والأم، والعلاقة مع الأسرة، والدخل الشهري للأسرة ومستواها الاقتصادي، وعدد مرات دخول مراكز لإصلاح والتأهيل)؛ كما تحوي الدراسة متغيراً تابعاً هو (الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المحور الأول: الجريمة والنظريات المفسرة لها

المحور الثاني: الظروف الاقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بممارسة الجريمة

المبحث الأول: الظروف الاقتصادية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة

المبحث الثاني: الظروف الإجتماعية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة

المحور الثالث: واقع الجريمة بالضفة الغربية

المحور الرابع/ المبحث الأول: الدراسات السابقة وذات العلاقة

المحور الرابع/ المبحث الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة (أهم ما يميز الدراسة

الحالية عن الدراسات السابقة).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يشتمل هذا الفصل على أربع محاور أساسية؛ يتضمن **المحور الأول** ماهية الجريمة والنظريات المفسرة لها أما **المحور الثاني** فإنه يشمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بممارسة الجريمة ويشتمل على مبحثين أساسيين هما الظروف الاقتصادية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة والظروف الاجتماعية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة، فيما يشتمل **المحور الثالث** على توضيح واقع الجريمة في الضفة الغربية، في حين يشتمل **المحور الرابع** مبحثين الأول يتضمن الدراسات السابقة وذات العلاقة، أما المبحث الثاني فإنه يناقش التعقيب على هذه الدراسات وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى.

1.2 المحور الأول: ماهية الجريمة واتجاهاتها

1.1.2 مقدمة:

تعد الجريمة واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الانساني، وهي ظاهرة لازمتها عبر العصور؛ لذلك حظيت باهتمام كبير من قبل العلماء والفلاسفة الذين حاولوا البحث عن تفسيرها وفهم أبعادها وإيجاد سبل وقائية لها؛ رغبةً منهم في الوصول إلى الاستقرار والأمن المجتمعي، حيث اتفق غالبية العلماء أن هذه الظاهرة أصبحت ظاهرة إجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع انساني، رغم تناقضها مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية حتى أصبحت تمثل خطراً عليه (بركو، 2011).

فالجريمة ظاهرة ترتبط بأفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يمرون بها، كما أنها تتغير تبعاً للظروف التي تواجههم في مجتمعاتهم وما نراه اليوم أن المجتمعات أصبحت متداخلة ببعضها البعض نتيجة ثورة الاتصالات والتطور التكنولوجي على مختلف مناحي الحياة (المشهداني، 2005).

ومع تزايد إرتفاع نسبة الجريمة في المجتمعات البشرية على مدى السنوات السابقة أصبحت الجريمة تتنوع في الأساليب الهجومية المنظمة سواءً على مستوى الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص أو ضد الممتلكات العامة مثل إلحاق الضرر في المؤسسات الخاصة بالدولة والمجتمع المدني المحيط به حتى وصلت أن تصبح هذه الظاهرة عابرة للحدود الوطنية؛ لهذا لم تعد تقتصر الظاهرة على مجتمعات معينة دون غيرها؛ بل باتت ظاهرة منتشرة في المجتمعات المتقدمة على غرار انتشارها في المجتمعات النامية رغم الاختلاف النوعي من حيث نوع وأشكال الجرائم وتنظيمها؛ ورغم الاختلاف في (تعداد السكان، ثقافتهم، والقوانين الرادعة المتبعة في كل مجتمع منهم)، لهذا كان لا بد من وجود اهتمام بهذه الظاهرة للوصول إلى إمكانيات منع انتشارها والحد منها والوقاية من آثارها الضارة المتزايدة (الغامدي، 2010).

كما أن الجريمة لا تعتبر قانوناً ثابتاً بل أن ارتكابها يعزى إلى عوامل نسبية مثل عوامل ذات دوافع لها علاقة بثقافة الفرد ومكان تنشئته والبيئة المحيطة والزمان الذي توجد فيه، من هنا يرى "تارد" أن الجريمة تتكون من ظاهرة إجتماعية ذات بعد ثقافي من خلال عاملين أساسيين هما (التقليد والمحاكاة)، فلهذين العاملين أهمية كبرى على المجتمعات حيث أن ممارسة بعض الجرائم تأتي كنوع من ممارسة العادات والتقاليد التي يبلورها الفرد لتقليده ومحاكاته لما يحدث حوله (نوري، 2011).

إضافة لذلك فإن هناك عوامل أخرى غير الثقافية تأتي كعوامل ذات دوافع خارجية قد تؤثر بالفرد لدفعه لإرتكاب الجريمة كدخول المجتمع بحالة حرب أو كساد اقتصادي أو انتشار البطالة والفقر مما قد يؤول بالفرد لإرتكاب الجريمة .

كما يرى بعض العلماء أن وجود الجريمة في المجتمعات أصبحت أمراً طبيعياً؛ فمن وجهة نظر (الجميلي، 2001) " أن الجريمة باتت تعد تعبير للموازنة بين صراع القيم الإجتماعية والضغط المختلفة من قبل المجتمع، حيث يحدث كنتيجة لحالة صراعية بين الفرد ومجتمعه، ولكن ازدياد معدلات الجريمة عن الحدود المعقولة يعد مشكلة يجب النظر في أسبابها والبحث عن حلول لها" .

مما تقدم يتضح لنا أن الجريمة من وجهة النظر الإجتماعية تعد سلوكاً مخالفاً للأعراف الإجتماعية المتعارف عليها داخل المجتمع، لذلك تصدت المجتمعات لهذه الظاهرة وما تزال من خلال سن القوانين الرادعة وأيجاد حلول وقائية مناسبة لكل مجتمع وفق عاداته وثقافته وقيمه، وقد حددت المجتمعات عقوبات رادعة للمخالفين بحيث لوحظ أن الدول قد أصبحت تتفق الكثير للحد من هذه الظاهرة ومعالجة أسبابها.

2.2.2 الجريمة والاتجاهات النظرية المفسرة لها:

1.2.2.2 ماهية الجريمة:

لقد كثر لدى الناس تداول كلمة "الجريمة" بحيث أصبحت تعتبر اللفظ الذي يطلقونه على الأنماط السلوكية التي يرتكبونها أو يرتكبها الآخرون، وتكون مغايرة لمنهجهم وثقافتهم، بالرغم من التباين في نماذج السلوكيات المخالفة والتي توصف بأنها جريمة من قبل الناس؛ فإن العامل المشترك بينها يدور بكونها تصرفات مخالفة للمجتمع وضارة به، يتضح لنا أن للجريمة مجموعة من المفاهيم المختلفة التي تختلف حسب الاتجاه الذي يفسرها، من أهم تلك المفاهيم ما يلي:

الجريمة من ناحية لغوية:

يرجع أصل كلمة جريمة إلى المصدر (جَرَمَ)، وَجَرَمَ هي قَطَعَ وَكَسِبَ، أي أن الكسب المستهجن والمستحب والمكروه، وفي معنى آخر يراد فيها الحمل على فعل (أثم) ويمكننا إطلاق كلمة (جريمة) على كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم، ويجلب الأذى المعنوي العميق لقيم مجتمع ما، كما أشتق ذلك المعنى من المصدر جَرَمَ إجرام وأجرموا، ويقول الله سبحانه وتعالى في سورة (المائدة، الآية 8)، "وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا" (لسان العرب، 1999، ج2: 91).

3.2.2.2 الجريمة من ناحية إجتماعية وقانونية:

هناك العديد من المفاهيم الإجتماعية للجريمة، فهناك من يعرفها بأنها " نوع من أنواع الخروج عن القواعد السلوكية التي يحددها المجتمع لأفراده، كون أن المجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي وماهية السلوك الإجرامي المنحرف وفقاً لقيمه ومعاييره" (الخواجة، 2005: 16).

أما الجريمة من وجهة نظر (دوركايم، 1974: 49) تُعرف بأنها " الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الاجتماعي " أي وجود أي خدش بالعواطف الإجتماعية والقيم التضامنية التي يقوم عليها المجتمع " .

بالتالي فإن الجريمة اجتماعياً تُعبّر عن "تلك الأفعال التي تمثل خطراً على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه" (النجداوي، 2003: 55).

ان ما سبق يوضح أن الخلافات كانت تدور بين علماء الاجتماع حول الجريمة اجتماعياً كون كل عالم أخذ بتوضيحه وفق المجتمع الذي ينتمي إليه والوقت الذي تواجد فيه، والظواهر التي ارتكبت في عصره .

وعلى خلاف علماء الاجتماع فإن علماء القانون تقاربت آرائهم حول مفهوم الجريمة اذ صبت جميعها إلى كون الجريمة هي الفعل الذي يجرمه القانون ويقرر له جزاءً جنائياً، من هنا عرفها (زرارة، 2014: 46) "بأنها سلوك ضار بالمجتمع وقيمة يقرر له القانون جزاء جنائي توقعه السلطة المختصة"

مما سبق يمكننا تعريف الجريمة بأنها: السلوك الخارج عن القيم الإجتماعية والثقافية والانسانية التي يتبناها النظام الاجتماعي السائد ومعارضة هذا السلوك لما يراه المجتمع متفقاً ونافعاً له، وأي سلوك خارج عن القيم يستحق صاحبه العقاب واتخاذ اجراءات رادعة عندما يصبح ما ارتكبه سلوكاً ضاراً للمجتمع ومتنافياً مع قوانينه وأعرافه وقيمه.

4.2.2.2 الجريمة في القانون الفلسطيني :

من الجدير بالذكر أنه عند القيام بالخوض في موضوع الجريمة وعقوبتها في القانون الفلسطيني فإنه لايمكن الحديث عن ذلك بمنأى عن ما شرعته القوانين الأردنية السابقة في العقوبات المستحقة؛ بسبب اعتماد المشرع الفلسطيني بتشريعاته على القوانين الدستورية الأردنية التي صدرت عام (1960) عندما كانت مناطق الضفة الغربية تخضع للإدارة المدنية الأردنية، وقد بقي العمل فيها قائماً حتى يومنا في المحاكم الفلسطينية مع اجراء بعض التعديلات، وبالتالي تعرف الجريمة وفق القانون الفلسطيني: "بأنها كل فعل أو امتناع صادر عن شخص مميز يحدث خرقاً أو اضطراباً اجتماعياً عاماً أو خاصاً، ويعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية أو تدبير احترازي" (نجم، 2010: 19).

3.2.2 الإتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم الجريمة :

اختلف الباحثون والمتخصصون في تفسير الجريمة واتجاهاتها؛ بحيث يعود ذلك في الدرجة الأولى إلى ما تمتاز به الجريمة من النسبية بسبب العوامل والأبعاد الخاصة بها والتي ترتبط بالمكان والزمان والبيئة والدافع الذي ارتكبت بسببه هذه الجرائم؛ لكن هذا الاختلاف لا يمنع من وجود مفاهيم تكاد أن تكون مشتركة بما يتعلق بظاهرة الجريمة وتفسيرها كونها أحد ظواهر العلوم الانسانية؛ وبناءً على هذا سيتم تناول بعض تلك الاتجاهات النظرية التي تفسر مفهوم الجريمة على النحو الآتي:

1.3.2.2 الجريمة واتجاهها القانوني:

ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى ربط الجريمة بكونها سلوك مغاير لثقافة المجتمع وقد شرعت الجماعات لسن قوانين تحد من بعض هذه السلوكيات عن طريق فرض عقوبات أو أي تدابير تقي منها، وقد عُرفت الجريمة من أنصار هذا الاتجاه بأنها " كل سلوك أو فعل مرتكب يحرمه القانون ويفرض على مرتكبيه عقوبة جزائية أو تدابير احترازية"، فيما يعرفها فريق آخر بأنها "الفعل المخالف لنصوص القانون الجزائي المشرعة من قبل المؤسسة التي افرزها المجتمع أمثال المجالس التشريعية والبرلمانية". ويتطلب المفهوم القانوني نص عقوبة مقرره ومحددة أو غير ذلك من الإجراءات الاحترازية أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذه في حالة الإدانة لمرتكب تلك المخالفات من قبل سلطة شرعية مكلفة بتنفيذ القانون (الحاج حسن، 2007، ص 27) .

ويذهب الفقهاء إلى تعريف الجريمة من اتجاهها القانوني إلى كونها: " كل فعل ينتهك القانون" (Hortaon, 1960 :109)، في حين يراها (Edwin,1969: 9) بأنها "كل سلوك يهدد القانون الجنائي في المجتمع"، وعرفها (Frank, 1975 :2) بكونها " كل فعل يؤدي إلى انتهاك القانون ويعاقب صاحبه من قبل الدولة".

بناءً على هذا الاتجاه فإن (حكيمة و بن صافية، 2011: 147-148) يوضحون أن الجريمة القانونية هي " كل فعل يجرمه القانون ويعاقب عليه ويحد منه"، كما أنهم يشيرون في تعريفهم إلى نظرية البناء الوظيفي التي ترى أن القانون هو قانون الجماعة ولا مجال لحدوث الخلل في نظامه؛ وأن أي خلل من أي فرد يعرضه للعقوبات بسبب ما أسموه بالإجرام، وهو كل فعل يجرمه القانون ويعاقب عليه، ويحدد القانون عادة أنواع الجرائم ومستوياتها وشروطها، والعقوبات التي تفرض فيها، والقانون في هذه الحالة جزء من النظام الذي قبلته الجماعة لنفسها، والمجرم هنا معتد على نظام الجماعة، وبالتالي سينال شكل من أشكال العقوبات التي توقعها الجماعة عليه.

وترى "جابر" أن الجريمة في اتجاهها القانوني تعد "سلوك إنساني مخالف للقانون وتحتوي على عدة أركان تؤكد على وجود نص قانوني يجرم الفعل، ووجود اثبات للجريمة وادانة للمجرم من قبل محكمة مختصة، إضافة لوجود نص قانوني يفرض عقوبة واضحة ضد المجرم" (جابر، 2002: 26).
مما سبق نستنتج أن تفسير الجريمة في اتجاهها القانوني يذهب إلى أنه لا جريمة بدون نص قانوني واضح تحده الجماعة وتحدد له اركان واجراءات احترازية وعقوبات تتماشى مع طبيعتها؛ ذلك أن لكل جماعة قانون خاص بها وضعته بما يتناسب مع عاداتها وتقاليدها وقيمتها وشعائرها الدينية ووفقاً للطبيعة الخاصة التي تتميز بها كل جماعة عن الأخرى، فهذه الجماعة هي المخولة بوضع قانون خاص بها يجرم كل ما هو مخالف لقواعدها، فعلى كل فرد الالتزام بهذه القيم والمعايير لأن أي مخالفة لها تضعه تحت طائلة المساءلة والتعرض للعقاب الذي تراه الجماعة مناسباً للمخالفة التي ارتكبتها والتي تعتبر بعرف جماعته جريمة.

2.3.2.2 الجريمة واتجاهها الاجتماعي:

على غرار اختلاف الباحثين في تفسير اتجاهات الجريمة فقد اختلف الباحثين الاجتماعيين أيضاً على تحديد مفهوم الجريمة من الناحية الاجتماعية، نظراً لاختلاف الظروف والعوامل

والبيئات التي انحدروا منها والأزمة التي عاصروها؛ فيرى القسم الأول منهم أن الجريمة هي جميع أنماط السلوك المخالف للجميع والضارب بالمصلحة الاجتماعية، بينما يركز القسم الثاني على عملية الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم سلوك الأفراد، أما الفريق الثالث فيرى أنها تتمثل في محاولة إيجاد مفهوم يشمل جميع الأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية والتي يُحدد لها عقاب توافق عليه الجماعة (الجميل، 2001).

وبناءً على ما قدمه الاتجاه الاجتماعي لتفسير الجريمة فإن الباحثين فيها قد ذهبوا في تعريفها من هذا المنطلق على كونها ظاهرة اجتماعية مخالفة للقيم، وعبارة عن "حكم تصدره الجماعات على سلوكيات مغايرة لثقافتها وشاذة عن العرف الموجودة فيها بصرف النظر عن القانون ان كان يسمح بها أو لا" (الكنيسى وآخرون، 2010: 937).

أما بالنسبة ل (Hale, C, etel, 2005) فإنه ربط الجريمة بالشرعية السماوية واعتبر أنها "أي عمل أو سلوك يأتي مخالف لأوامر الرب السماوية" تماماً كما جاء في (القرآن والتوراة والإنجيل) كما أن الجريمة والمجرمين سيظهرون في حالة عدم وجود محاكم وأنظمة تحدد للإنسان أفعاله، لأن عدم وجود هذه الأنظمة يُشير إلى أنه لا شيء ممنوع وأنه لا جرائم موجودة ليعاقب عليها الآخرون وهذا تماماً ما تفسره نظرية النشاط الرتيب في كون غياب الرقابة مع وجود المجرم ذو الرغبة سيؤدي إلى زيادة في عدد الجرائم نظراً لما يرونه من عدم وجود أي أنظمة ستحاسب على ما يقومون به وتعتبره شيئاً لم يحدث مما يزيد من تمرد هؤلاء الأشخاص وزيادة ارتكابهم للجرائم بل وتكرارها.

وفي ذات السياق الاجتماعي فإن العالم (Radcliffe-Brown, 1959: 62) ذهب لتوضيح الجريمة من الناحية الاجتماعية على أنها "انتهاك للأعراف الاجتماعية السائدة مما يستوجب على المجتمع أن

يوقع الجزاء المناسب على منتهكيه وبرأيه فإن السلوك الإنساني يمكن أن يندرج في دائرة الإجرام إذا توفرت فيه ثلاثة أركان هي:

- وجود قيمة تقدرها الجماعة ككل أو فئة منها.
- وجود صراع ثقافي بين أطراف الجماعة، ففريق يقدر قيمة الثقافة والعرف الموجود وفريق لا يقدرها ولا يحترمها.
- وجود موقف عدواني يتمثل بالضغط من جانب الفريق الذي قدر قيمة الثقافة والعرف اتجاه الفريق الذي لا يقدرها و يعمل على تجاوزها(عبد الخالق وآخرون،2001).

بينما يرى (Merton,1959: 131-133) " أن السلوك الجانح والغير سوي ينشأ نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي والثقافة وهو في الغالب لا ينشأ نتيجة بواعث ودوافع فردية، بحيث أنه ومن الواضح أن ميرتون ذهب في تفسيره للظاهرة الإجرامية بكونها أرجاع السلوك الاجرامي إلى خلل قائم في الثقافة المجتمعية وقد أسقط المسؤولية عن الفرد والجانب النفسي لديه".

بالتالي فإنه من الواضح لنا أن الجريمة في اتجاهها الاجتماعي تعتبر من أوسع الاتجاهات وأكثرها عمومية لأنها تختلف في تفسيراتها المتعددة نتيجة لإختلاف البيئات والمجتمعات وأسلوب الحياة والفترات الزمنية والثقافة والعادات والتقاليد التي ينتمي إليها علماء هذا الاتجاه؛مما أثر في طريقة توصيفهم للجريمة، فمنهم من ربط الجريمة بتأثيرها في عملية الضبط والتنشئة الاجتماعية ودورها في بلورة سلوك الفرد، ومنهم من ربطها بضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدولة، ومنهم من ربطها بدور الثقافة وطبيعة العادات والتقاليد التي تمارس في المجتمع، وآخرون ربطوها في التشريعات السماوية والوازع الديني لدى الأفراد، واعتبروا أن ممارسة الجريمة ظاهرة إجتماعية وأن عوامل السلوك

الاجرامي تكمن خارج جسم الانسان ابتداءً من البيئة التي يعيش فيها وانتهاءً بمختلف العوامل الإجتماعية .

3.3.2.2 الجريمة واتجاهها النفسي:

ذهب رواد هذا الاتجاه بتفسير الظاهرة الإجرامية من فحوى العوامل النفسية التي تؤثر بالفرد؛ والتي تتمثل في الغرائز والانفعالات لدى شخصية الجاني؛ حيث يُفسر السلوك الاجرامي في هذا الاتجاه بكونه سلوك مرضي وغير عقلائي، وان هناك عوامل خارجية تتحكم بسلوك الفرد الذي يرتكب هذا الجرم خارجة عن إرادته ولا يمكن ان تضبط بواسطته وأن الفعل الإجرامي الذي يرتكبه ما هو إلا دلالة وتعبيراً عن الصراعات النفسية التي تدفعه إلى ارتكاب السلوك الجرمي(زرارة،2014).

لقد قام فرويد صاحب النظرية النفسية وأنصاره بتفسير السلوك الاجرامي في هذا الاتجاه من خلال اتباع طريقة التحليل النفسي في مكونات الشخصية (اللهو، الأنا، الأنا الأعلى) باعتبار أن الجريمة هي وليدة تغلب غريزة التدمير على غريزة البناء مع سيطرة الأناانية على النفس وانعدام القدرة على ضبط التعبير(ثروت وأبو عامر، 1983).

يرى "فرويد" إن السلوك الجرمي في الاتجاه النفسي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضي يحتاج إلى العلاج، بحيث أرجع فرويد التصرفات الإجرامية إلى أمرين الأول: يتمثل في تغليب النفس ذات الشهوة بسبب انعدام وجود الأنا العليا أو عجزها عن أداء مهمتها في الرقابة والردع، أما الأمر الثاني: فيتمثل في كبت "الأنا" للميول النفسي والنزاعات الغرائزية إلى فترة مما قد يساعد في ظهور عقد نفسية تؤدي في نهاية الأمر إلى انطلاق الشهوات والغرائز بطريقة عشوائية تدفع بالفرد إلى ارتكابه للجريمة (القريشي،2011).

من هنا نستنتج أن هذا الاتجاه ذهب لتفسير الجريمة من ناحية السلوك النفسي الداخلي للإنسان، وقد رأى رواد هذا الاتجاه أن الظاهرة الإجرامية تكمن في عوامل غير إرادية تؤثر في سلوك الفرد وتدفعه لارتكاب الجريمة، بالتالي فالفرد يجب أن يعامل معاملة المريض لا المجرم ومن الواجب إخضاعه للعلاج لا للعقاب، لأن الفرد ليس هو من يتحكم بسلوكياته بل غرائزه هي التي تلعب الدور الأكبر في ممارسته للسلوك غير السوي وتدفعه لارتكاب الجريمة لأشباع رغبة بداخله.

4.3.2.2 الجريمة واتجاهها الاقتصادي:

عند الحديث عن الجريمة في الاتجاه الاقتصادي فإنه يجب البدء بتعريفها على أنها "كل سلوك مخالف للقوانين المنظمة للتصرف الاقتصادي في المجتمع، والتي نص عليها القانون بعقوبة محددة"، أو هي "كل فعل أو امتناع من شأنه المساس بسلامة اقتصاد الدولة" (الأبيوكي، 2005: 9).

إن أنصار هذا الاتجاه يربطون بين الظروف الاقتصادية ومعدلات الجريمة ففي هذا الاتجاه يشير العلماء أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة تكون البنية الاقتصادية ضعيفة ويتمثل هذا الضعف في أهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي، وفيما يرى (JEFREY, 1977) المشار له في "الزواهرة" أن هناك أهمية للعوامل الاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة بقوله أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولتها منعها أو ضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة (الزواهرة، 2009).

مما سبق يتضح لنا أن أنصار هذا الاتجاه ذهبوا إلى تفسير مفهوم الجريمة بربطه بالظروف الاقتصادية التي تحيط بالفرد، وتدفعه إلى ارتكاب الجريمة في محاولة منه للتخلص من أعباء الحياة، ويؤكد تفسير الجريمة وفق هذا الاتجاه أن الفرد وحده لا يُلام على ارتكابه لهذا السلوك غير السوي

والمخالف، لا بل تعزى الأسباب أيضاً إلى تقصير الدولة في وظائفها، في ظل غياب التطور الاقتصادي الذي يؤدي إلى انتشار بعض الظواهر من الفقر والبطالة؛ بالتالي إرتفاع نسب الجرائم وظهورها في المجتمع.

بناء على هذه الاتجاهات مجتمعة فإنه من الواضح لنا بأن الجريمة لا تفسر من ناحية واحدة فقط فهذه الجوانب جميعاً مرتبطة جنباً إلى جنب في تفسير ممارسة الأفراد للجريمة؛ بمعنى أنه (لا يوجد جانب هو الأساس في ممارسة الجريمة دون الآخر، بل هناك جانب أهم من الآخر من ناحية التأثير على الجريمة) وهذا ما يتوضح لنا من خلال ما أكدته مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل أثناء المقابلة بحيث أشاروا مجتمعين إلى أنه لا يمكننا ايعاز الجريمة لسبب دون آخر، فالظروف الإجتماعية والاقتصادية هما الأهم من بين الجوانب المؤثرة في ممارسة الفرد للجريمة، لكن لا يمكننا التغاضي عن العوامل النفسية والضغوط التي يتعرض لها الفرد مما يسهل عليه الوقوع في براثن الجريمة، إضافة إلى غياب بعض القوانين الرادعة أو عدم مناسبتها مع طبيعة الجريمة، لذلك يمكننا ربط هذا التفسير بنظرية النشاط الرتيب التي ترى بأن الجريمة لا تقوم إلا بوجود أشخاص لديهم رغبة في ارتكاب الجريمة أو يعانون من ضغوطات نفسية قد تدفعهم لارتكاب الجرم؛ الأمر الذي يتمثل في التأثيرات التي تتركها الظروف الاقتصادية والإجتماعية السيئة عليهم ووجود هدف مناسب لهم متمثل في وجود الضحية سواء كانت شخص أو مؤسسة يراها الجاني هدفاً مناسباً لتحقيق رغباته واشباعها، كما أن غياب الرقابة المتمثل في غياب القوانين الرادعة وظهور بعض انواع القوانين العشوائية إضافة إلى وجود قوانين تتساهل مع طبيعة الحدث مثل وجود غرامة مالية قليلة نسبياً مع طبيعة الجرم جميعها عوامل تساهم في إرتفاع معدلات الجرائم نظراً لحل أغلب القضايا بدون ردع أو تساهل في العقوبات المفروضة على الجاني حيث أن القانون العشوائي يعتبر أكثر القوانين التي يتم ممارستها من

قبل المجتمع الفلسطيني وقد ساهمت في دفع الأفراد لممارسة الجريمة وإرتفاع معدلاتها في الضفة الغربية .

5.2.2 أبعاد الجريمة وتصنيفاتها:

لقد سعى فقهاء علم الاجرام إلى تحديد أبعاد الجريمة بثلاث ركائز أساسية تتمحور كما وضحا (بو المأين، 2008) في الآتي:

1. البعد الثقافي: يتجه هذا البعد إلى اختلافات الثقافات المتواجدة في البيئة المحيطة للفرد، كثقافة الفقر التي تكبت من قدرات الفرد وإمكاناته لما يسعى إليه من مستوى معيشي أو تعليمي أفضل، كذلك انتقال الفرد من الريف إلى المدينة واختلاف الثقافة فيها عن الثقافة التي اعتاد عليها، بالإضافة إلى تواجد أفراد من ثقافات مختلفة قد تؤدي للوقوع في الانحراف والجريمة، هذا ما يفسر تأكيد (المقدم قدرى صوافطة/ مدير مركز أريحا للإصلاح والتأهيل) في كون الجريمة ترتفع في المدن أكثر منها في القرى بسبب غياب الروابط الإجتماعية واختلاف الثقافات التي يتبعها الأفراد في قراهم وغياب الرقابة العائلية والعشائرية في المدن نظرا لاتساع مساحة المدن واكتظاظ السكان بها، هذا تماماً ما تقوم عليه النظرية الأيكولوجية التي تفسر إرتفاع معدلات الجرائم في المدن، فكلما خرجنا من مناطق الأرياف باتجاه مناطق الاكتظاظ السكاني مثل المدن التي تعتبر مناطق تفكك اجتماعي تزداد الجرائم وتختلف أنواعها وتكون بطرق أكثر حداثة عن تلك الموجودة بالقرى.
2. البعد السوسيلوجي: هو الذي يتمحور في التغير الاجتماعي المتسارع وأثره على ظاهرة الإجرام، حيث أن التغيرات الإجتماعية والثقافية المحيطة لها تأثير كبير على الفرد، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات نفسية داخلية، تنعكس على شكل سلوكيات سلبية خارجية كالانحراف والوقوع بالجريمة.

3. البعد القانوني: يركز هذا البعد على حدوث تناقض بين فعل مخالف للمجتمع وقوانينه من جهة وبين المصلحة العامة للمجتمع والخاصة بالفرد داخله وتوفير الأمن والأمان من جهة أخرى، بالإضافة إلى وجوب وقوع عدوان أو ضرر بسبب هذا التناقض.

أما فيما يخص تصنيفات الجريمة فقد حددت عدة تصنيفات يمكن إجمالها فيما يلي:

1- التصنيف الاجتماعي للجريمة:

الجريمة من ناحية إجتماعية تصنف إلى مجموعة من التصنيفات منها ما هو ضد الممتلكات، ضد الأفراد، ضد النظام العام، ضد الأسرة، ضد الدين، ضد الأخلاق، ضد المصادر الحيوية للمجتمع (القريشي، 2011).

2- التصنيف القانوني للجريمة:

1. الجرائم الجنائية: هي أي فعل عدواني يعتبر خطيرا إلى الحد الذي يستحق مرتكبه عقوبة قوية ورادعه، تصل في حدها إلى عقوبة الإعدام، أما الحد الأدنى فيصل إلى سنة سجن فالقتل، الاغتصاب، الاعتداء على الأموال أو الأرواح يندرج تحت هذا النوع من الجرائم .
 2. جرائم الجنحة: هي جرائم اقل خطورة، تُعرف على أنها اعتداءات تستحق عقوبة تقدر بأقل من سنة سجن، ويمكن أن تكون العقوبة غرامة مالية، من تلك الجرائم (السكر، والسلوك المشاغب، وسرقة المحلات التجارية، والإخلال بالأمن).
 3. جرائم المخالفة: هي أبسط أنواع الجرائم وأقلها جسامة مثل مخالفات المرور (برهوم، 2004).
- بناءً على هذا التصنيف نرى أن قانون العقوبات الفلسطيني قد صنف الجريمة وفق جساءة العقوبة المقررة لها حسب المادة (26) إلى (جنائية، جنحة ومخالفة).

كما أن هذا التقسيم ينسجم مع إجابات مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية أثناء المقابلة التي تمت معهم بحيث أشاروا جميعاً أنهم يتبعون التصنيف بين النزلاء حسب جسامه العقوبة المقررة ونوعها، واتباعهم لآليات معاملة خاصة مع كل صنف على حداء.

2.2 المحور الثاني: الظروف الاقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بممارسة الجريمة

والنظريات المفسرة لها

مقدمة:

تلعب الظروف الاقتصادية والإجتماعية دوراً مهماً في تأثيرها على إرتفاع معدلات الجرائم في دول العالم على اختلاف تطورها وتقدمها، ولقد شغلت هذه الظروف وعواملها الواقعة على الأفراد والجماعات اهتمام العلماء والمفكرين على مختلف خلفياتهم الفكرية إجتماعية كانت أو اقتصادية وحتى نفسية، وقد تسابق العلماء على وضع نظرياتهم المفسرة لإرتفاع معدلات الجريمة المستمر والمحاولة في البحث أي العوامل كانت الأكثر تأثيراً عليها.

فقد رأى فريق من العلماء أن الظروف الاقتصادية التي تحيط بالفرد وعدم شعوره بالرضا الاقتصادي وحصوله على ما يسعى إليه من توفير حياة كريمة وغياب العدالة المجتمعية في التوزيع العادل للثروات وظهور بعض رؤوس الاموال المتنفذة، كان له الدور الأكبر في إرتفاع نسب الجرائم التي تُعزى إلى العامل الاقتصادي خاصة في بعض الدول المتطورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذا الاتجاه أكد العالم "روبرت ولسن" بأن إرتفاع معدلات الجريمة في مجتمع ما يعزى إلى وجود بنية اقتصادية هشّة وانتشار الفقر والبطالة مع غياب منهجية التطوير في المشاريع الاقتصادية ومشاريع الخدمات العامة مما يؤول بالفرد إلى البحث عن طرق غير شرعية للاعتراض على هذه الظروف، بالتالي يلجأ إلى التدمير والانحراف وسلوك منحنيات غير سوية ومخالفة للقوانين التي حددها هذا المجتمع (الزواهره، 2009).

إن ما يدعم هذه الفقرة نتيجة هذه الدراسة التي توصلت إلى أن أهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في إرتفاع معدلات الجريمة في الضفة الغربية حسب استجابة النزلاء لأسئلة الاستبيان هي أن (شعورهم بعدم الرضا عن حياتهم الإقتصادية كان له دور في ارتكابهم للجريمة)، لقد كانت هذه الفقرة هي

صاحبة الترتيب الأول من بين العوامل الأخرى، مما يدل على أهمية الرضا النفسي والمعنوي عن حياة الفرد الاقتصادية لكي يتمكن من أن يكون فرد فعال وذو تأثير إيجابي في مجتمعه، وأن أي مؤثرات سلبية تحيط بالفرد كالشعور بسلب الحقوق وانتشار الفقر والبطالة وإرتفاع مستوى المحسوبية في التوظيفات كلها أسباب تدفع بالفرد لارتكاب الجريمة لتحصيل حقوقه وعودة شعوره بالرضا عن الحياة التي يراها مناسبة له وحتى وإن كان تحقيق هذه الأهداف بطرق غير سوية.

أما الفريق الآخر فقد رأى أن العوامل الاجتماعية هي صاحبة الدور الأكبر بتأثيرها على انتشار الجريمة؛ كون الجريمة كما يراها دوركايم هي بالأساس ظاهرة مجتمعية توجد بوجود الجماعة التي ترتبط بوجود أفراد مختلفين في التفكير والرغبات والاحتياجات، والتي قد تتعارض هذه الاختلافات أحياناً مع ثقافة المجتمع المحيط بهؤلاء الأفراد، بالتالي من الممكن أن تكون ممراً لهم في الدخول بدائرة الانحراف عن القواعد المجتمعية واتجاههم لتحقيق أهدافهم الخاصة من خلال الاعتداء على حقوق الآخرين (Durkhiem, 1938).

من الواضح لنا مما سبق أن مناصري هذا الرأي يرون أن بعض العوامل مثل التنشئة الاجتماعية السيئة وعدم المساواة بين الأفراد، والانفتاح الكبير الذي غزا العالم بعد تطور شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال والاعلام العصرية وانتشار البرامج التي تعرض على العنف وعرضها أمام مرأى الجميع من مراهقين وأطفال بدون وجود رقابة أو توجيه كان أحد الأسباب التي ساعدت في إرتفاع بعض الجرائم بحيث يقوم هؤلاء الأفراد بنوع من المحاكاة والتقليد لما يشاهدونه ويسمعونه، إضافة إلى أن غياب الوعي وعدم تحمل الفرد لمسؤولياته اتجاه مجتمعه المحيط فيه كان سبباً في تشكل عوامل الجريمة والانحراف في المجتمعات؛ هذا ما أكدته نتائج الدراسة حيث أشارت أن الصلابة السيئة تعتبر من أهم العوامل الاجتماعية التي أثرت في دفع الفرد لممارسة الجريمة في الضفة الغربية

نظرا لارتباط عامل الصحبة السيئة في محاولة الأفراد لتقليد أصدقائهم ومحاكاة تصرفاتهم التي قد يرونها مناسبة لهم خاصة في ظل غياب رقابة الأهل وانشغالهم في توفير لقمة العيش في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني؛ بشكل خاص عند غياب الوالدين للعمل وترك الأولاد لوحدهم دون حسيب أو رقيب.

على الرغم من اعتبار الجريمة ظاهرة إجتماعية بحتة وأن الفرد هو المسؤول عن تصرفاته اتجاه المجتمع الذي ينتمي إليه، إلا أنه وفي بعض الأحيان قد تكون الجريمة نتيجة لعوامل خارجية لا تتعلق بشخصية مرتكبها بمعنى " أن الجريمة من ديناميت الحي وليس ديناميت الفرد"، أي أنه من الممكن أن يكون الوسط الذي يعيش به هو من سببها، بالتالي أثر بدوره على سلوك الفرد ووجهته للجريمة، هذه العوامل البيئية تكمن في الأوضاع والظروف التي تحيط بالفرد وتؤثر به كالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تتمثل في الفقر والبطالة وغيرها، إضافة للعديد من العوامل الإجتماعية التي تتمثل في الأسرة، المدرسة، الصحبة السيئة، البيئة السكنية، أوقات الفراغ، إضافة لدور وسائل الإعلام السلبي وضعف الوازع الديني، حيث سيتم تناول هذه الجوانب مفصلة ودورها في انتشار الجريمة والتأثير بها .

1.2.2 المبحث الأول: الظروف الاقتصادية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة

1.1.2.2 توطئة

لعبت الظروف الاقتصادية دوراً فعالاً في إرتفاع معدلات الجرائم في المجتمعات نظراً لتأثيرها على استقرار المجتمع من الناحية المادية ودورها في قياس مدى رفاهيته وقدرته على توفير الاحتياجات الخاصة بأفراده وتحقيق متطلباتهم المعيشية، حيث ينظر إلى الاقتصاد بكونه مجموعة العمليات التي تنظم حياة الأفراد في طريقة استهلاكهم ونتاجهم في المجتمع .

كان لتلك الظروف الدور الأكبر في ظهور طبقات متفاوتة في مستويات المعيشة تبعاً لظروف كل فرد، بالتالي التأثير في سلوكياته مع أقرانه في المجتمع والبيئة المحيطة فيه، من هنا تسعى هذه الدراسة لتوضيح أثر ظهور بعض العوامل الاقتصادية في المجتمع على حياة الأفراد وسلوكياتهم المرتبطة بوجود الجريمة والانحراف.

فيما لجأ علماء الاقتصاد في ربطهم وتفسيرهم في توضيح أهمية العوامل الاقتصادية وتأثيرها بوجود الجريمة في المجتمع وفق ثلاثة اتجاهات هي :

الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن للعوامل الاقتصادية الدور الأكبر في انتشار الجريمة وأن المتهم الرئيس بذلك هم الرأسماليون الذين صنعوا الطبقة في المجتمعات وأسأوا التوزيع في الموارد، هذا ما تتفق معه نتيجة الدراسة الحالية حيث أشارت النتائج بأن العوامل الاقتصادية أهم من العوامل الإجتماعية التي دفعت بالنزلاء لارتكابهم للجرائم، يعود ذلك بسبب ما يواجهه المجتمع الفلسطيني من إرتفاع لمعدلات البطالة وانتشار الفقر، التي يرى فيها النزلاء أنها أسباب رئيسية تؤدي إلى انتشار

الجريمة في المجتمع الفلسطيني حيث ترتفع نسبة الجرائم الاقتصادية إلى ما نسبته (53.3%) مقابل ما نسبته (46.7%) للجرائم ذات الطابع الاجتماعي وفق إجابات النزلاء .

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يوجد تأثير حقيقي للعوامل الاقتصادية على انتشار الجريمة بل تكون العوامل الاقتصادية عامل مساعد ومتمم لعوامل أخرى في ظهور الجريمة.

الاتجاه الثالث: يعتبر هذا الاتجاه هو "الوسطي" حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه ان للعوامل الاقتصادية أهمية بالغة في الدفع إلى السلوك الجرمي ولكنها ليست الأساسية (الزواهرة، 2009)، حيث تتفق الدراسة الحالية مع أصحاب هذا الاتجاه حيث أوضحت النتائج أن للعوامل الاقتصادية دور مهم في ممارسة الجريمة لكنها ليست سبباً رئيسياً كون النتيجة كانت بدرجة تأثير متوسطة، المهم أن ندرك بأنه ليست كل الظروف الاقتصادية السيئة هي التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة "كالفقر والبطالة"، بل من الواجب علينا الأخذ بعين الاعتبار وجود عوامل اقتصادية عديدة تؤثر في ارتكاب الجرائم المختلفة تبعاً للحالة الاقتصادية الموجودة في المجتمع

مما سبق نستنتج بأن هناك العديد من العوامل الدافعة لوجود الجريمة باختلاف الظروف الدافعة إلى ارتكابها؛ فالجريمة ذات الأثر الاقتصادي ليست وفقاً على الرأسمالية أو الاشتراكية، فظهور أي نظام غير عادل وغير قادر على مواجهة التغيير والتطور من شأنه أن يتسبب في ظهور الجريمة في مجتمعه، كما أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم تعد سببا في تغير العلاقات والقيم وأشكال الإنتاج والاستهلاك والتوزيع التي ظهرت آثارها في ظهور التباين في بناء المجتمع الاقتصادي وظهور طبقات بين أفرادها لم تكن موجودة، مما أثار مشاكل اقتصادية عديدة لم تعرفها المجتمعات السابقة، استحدثت معها ظهور أنماط جديدة ومختلفة من الجرائم .

من العوامل الاقتصادية الرئيسية التي ستركز عليها الدراسة عاملي (البطالة والفقير) نظراً لأهميتهما في التأثير بمعدلات الجرائم، خاصة في منطقة الضفة الغربية.

2.1.2.2 البطالة:

تعد مشكلة البطالة من أكبر المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول سواءً النامية أو المتقدمة؛ فلا يكاد يخلو مجتمع من هذه المشكلة، ويعود انتشارها لظروف سبقتها مثل وجود الفساد الاقتصادي في بعض المجتمعات وغياب البنية التطويرية الاقتصادية فيها والتخطيط السليم، إضافة إلى إنتشار الكساد في بعض المجتمعات أو وجود الحروب والنزاعات في مجتمعات أخرى الأمر الذي يعزز من هذه المشكلة ويعمل على زيادتها.

للوهلة الأولى فإن مفهوم البطالة قد يعني لنا بأنه"تلك المشكلة التي توضح معاناة إنعدام فرص العمل أمام نسبة ملموسة من أبناء المجتمع"، لكنها في حقيقة الأمر مشكلة ظاهرها يبدو اقتصادياً- سياسياً، لكن باطنها اجتماعي، ثقافي وأمني، بالتالي فإن قضية البطالة ليست قضية مجتمع تتحول إحدى فئاته لجماعة متعطلة عن العمل بل أن تزايدها يصبح عبئاً على ذلك المجتمع ومؤثر بشكل كبير في تدهوره وعدم استقراره، فالبطالة تنشر بداخله بذرة هدمه وتصبح أداة من أدوات خلله، وحين يشعر الشباب أنه متعطل لا حول ولا قوة له، وأنه لا يستطيع أن يلبي متطلباته الأساسية من مسكن وتكوين أسرة، حينئذ يرفض المشاركة في شيء يسهم في إرتقاء المجتمع كما يحاول اللجوء إلى تحقيق اهدافه المادية بوسائل غير مشروعة فيشيع القلق والتوتر داخل المجتمع(حكيمه وبن صافية، 2011).

ان ما يدعم تلك الفقرة نتيجة الدراسة الحالية التي تتمحور في أن البطالة وانتشار الفقر وقلة الاستثمارات ساهمت بدفع الفرد لارتكاب الجريمة للتخلص من برائيتها، كما أن نسبة النزلاء من العمال هي الفئة الأكبر بحيث يعتبر هؤلاء هم الفئة الأكثر تهميشاً في المجتمع ويعانون من بطالة مستمرة

بسبب عدم توفر ورشات أو شركات يندرجون تحت قوائمها تساعدهم في ممارسة نشاطهم المهني والعملية بشكل دائم دون انقطاع، مما يذهب بهم الأمر لارتكاب الجريمة في محاولة منهم لإيجاد فرص عمل جديدة وتوفير دخل مادي يسد حاجاتهم وحاجات أسرهم.

لقد عرف بعض فقهاء الاقتصاد البطالة بأنها: " الفرق بين حجم العمل المعروض، وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور"(حلمي، 2008: 53) .

أما تعريف البطالة لدى "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016: 24" فقد نص أنها: "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق ولم يجدوه".

من هنا فإن البطالة تعتبر من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع من المجتمعات، نظراً لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات على حد سواء، حيث تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً لاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده (الأسطل، 2014).

- البطالة في فلسطين

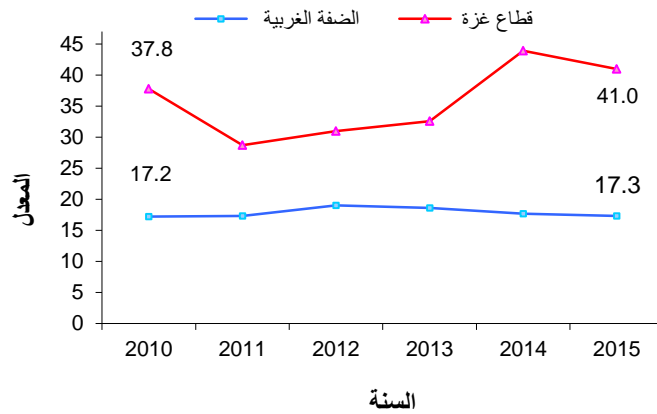
يعاني المجتمع الفلسطيني من مشكلة بطالة مزمنة، وذلك بسبب وجود تشوهات هيكلية حدثت من قدرته على استقبال الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي هو المسبب الأول للبطالة في فلسطين بعد أن عمد إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي دون السماح ببناء مرتكزات لهذا الاقتصاد، بحيث تعرض للعديد من التقلبات على مدى عقود (الأسطل، 2014).

لقد اعتمد الفلسطينيون منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام (1967) على سوق العمل الإسرائيلي الذي يستوعب جزءاً كبيراً من فائض العمالة الفلسطينية التي لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من توفير فرص عمل لهم، وقد تزايدت درجة الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي بصورة مطردة عبر السنين بسبب السياسات الإسرائيلية التي عملت جاهدة على ضرب الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال ربطه مباشرة بالاقتصاد الإسرائيلي حتى تتمكن من السيطرة على المجتمع الفلسطيني سياسياً واقتصادياً، ونتيجة للحصار الإسرائيلي المشدد على الأراضي الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فقد تأثر قطاع العمالة الداخلية سلباً على النشاط الاقتصادي جراء منع المواد الخام اللازمة للصناعة والبناء من الوصول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، إذ تقلص عدد العاملين بنسب متفاوتة في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، خاصة قطاعات البناء والسياحة والصناعة والزراعة والنقل والمواصلات. وأثر الإغلاق على مناحي الحياة وعلى العائدات التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي والتي تشكل الجزء الأكبر من مواردها المالي (الحاج حسن، 2007: 60-64).

تشير النتائج الأخيرة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أن معدلات البطالة في فلسطين خلال عام (2015) وصلت إلى (27%) بمأ يزيد عن 338 ألف عاطل عن العمل، موزعين على كل من

الضفة الغربية بنسبة تبلغ حوالي (18%) بينما ترتفع بنسبة حوال (41%) في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة البطالة في الربع الثالث من العام الجاري (29.2%)؛ هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن مشكلة البطالة ما زالت مشكلة مستمرة ولا يجري العمل على الحد منها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

فيما يمكن تفسير التفاوت بين النسب السابقة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الحصار المفروض على القطاع منذ عام (2006) من قبل الجانب الإسرائيلي، مما أدى ذلك إلى توقف أغلب مناحي الحياة الاقتصادية، إضافة إلى سياسية التهميش التي يواجهها سكان القطاع بسبب استمرار الانقسام الفلسطيني ووقوعه تحت فكي الكماشة بين التجاذبات السياسية القائمة بين حركة حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية؛ بمعنى أن الاختلاف ما بين الضفة وقطاع غزة يعود إلى ما تعانيه غزة من ظلم واضطهاد من كلا الجانبين الإسرائيلي المتمثل بالاحتلال والفلسطيني المتمثل في الانقسام (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2010)، للمزيد من التفاصيل أنظر/ي الشكل رقم (1).



الشكل رقم (1): معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين (2010-2015)

إضافة لما سبق لقد شهدت فلسطين تذبذباً في معدل البطالة خلال الفترة الواقعة بين (2004-2014)، حيث شهد العام (2007) أقل معدل بطالة خلال تلك الفترة فقد وصلت إلى (21.7%) بينما شهد عام (2010) انخفاضاً في معدل البطالة بلغ (23.7%) بعد أن كان (24.5%) في عام (2009)، وفي عام (2011) انخفض معدل البطالة في فلسطين ليصل إلى (20.9%) وتعتبر هذه النسبة هي الأقل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر عام (2000)، ثم عاد معدل البطالة ليرتفع خلال عام (2015) بمعدل (25.9%) من مجموع المشاركين في القوى العاملة من الجنسين، مقارنة مع (23.0%) خلال عام (2012).

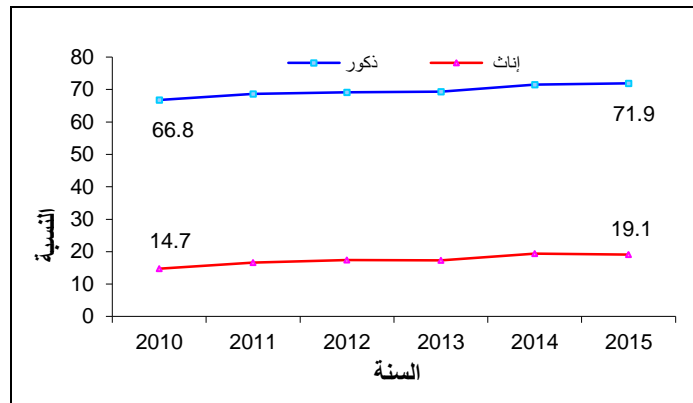
ان تفسير ما سبق من نتائج وتفاوت في النسب بين سنة وأخرى يمكن أن يُعزى إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل؛ لأن هناك تزايد في اعداد الراغبين بالعمل في الوقت الذي لا يوجد فيه عمل، إضافة إلى ضعف السوق الاستثماري الفلسطيني وخوف المستثمرين من طرح مشاريع جديدة بسبب الأوضاع الأمنية المتقلبة.

ومن ناحية أخرى فإن هناك احصائيات أخرى تشير إلى أن البطالة للمشاركين في القوى العاملة من كلا الجنسين في الضفة الغربية لعام (2015) بلغت اجمال (143 ألف عاطل عن العمل) بواقع (17%) من المشاركين في القوى العاملة؛ حيث بلغت نسبة الذكور العاطلين عن العمل في الضفة الغربية (15%) للذكور؛ مقابل (27%) للإناث حيث تتركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب، في الفئة العمرية (15-24) سنة لكلا الجنسين؛ إذ بلغت النسبة (40.7%) بواقع (36.4%) للذكور و(60.8%) للإناث (الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2016).

يمكن تفسير إرتفاع نسبة البطالة لدى الإناث كون المجتمعات العربية ومنها الفلسطيني ما زال ينظر للمرأة أنها اقل انتاجاً وتوظيفها أكثر تكلفة من الذكور، إضافة إلى تفضيل القطاعات الخاصة للذكور

أكثر منهن نظراً لتحمل الذكور لظروف العمل الصعبة التي تحتاج إلى وقت وجهد من الممكن ألا يكون متاحاً أمام الإناث وخاصة إن كان لديها أطفال وعائلة، كما أن الصعوبات التي تواجهها المرأة في اختيار بعض الأعمال التي تكون غير مناسبة للقيم والعادات المجتمعية مثل عملها في التنظيف أو الأعمال المهنية الحرة كلها أسباب تزيد من معدلات البطالة في صفوفهن .

كما ويعزى إرتفاع نسبة البطالة لكلا الجنسين لمن هم في الفئة العمرية (15-24) كون هذه الفئة هي الأكثر بحثاً عن العمل ففيها يبدأ الشباب بالشعور بالحاجة إلى الاستقلالية والإعتماد على الذات، إضافة إلى أنه العمر الذي يتوقع ان يكون عدد كبير من أفراد خريجوا جامعات ومراكز تعليمية يبحثون عن فرصهم لتطبيق ما تعلموه وتوظيف مهاراتهم، ولمزيد من التفاصيل أنظر/ي الشكل رقم (2):



الشكل رقم (2): المشاركون في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس، 2010 - 2015

اما معدلات البطالة في الضفة حسب محافظات الضفة فكان أعلى معدل للبطالة، في محافظة رام الله، بواقع (19.7%)، يليها محافظة الخليل (19.6%)، ويليهما محافظة طوباس (18.1%)، ومحافظة طولكرم (17.8%)، ثم محافظة نابلس (17.0%)؛ وكان أدنى معدل للبطالة، في محافظة قلقيلية حيث بلغ (13.2%) (الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2015).

يعزى إرتفاع نسب البطالة في كل من محافظة رام الله ومحافظة الخليل بسبب الكثافة السكانية فيهما؛ بحيث تشكل مراكز جذب للباحثين عن العمل من سكان القرى المحيطة أو المحافظات الأخرى، وبسبب اعتبار كل من مدينتي رام الله والخليل مراكز اقتصادية مهمة بسبب احتوائهما على مراكز خدمات الجمهور، حيث أن اتصافهما بهذه الصفات جذب العديد من السكان للعيش بهما مما أدى ذلك لإرتفاع عدد سكانها الأمر الذي زاد من نسبة البطالة إذا ما قورنت بأعداد السكان، مما يعني زيادة الجريمة.

- بطالة الخريجين

من ناحية أخرى، فإن التعليم في فلسطين يلعب دوراً مهماً في انتشار البطالة ويعزى ذلك إلى عدم وجود خطط تنموية وتشغيلية لاستيعاب الخريجين الجدد في الأسواق التشغيلية والمؤسسات وغيرها، ففي شهر إبريل/ نيسان من عام (2015) أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي عن توفر (1200) فرصة عمل في المهن التعليمية وقد تقدم لملء هذه الشواغر حوالي (44) ألفاً وهم الذين تقدموا لاجراء الإمتحان الكتابي. وهذا يعني أن القطاع العام لا يستطيع توفير إلا جزءاً بسيطاً من الشواغر بنسبة لا تزيد عن (2.7%) من حاجة الراغبين في العمل في مجال المهن التعليمية (الجعفري، 2015) مما قد يكون سبباً في إرتفاع الجريمة بالضفة الغربية؛ حيث يفسر ذلك إرتفاع عدد النزلاء ذو الشهادات العلمية العالية في مراكز الإصلاح والتأهيل حيث أشارت نتائج هذه الدراسة أن أعداد النزلاء ذوي الشهادات العلمية العليا تتقارب مع أعداد النزلاء ذوي المستويات التعليمية ما دون الأساسي فمن الممكن هنا أن تكون الاعداد الكبيرة للمتعلمين مقارنة بقلّة فرص العمل وتوفير الدخل وانتشار الفقر والبطالة بين صفوف الشباب هي التي دفعت بهم لارتكاب الجرائم في محاولة منهم لايجاد فرص عمل

غير مشروعة من خلال الاتجار بالمخدرات أو السلاح، أو من خلال ارتكابهم لجرائم النصب والإحتيال أو الإعتداء على أموال الآخرين .

وحسب التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل وفق سنوات التعليم، فقد أشارت الإحصائيات أن (0.5%) من بين الذكور العاطلين عن العمل لم يحصلوا على أي تعليم، مقابل (0.2%) للإناث، وأن (12.6%) من بين الذكور العاطلين عن العمل قد أتموا (1-6) سنوات دراسية، مقابل (1.4%) للإناث العاطلات عن العمل، كما أشارت نتائج المسح أن (23.4%) من الذكور العاطلين عن العمل قد أتموا (7-9) سنوات دراسية، مقابل (3.1%) للإناث العاطلات عن العمل الحاصلات على نفس سنوات التعليم. وأن (23.5%) من الذكور العاطلين عن العمل قد أتموا (13) سنة دراسية فأكثر، مقابل (84.5%) للإناث الحاصلات على نفس سنوات التعليم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

مما سبق تبين أهم خصائص البطالة في فلسطين، وتتمثل في النقاط الآتية :

1. تتركز نسبة البطالة بين من هم ما بين (15-29) عام حيث يشكلون أكثر من نصف العاطلين عن العمل، مما يشير بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل.
2. سبب البطالة في فلسطين يعود إلى ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توليد فرص عمل، نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي، وعلاقات التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وسياسات الاحتلال الاسرائيلي في خنق الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياسات الحصار، والإغلاق، والسيطرة على المعابر، وتقطيع أوصال الوطن، مما أدى إلى تراجع مجمل النشاط الاقتصادي، والبنية الاقتصادية المناسبة لإحداث التنمية المطلوبة الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

3. البطالة في فلسطين متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور، حيث يوجد فرق بين الذكور والاناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم (مقداد، وآخرون، 2006).

مما سبق نستنتج بأن العمل يعتبر هو المحرك الأساسي لكي يحيا الإنسان حياة طبيعية ويعيش ضمن القواعد والنظم الإجتماعية التي تؤمن له الأمن والاستقرار المادي والاجتماعي والنفسي، وإن حرمانه من العمل يجعله يشعر بالنقص وعدم القدرة على مسايرة المعايير والنظم السائدة بذلك المجتمع الذي حرمه من العمل، وولد لديه مشاعر غير مستقرة تجاه المجتمع الذي يعيش به، كونه حرمه من المورد المالي الذي يضمن له الحياة الكريمة، مما قد يخلق منه إنسان غير سوي من خلال بحثه عن سبل غير مشروعة للعمل أو القيام بسلوكيات غير مرغوبة تجاه المجتمع وتحمل طابع السلوك الاجرامي، مما يعني أن الفرد في المجتمع قد لا يسلك أي سلوك يحمل الطابع الإجرامي إلا إذا كان لديه مشكلة اقتصادية يعاني منها تدفعه لسوك الاجرامي يؤدي به للانحراف والوصول بعد ذلك للجريمة، ويظهر هنا دور البطالة التي تعتبر من المشكلات ذات الطابع الاقتصادي ولأنها تلعب دور في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي السيء للفرد، ولكن هذا لا يعني أن البطالة هي وحدها المسؤولة عن ممارسة الفرد للجريمة، فإلى جانب البطالة لا بد من الحديث عن الفقر ومدى ارتباطه بممارسة الجريمة من قبل أفراد المجتمع؛ فالجريمة وممارستها لا يقف ورائها عامل واحد فقط وإنما هناك العديد من العوامل التي تؤدي بالفرد لممارستها .

- الآثار الناجمة عن البطالة:

أما فيما يخص الآثار الناجمة عن البطالة التي تؤثر على الفرد والمجتمع فهي عديدة منها (الاقتصادية، الإجتماعية، السياسية والنفسية) وأما الآثار الاقتصادية فتتمثل في إرتفاع عبء الإعالة بإرتفاع معدل البطالة، ذلك بسبب انخفاض المنتجين وإرتفاع المستهلكين ومن ضمنهم العاطلين عن العمل، الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار، من ثم انخفاض الانتاج والدخل القومي (خلف، 2007)، إضافة إلى اضعاف إمكانيات الفرد، فالخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الانسان خلال عمله تعتبر في حد ذاتها أصلاً قيمة إنتاجية عالية، وفي حال تعطل الانسان وتوقفه عن العمل لفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب؛ بل إلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال، حتى لو عاد إلى العمل بوقت لاحق فإنه سيصبح أقل إنتاجية وابداع (عقون، 2010).

في حين أن الآثار الإجتماعية للبطالة تعتبر من أخطر الآثار كونها تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المجتمع، بسبب شعور الشباب بالتهميش والإقصاء عن الحياة العامة، واهتزاز العديد من قيمهم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات إجتماعية سلبية تحدث خلافاً في البناء المجتمعي؛ مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات الجريمة والعنف وزيادة الفقر، والشعور بعدم الانتماء، والتفكك الأسري، هذا ما تفسره نتيجة الدراسة بأننا لا نستطيع تناول الحديث عن الظروف الاقتصادية دون الحديث عن الظروف الإجتماعية نظراً لتداخل العوامل مع بعضها البعض فمثلاً نرى (ارتباط عاملي الفقر والبطالة اللذان يعدان أحد أهم العوامل الاقتصادية، مع عامل غياب العدالة المجتمعية وانتشار الوساطة والمحسوبية وهم إحدى أهم العوامل الإجتماعية)؛ مما يؤكد على مدى ترابطهما وتأثيرهما في كونهما أهم الظروف التي تدفع بالفرد لممارسة الجريمة.

أما سياسياً وأمنياً فإن مشكلة البطالة في المجتمع تعد مشكلة قومية بالدرجة الأولى؛ بحيث تهدد الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع؛ كونها تشكل لدى الفرد العاطل عن العمل نظرة تدل على ضعف انتماءه الوطني مما يؤدي به إلى العنف وارتكاب الجريمة، فشعور الشباب بنوع من الحرمان الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي يؤدي بهم لسلوك طرق غير مشروعة لتحقيق أهدافهم والتي قد تصل لحد ارتكاب الجرائم للحصول على مقابل مادي مثل السرقة أو الاحتيال، أو كنوع لتفريغ غضبهم وحقدهم على المجتمع (فرج، 2008).

وللبطالة آثار نفسية غير مباشرة تؤثر على الفرد قد تدفعه لاتباع السلوكيات الاجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد الانفاق على نفسه وذويه، يؤدي إلى توتره وقلقه فتسوء حالته النفسية، وقد يندفع تحت تأثير ذلك إلى الاعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد أسرته أو غيرهم، مثل أن يقتل الأب أبناءه لاسيما حديثي الولادة، أو قد يلجأ الزوج إلى إرغام زوجته على الإجهاض لعجزه عن الانفاق عليهم (الزواهره، 2009)، وهذا ما أكدته نتيجة هذه الدراسة حيث احتلت فقرة (الضغوطات النفسية التي اصابتني بسبب حاجتي لجلب المال كانت دافع لارتكابي للجريمة) المرتبة الخامسة في ترتيب أهم تأثيرات الظروف الاقتصادية على إرتفاع معدلات الجريمة بالضفة الغربية، حيث أن قلة الدخل وانتشار البطالة والفقر وتراكم الديون وازدياد متطلبات الحياة جميعها عوامل ساهمت في تعرض المواطن الفلسطيني لضغوطات نفسية ساهمت في ارتكابه للجريمة .

كما أن الحقد على أفراد المجتمع قد يدفع به إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الآخرين بسبب دخوله بحالة من الاضطرابات النفسية، إضافة لظهور حالات من التفكك والتصدع الاسري في حالة تعطل الوالد عن العمل مما قد يؤول بأكبر الأبناء أو الزوجة للإعالة، مما يقلل من سلطة الأب على باقي افراد الأسرة باعتباره اصبح عالة لهم .

هذا ما تفسره نظرية الصراع التي تقوم على تحميل المجتمع بأكمله المسؤولية الكاملة عن ارتكاب الفرد للجريمة؛ بسبب وجود جماعات متعددة داخل المجتمع تتباين في مصالحها وقيمها الإجتماعية وتعمل على بلورة المصالح حسب أهوائها الشخصية وتعمل على توزيع الموارد بشكل غير عادل مما يزيد من نسب الفقر وانتشار البطالة وبالتالي ولادة ظاهرة الحقد المجتمعي بين الأفراد وظهور هذه الحالة من الاضطرابات النفسية واتجاه بعض الأفراد لارتكاب الجرائم، أما للفت النظر إليهم أو لتحقيق فرص خاصة بهم داخل هذا المجتمع.

كما يتقاطع هذا التفسير مع نتائج هذه الدراسة حيث احتلت الفقرة الخاصة "تحكم الأقلية الغنية بالأكثرية الفقيرة دفعتني لارتكاب الجريمة" المركز الخامس باعتبارها أحد أهم العوامل الاقتصادية التي دفعت بالنزلاء لإرتكاب الجرائم، ويعود ذلك بسبب تجمع المال بيد نسبة قليلة من الأفراد مع قلة اهتمامهم في بناء مشاريع استثمارية تساهم في خفض البطالة والفقر مما ساهم في زيادة الفجوة في المجتمع الفلسطيني بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، بالتالي كان الدافع لدى بعض الأفراد لارتكاب الجرائم، ان ما سبق يؤكد لنا أن عدم وجود عدالة مجتمعية من شأنها أن تنتج الحقد الموجه من الفرد للمجتمع أو من الأفراد ضد بعضهم.

- علاقة الجريمة بالبطالة:

هناك علاقة ارتباطية بين البطالة وممارسة الجريمة، والدليل على ذلك وجود بعض الدراسات التطبيقية التي تؤكد على احتواء البطالة لبذور الجريمة، تحديداً أن البطالة تؤدي إلى دخول الفرد لحالة من عدم الإستقرار، إضافة إلى أنها تنطوي على العديد من المظاهر الانحرافية من أهمها:

- عدم وجود استقرار في العلاقات الإجتماعية للعاطل عن العمل وتقلبها زمنياً ومكانياً تؤدي إلى ارتكاب الفرد للجريمة.

• غياب الرقابة الذاتية" ضبط الذات" للفرد العاطل عن العمل بسبب الحالة النفسية التي يدخل بها مما يؤدي إلى وجود دوافع للجريمة لديه .

• وجود حالة من الشعور بخيبة الأمل والإحباط بالنسبة للعاطل عن العمل مما يزيد لديه حالة من عدم الإستقرار النفسي والاجتماعي، ويولد لديه حالة من الحقد ضد المجتمع الأمر الذي يجعله يمارس الجريمة.

• ابتعاد العاطل عن مجتمعه وقيمه الأخلاقية السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنزب تؤدي به إلى ممارسة الجريمة (البكر، 2002).

ان هذه المظاهر تتقاطع جميعها مع ما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة بحيث أشارت النتائج أن الضغوطات النفسية التي يتعرض لها الفرد وشعوره بالانطواء والعزلة نتيجة عدم وجود عدالة مجتمعية وغياب فرصته بالاندماج مع الأفراد وتحقيق ذاته بعد محاولته الوصول لرغباته بطريقة شرعية؛ بسبب انتشار البطالة والفقر جميعها عوامل تساعد في توليد شعور الحقد لديه ضد مجتمعه وتكوين مظاهر الشر وغياب قيمه الاخلاقية، مما يؤدي إلى ارتكابه للجريمة كنوع من أنواع الانتقام أو التخلص من الحالة التي يمر بها.

بهذا السياق فإن دراسة (Radzinowitz, 1977) تعد من أهم وأولى الدراسات التي عملت على الربط بين الجريمة والبطالة والتي تتحدث عن " العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والجريمة" التي تم الاشارة لها بدراسة (حويتي، 1998) حيث ربطت بين بعض العوامل الاقتصادية سواء في (حالة الإنكماش أو حالة الانتعاش الاقتصادي) وبين بعض الجرائم، وتوصلت أن بعض مرتكبي جرائم السرقة بالذات كانوا من العاطلين عن العمل.

إضافة إلى ما وضعه مركز أبحاث مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية أن البطالة تشكل أحد أهم الدوافع لارتكاب الجريمة حيث تم توزيع استبانته على السجناء في المملكة العربية السعودية لإستطلاع آراءهم ودوافع الجريمة لديهم، حيث اتضح أن نسبة (3.79 %) من السجناء تعتبر البطالة عاملاً هاماً بينما أعرب (5.12 %) أنه ليست بالضرورة أن تؤدي البطالة إلى الجريمة، وإنما هناك أسباب وعوامل أخرى من وجهة نظرهم هي السبب في ممارستهم للجرائم (العنزي, 2002).

3.1.2.2 الفقر

يعد الفقر من الظواهر الإجتماعية التي لها صلة قوية بالمستويات الاقتصادية المتدنية والتي تلعب دوراً كبيراً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة، وغالباً ما يصنف علماء الاقتصاد الفقر على أنه مدخل اقتصادي أساسي في تفسير الجريمة، وصلة الفقر بالجريمة ليست صلة حديثة فمذ فترة طويلة اكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون على أن الفقر يلعب دوراً مهماً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة، وقديماً أيضاً قال سقراط "الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة" وحديثاً قال كلارك "إن جرائم الفقراء وجرائم الناس المسلوبي القوة غالباً ما تكون بسبب السخط والكره اتجاه الأغنياء، وأن الفقراء قد يحملون حملاً على ممارسة الجريمة من أجل توفير الغنى والثروة" (Ramsey, 1970).

حيث أوضح (البشري, 2000) في دراسته "نظام العدالة الجنائية:الفكر الشرطي" والتي أجراها في السجون السعودية أن من أهم الدوافع التي تكمن في ممارسة الجرائم وتحديد الأخرافية منها والمخدرات تعود للفقر، والرغبة في التخلص منه والحصول على المال، الدليل على ذلك أن نسبة (45%) من جرائم السرقة كان الدافع وراءها هو عدم كفاية الدخل.

كما تؤكد العديد من الدراسات في ذات السياق أن الفقر يعد من المؤثرات الخطيرة على التركيبة الإجتماعية للفرد، فإن انتشاره قد يجعل البيئة الأسرية فاقدة للضوابط التي تحد من انحراف الفرد، مما

يجعله يتجه للجريمة، لاسيما إن كان هناك إحساس بالعجز، والشعور بالأهمال والتهميش، مما يؤلف نوعاً من الصراعات الطبقيّة أو الحد الطبقي (مصطفى وعدنان، 2002).

مما سبق يتبين لنا مدى أهمية وتأثير الفقر على ممارسة الجريمة، ولا يقتصر تأثيره على الجانب المادي والاقتصادي؛ إنما يتعداه إلى جوانب إجتماعية أخرى تعتبر من أهم الأسباب الدافعة إلى ارتكاب الجريمة .

أما فيما يخص الفقر في فلسطين، يُعتبر الفقر هو الموطن والبيئة المناسبة للجريمة، فكون الفقر هو منتج (اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي، ونفسي) فان الجريمة هي كذلك، كما أن العلاقة بين الجريمة والفقر هي علاقة توليد فأينما وجد الفقر تولد الجريمة، لذلك يخشى من إرتفاع نسبة الجريمة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتجاجات الشعبية المناهضة لإرتفاع الاسعار، حيث ازدادت حالات الانتحار خلال الفترة الاخيرة، لذلك يمكن فهم توسع الجريمة في المجتمع الفلسطيني وإرتفاع وتيرتها في السنوات الاخيرة كنتاج لتوسع وتعمق الفقر نفسه، فلا يجب أن نرى الجرائم التي تحصل في المجتمع بصفتها فعلاً فردياً، بل هي "تعبير الفرد عن أزمة إجتماعية"، فهناك خوف من إرتفاع مستوى الجريمة في حال استمرارها، فالمواطن الغير قادر على سداد احتياجاته وتلبيتها يصاب بحالة من الاضطراب النفسي، ويصبح غير قادر على التفكير السليم ويسعى إلى الانتقام والبحث عن وسائل لتأمين احتياجاته من خلال الجريمة" (وكالة معا، 2016).

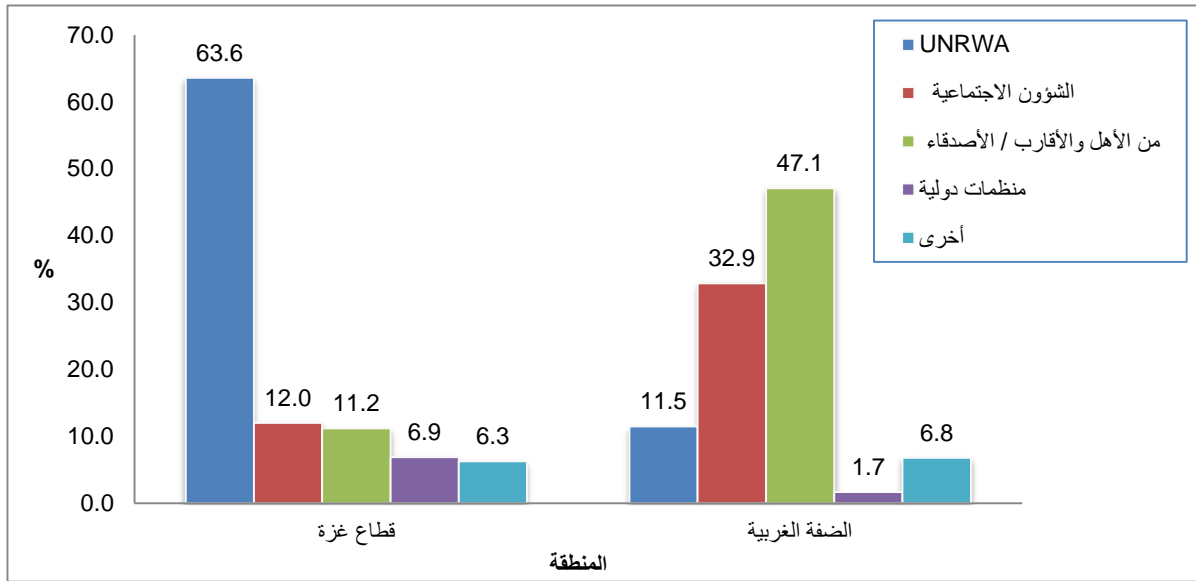
لقد أثبتت اجابات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل حقيقة ارتباط الجريمة بالفقر حيث احتلت اجابتهم للفقرة " الفقر أدى إلى فقدان الأمن في المجتمع مما دفعني لإرتكاب الجريمة" المركز الثاني من المحور الخاص في تأثير العوامل الاقتصادية في إرتفاع معدلات الجريمة، مما يؤكد الدور الذي يلعبه الفقر والعوز المادي على الأفراد ويؤثر عليهم في حياتهم بسبب محاولاتهم المتكررة في توفير

سبل العيش الكريم لهم ولأسرهم وتحقيق متطلبات الحياة الأساسية، مما دفعهم لارتكاب جرائم كانوا هم بغنى عنها لولا عوزهم وقلة ما يملكونه لتوفير احتياجاتهم، وهذا أيضاً ما يفسر قول الصحابي علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " لو كان الفقر رجلاً لقتلته".

كما أن ازدياد الفقر في فلسطين جعل العديد من الأسر تعتمد في سد احتياجاتها على المساعدات التي تتلقاها من جهات متعددة، الدليل على ذلك أن ثلث الأسر الفلسطينية تعتمد على المساعدات في تدبير أمورها المعيشية، فقد أشارت البيانات إلى أن حوالي (46%) من الأسر الفلسطينية التي تلقت مساعدات تعتمد عليها بشكل كامل أو غالباً ما تعتمد عليها، وحوالي (39%) تعتمد على المساعدات بشكل جزئي، في حين أن حوالي (15%) منها لا تعتمد على المساعدات بأي شكل يذكر، أما من حيث مصادر المساعدات المقدمة أشارت النتائج أن وكالة الغوث الدولية احتلت المركز الأول بواقع (46.0%)، تلاها الأهل والأقارب والأصدقاء بنسبة (23.3%)، ومن ثم وزارة الشؤون الإجتماعية الفلسطينية بنسبة (19%) أما نسبة الأسر التي تلقت مساعداتها من المنظمات الدولية فكانت (5.1%) ومن لجان الزكاة (2.4%) ومن المؤسسات المحلية (1.3%) إضافة إلى (1.8%) من الأسر كانت قد تلقت مساعداتها من مؤسسات السلطة الفلسطينية الأخرى.

وفيما يتعلق بمصادر هذه المساعدات على مستوى الضفة الغربية، فقد احتلت المساعدات المقدمة من الأهل والأقارب المركز الأول من حيث مصدر تقديم المساعدات بواقع (47.1%)، تلاها المساعدات المقدمة من الشؤون الإجتماعية بواقع (32.9%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

2013) وللمزيد من التفاصيل أنظر/ي الشكل رقم (3)



الشكل رقم (3): التوزيع النسبي للأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مصدر المساعدة خلال (2013)

مما تقدم نرى أن المجتمع الفلسطيني يعاني من نسبة كبيرة من الفقراء الذين يعتمدون كثيراً على المساعدات الإنسانية بالرغم من أنها لا توفر لهم أبسط احتياجاتهم اليومية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه أينما وجد الفقر إرتفعت معدلات الجريمة، وذلك يعود لانعدام الدخل والموارد المادي الذي يؤمن أبسط حقوق الفرد، هذا ما أثبتته نتيجة الدراسة التي أشارت أن عامل الفقر هو أحد أهم العوامل التي تساهم في رفع نسبة الجريمة وفق ما أكده النزلاء بحيث حصلت الفقرة (الفقر أدى إلى فقدان الأمن في المجتمع مما دفعني لارتكاب الجريمة) على نسبة مرتفعة من بين الإجابات.

وفي هذا السياق فقد حذر خبراء الاقتصاد وعلماء الاجتماع من زيادة الجريمة في فلسطين في حال تواصل إرتفاع مستوى المعيشة وإستمرار معدلات البطالة بالتصاعد في صفوف الشباب، إضافة إلى ازدياد نسبة الفقر، بناءً على ما سبق يمكننا حصر الأسباب والعوامل التي أدت إلى زيادة نسبة الفقر في فلسطين إلى :

1. سيادة الظروف الأمنية والسياسية السيئة وقيام الاحتلال بتحديد الموارد الاقتصادية للسكان الفلسطينيين ومنع تنقلهم داخل المدن.

2. انخفاض معدل النمو الاقتصادي الفلسطيني بالسنوات الأخيرة فقد تراجع من نسبة (12%) خلال عام (2011) إلى نسبة (6%) خلال 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).
 3. سوء توزيع الدخل وإرتفاع الأسعار دون أن يقابل ذلك إرتفاع في أجور الأفراد.
 4. إرتفاع نسبة النمو السكاني.
 5. إرتفاع معدلات البطالة حيث وصلت إلى نسبة (25.9%) من مجموع القوى العاملة للعام 2015.
 6. ضعف مساهمة القطاع الخاص والمغتربين الفلسطينيين في محاربة الفقر من خلال الدعم باقامة مشاريع استثمارية في الاراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).
- وعليه طالب الخبراء من الجهات ذات الاختصاص بذل أكبر جهد ممكن من أجل تخفيف العبء على كاهل المواطنين ودعم السلع الاساسية ويجاد فرص عمل.

- علاقة الفقر بارتكاب الجريمة

هناك العديد من الدراسات النظرية التي تحدثت عن دور الفقر بارتكاب الجريمة، فقد أكد (زرارة، 2014) في كتابه " الجريمة والمجتمع" دراسة مقارنة، أن الكثير من الاحصائيات الجنائية أوضحت أن العلاقة بين الفقر والجريمة تقوم وفق أربع محاور رئيسية متمثلة في الظروف (الإجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية) التي تحيط بالفرد كون الفقر يُعد ظاهرة لا يمكن فيها فصل أي ظرف عن الآخر، فهي علاقة تكاملية وقد ذهب العلماء إلى ربط علاقة الفقر بممارسة الجريمة وفق التقسيم الآتي:

أولاً: أصحاب المدرسة الاقتصادية يرون أن العلاقة ما بين الفقر والجريمة هي علاقة سببية مباشرة، بحيث أن وقوع الفرد بين براثن الفقر قد يدفعه إلى تلبية احتياجاته بطرق غير قانونية تسوقه إلى الجريمة، ويحاول أصحاب هذا الرأي ايجاد علاقة مباشرة بين مؤشرات الفقر المتمثلة في (ضعف

الدخل أو انعدامه، طبيعة السكن، المستوى الثقافي... الخ)، ويرتبط هذا الرأي مع ما أظهرته نتائج الدراسة إلى أن الفقر والحالة المادية السيئة وعدم رضى الأفراد عن حالتهم الاقتصادية هي التي دفعت بهم إلى ارتكابهم للجرائم حيث احتلت كل من الفقرة الخاصة بـ "ضعف الحالة المادية لأسرتي كان له دور في ارتكابي الجريمة" المركز الأول كأحد أهم العوامل الاقتصادية التي دفعت النزلاء لارتكاب الجريمة بينما احتلت الفقرة "شعوري بعدم الرضا عن حياتي الإقتصادية كان له دور في ارتكابي للجريمة" المركز الرابع.

ثانياً: أصحاب المدرسة الإجتماعية يرون ان العلاقة بين الفقر كحالة اقتصادية والجريمة هي علاقة غير مباشرة، فالفرد يتأثر بداية في مؤسسات التنشئة كالأسرة والبيئة المحيطة وأن تأثير هذه المؤسسات هو ما ينعكس على سلوكياته، حيث يسعى أصحاب هذا الرأي إلى جعل العوامل الإجتماعية هي المحدد الرئيسي للسلوك الاجرامي.

يدل ذلك على إرتفاع إجابات النزلاء على الفقرة الخاصة بالفقر ووصولها على الترتيب الثالث على مستوى الفقرات بأن الفقر "أدى إلى تنشئتي تنشئة إجتماعية سيئة مما دفعني لارتكاب الجريمة"، مما يعني هنا ان سبب ارتكابهم للجرائم هو سبب اجتماعي أكثر منه اقتصادي.

ثالثاً: أصحاب المدرسة النفسية يرون أن شعور الفرد بالحرمان والعوز الذي يتركه الفقر، يؤدي إلى التسبب في الاختلال بالتوازن النفسي لديه، وبالتالي يصبح مهيناً أكثر لاتباع طريق الاجرام، ويؤكد أنصار الاتجاه النفسي أن أي سلوك انساني ما هو إلا وليد لعوامل نفسية متشعبة منها ما يكون الفرد قادراً على السيطرة عليه ومنها ما يخرج عن سيطرته، ويؤدي به إلى ارتكاب للجريمة كسلوك غير سوي.

• النظريات التي فسرت دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة

يوجد العديد من النظريات التي تفسر دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لعل من أهمها ما يلي:

أولاً: نظرية الصراع :

جاءت نظرية الصراع ما بعد نظرية الوصم التي كانت ترى أن المجتمع منفق على السلوكيات المرتكبة فيه من حيث الخطأ والصواب وأنه المسؤول عن انحراف الفرد، جاءت النظرية الصراعية على يد العالم (كارل ماركس) لتوضح أن السبب للجريمة يعود لوجود جماعات متعددة داخل المجتمع وان هذه الجماعات متباينة في مصالحها وقيمها الإجتماعية، حيث قسم علماء الاجتماع النظرية الصراعية إلى مجموعتين (المجموعة الصراعية المحافظة ومجموعة الصراعية الرديكالية "الماركسية").

تقوم نظرية الصراع على تحميل المجتمع المسؤولية الكاملة عن ارتكاب الفرد للجريمة، كون المجتمع هو المسؤول الأول والأخير عن انحراف الأفراد، نظراً لوجود جماعات متعددة داخل المجتمع تتباين في مصالحها وقيمها الإجتماعية، حيث يرى العالم (Vold,1958) أن هناك تنافس مستمر بين الجماعات الإجتماعية حول المصالح وأن صناعة القوانين لهذا الصراع هي عمليات إجتماعية مستمرة، وأن عدم قدرة الفقراء على التأثير في هذه التشريعات والقوانين يؤدي إلى وصف سلوكياتهم بالمنحرفة لأن هذه السلوكيات لا تتفق مع مصالح الأقوياء (الوريكات،2013).

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن رواد الرأسمالية هم أكثر الفئات التي ساهمت في نشر الجريمة في المجتمع، كون نظامهم ساهم في خلق الصراع الطبقي بين الأفراد وأدى لخلق نوع من التنافس المستمر بين الجماعات الإجتماعية حول المصالح بطريقة غير عادلة، هذا ما يفسر دخول بعض الأفراد بحالة

من الاضطرابات النفسية وزيادة حقدهم على المجتمع وبالتالي ارتكابهم لجرائم، فقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن الضغوطات النفسية التي أصابت النزلاء بسبب حاجتهم لجلب المال وتحكم الأقلية الغنية بالأقلية الفقيرة كان أحد أهم العوامل التي جعلتهم يتجهون لارتكاب الجرائم.

في هذا السياق أوضح (Bonger,1964) الذي يعتبر أول من حاول ربط تطبيق النظرية الماركسية في تفسير الجريمة والانحراف؛ أن النظام الرأسمالي يزرع الأنانية في نفس البشر لا حب الأيثار "للجماعة" أن التنافس الغير عادل حول المصالح الذي خلقه الرأسماليون أدى إلى إختلال في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وظهور حالة من عدم المساواة والظلم والحرمان .

مما سبق نستنتج أن الجريمة وفق النظرية الصراعية مردها إلى أن حالة الصراع تؤدي إلى ظهور حالة من انتشار الحقد والكراهية بين طبقات المجتمع التي تتمثل في الطبقة المالكة والطبقة الفقيرة، نظراً لما تقوم به الطبقة الحاكمة من سيطرة على خطوط الانتاج ومنافذ التوزيع حسب ما تراه يخدم مصالحها دون أي مراعاة لباقي طبقات المجتمع، مما يؤدي بالكثير من هذه الطبقات إلى الوقوع في براثن الفقر والبطالة، ولتجنب النزوح نحو الجريمة يجب العمل على اعادة التوزيع العادل لوسائل الانتاج وتطور المجتمع والتخلص من الهوة الطبقيه ووجود رقابة وهيئات قانونية مستقلة تعمل بنزاهة وشفافية.

ثانياً: النظرية الاقتصادية

تعود النظرية الاقتصادية في ظهورها إلى القرن التاسع عشر وبالتحديد إلى عام (1850)، حيث يُعد كل من العالمين "ماركس وانجلز" هما أصحاب الفكرة الرئيسية في بلورتها، تعتبر هذه النظرية بصفة عامة بمثابة تأليف إبداعي بين ثلاثة مصادر فكرية هي (الفلسفة الألمانية المثالية، الاشتراكية الفرنسية، الاقتصاد السياسي الإنجليزي)، تدور فكرتها إن الفقر الناتج من الحرمان من حق الملكية

لوسائل الإنتاج، والنظام الذي يستغل الطبقات العامة هما أهم الأسباب التي تدفع بالناس لإرتكاب الجرائم (بن البراك، 2011).

ترتكز النظرية الاقتصادية على العامل المادي في تفسيرها للظواهر الاقتصادية والإجتماعية؛ حيث يؤكد روادها أن النظام الرأسمالي هو الذي خلق انعدام المساواة الاقتصادية في المجتمع مما أدى إلى ظهور بعض الظواهر الخطيرة مثل انتشار الفقر والبطالة واستغلال الغني للفقير والقوي للضعيف؛ وبالتالي انتشار الجريمة، حيث استند رواد هذه النظرية إلى الأبحاث التي بحثت في هذا المجال ولخصت نتائجها إلى وجود علاقة بين الظروف الاقتصادية السيئة وانتشار الجريمة، خاصة لدى المراهقين والشباب (زرارة، 2014).

في هذا السياق فإن العالم "وليم بنجر" يرى أن الأفراد يلجأون لأرتكاب الجرائم هرباً من الظلم والظروف الاقتصادية السيئة التي تحيط بهم نتيجة إرتفاع الاسعار وزيادة نسب البطالة، بالتالي نبذهم من المجتمع مما يعني التقليل من فاعلية عجلة التنمية مما يدفع العاطلين عن العمل إلى التجمع في مناطق مختلفة تشكل بؤرة للردية وللمنحرفين المجرمين (حكيمه وبن صافية، 2011).

من هنا نلاحظ أن هذه النظرية من الممكن أن تفسر الحالة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني من إرتفاع في معدلات الجريمة والتي قد تعزى لعوامل اقتصادية مثل انتشار الفقر والبطالة؛ بسبب ما يمر به المجتمع من ظروف اقتصادية صعبة متمثلة بالحرمان من العمل نتيجة سياسات الاحتلال الاسرائيلي، وضعف الاستثمارات التشغيلية، وتكدس المال بيد فئة قليلة من الناس، وضعف الخطط التنموية وقلة الإمكانيات، ولكن رغم أهمية العامل الاقتصادي والدور الذي يلعبه ولكنه لا يعتبر الدافع الرئيسي لإرتكاب الجريمة، فقد أكدت النتائج بعد تحليل البيانات أن للعوامل الاقتصادية الأثر الأكبر على ارتكاب الجريمة من قبل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل مقارنة بالعوامل الإجتماعية.

2.2.2 المبحث الثاني: الظروف الإجتماعية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة

1.2.2.2 مقدمة :

تلعب الظروف الإجتماعية التي تمر بها المجتمعات دوراً مهماً في حدوث الجريمة والتباين في إرتفاعها وانخفاضها، حيث يمكن لهذه الظروف أن تكون عاملاً مهماً في ضبط الأفراد ضمن نسق اجتماعي موحد الأطر، وإن أي مؤثر أو سلوك غير سوي يدخل في تركيبة هذه الأنساق من شأنه أن يؤدي إلى انحراف الفرد إلى ما يخالف العرف الانساني والقوانين الموجودة في بيئته ومجتمعه؛ وقد دلت التجارب والدراسات مدى تفاعل الفرد مع الظروف والعوامل المحيطة به، ونعني بالظروف الإجتماعية هنا مجموعة العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات محددة من الأشخاص الذين يندمج معهم في نفس البيئة والمكان وهؤلاء هم أسرته ومدرسته إضافة إلى اصدقائه الذين يختارهم ليكون معهم علاقات إجتماعية، ويظهر لنا تأثير هؤلاء الأفراد من خلال سلوك الفرد الذي يتبعه، وأن أي خلل في هذه العلاقات قد يحدث خللاً في سلوكياته؛ فالأسرة مثلاً تعتبر عاملاً مهماً في تنشئة الفرد بكونها اللبنة الأولى في التنشئة كما تلعب البيئة المحيطة بالفرد دوراً مهماً إضافة إلى تقسيم الأدوار الأخرى في تهيئة الظروف الإجتماعية لكل من المدرسة والأصدقاء ووسائل الضبط الرسمية المتمثلة في السلطات وقدرتها على تنفيذ القوانين الوقائية لحماية أفراد المجتمع والحفاظ على الروابط الإجتماعية فيما بينهم (عبدالله، 2011).

ويوضح "الحسن، 2008" أن هناك العديد من العوامل الإجتماعية الأخرى التي يمكن أن تؤثر وتكون سبباً من أسباب الجريمة، وأن هذه العوامل قد تعمل منفردة، بمعنى أنه من الممكن أن يكون عاملاً واحداً منها فقط هو المؤثر ويقف وراء الجريمة، أو مجتمعة من

خلال جملة من العوامل الإجتماعية تتخذ افرازاتها لتصب في مصب واحد ألا وهو إرتكاب الجريمة، يمكن إجمال هذه العوامل في أربع أقسام:

1. سوء التنشئة الاسرية والمجتمعية .

2. تفكك القيم وتحلل العلاقات الإجتماعية.

3. مؤثرات الوسط الاجتماعي.

4. تساهل القوانين وأجهزة العدالة الجنائية.

ولتأكيد ما سبق فقد أوضحت دراسة (شمس، 1999) تحت عنوان "تأثير العوامل الاقتصادية والإجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات" أن العوامل الإجتماعية تلعب دوراً مهماً في ارتكاب الجريمة، حيث أن (1.14 %) من عينة الدراسة التي اختارها والتي بلغت (232) نزيل من إصلاحية حائل اتضح إن سبب إرتكابهم الجريمة هي العوامل الإجتماعية مثل تأثير الأصدقاء وغياب الوالدين فقد بينت الدراسة أنهم كانوا يخططون جرائمهم مع الأصدقاء وزملاء المدرسة والأقارب، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التي أشارت أن رفقاء السوء لهم الأثر الكبير في ارتكاب الفرد للجريمة فقد احتلت الفقرة "الصحة السيئة أحد العوامل التي دفعتمني لإرتكاب الجريمة" المرتبة الثالثة من إجابات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل بالضفة الغربية مما يشير إلى أهميتهم في حياة الفرد الإجتماعية وأنهم أهم العوامل التي تؤثر به، هذا ما يؤكد قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "قارن أهل الخير تكن منهم، وبأين أهل الشر تبين عنهم".

2.2.2.2 أثر العوامل الإجتماعية في ارتكاب الجريمة

ان الحياة الإجتماعية بكل ما تتضمنه من ظواهر ومتغيرات، في أي مجتمع كان، هي عرضة للتغير والتبدل والانحراف، وتنطوي على أنماط إجرامية وسلوكية متعددة الأشكال، ومتفاوتة في درجة خطورتها ما دامت تنسجم مع رغبات الأفراد وحاجاتهم في المجتمع، ونماذج تفكيرهم، لهذا فإن جدلية المجتمع وظواهره المتغيرة من جانب، والأفراد ورغباتهم من جانب آخر غالباً ما تكون مرتعاً وخيماً لانحرافات سلوكية، مصدرها التغيرات الإجتماعية والظروف الاقتصادية والثقافية والبيئية المتجددة (الشبول، 2011).

في هذا الاطار فإن العوامل الإجتماعية تعد بمثابة البيئة التي يمكن أن تنمو من خلالها عوامل إقبال الفرد على الجريمة، ويمكن أن تكون في ذات الوقت عاملاً أساسياً من عوامل ضبط السلوك والحد من انتشار الظاهرة بصرف النظر عن طبيعة العوامل النفسية التي تشكل دافعاً لا يقل أهمية (بن البراك، 2010) .

لقد اهتم علماء الاجتماع ببعض العوامل الإجتماعية التي تعتبر مؤثرة في ارتكاب الجرائم و تفسيرها ومنها (التنشئة الإجتماعية، مؤسسات الضبط الاجتماعي، التفكك الاجتماعي، المشكلات الإجتماعية، التعليم)، التي سيتم توضيحها فيما يلي:

أولاً التنشئة الإجتماعية وأثرها في ارتكاب الجريمة:

تعتبر التنشئة الإجتماعية من أهم الخطوات التي ينبغي الحرص عليها في بناء حياة الفرد كونها خطوة اساسية في بناء شخصيته الإجتماعية واكتسابه السلوكيات المتعارف عليها، تحديداً وأن التنشئة تتكون من مجموعة الخطوات التي يسير في ضمنها الفرد حتى يصبح مدركاً وواعياً للمؤثرات الإجتماعية التي تدور حوله، وما يترتب عليه من حقوق وواجبات

يمكن أن يلاقي خلالها ضغوطاً قد تفرض عليه وتُدخله في تغييرات إجتماعية غير مألوفة تتطلب منه تعديل سلوكه أو اكتساب سلوك جديد غير النمط الذي نشأ عليه (ليب، 1993).

تُعرف التنشئة الإجتماعية حسب (الخطيب، 2015: 29) أنها "العملية التي يتم من خلالها اكتساب الأبناء للقيم والعادات والمهارات والامكانيات من قبل الأهل وخاصة الوالدين، إضافة إلى إكتسابهم للظروف المساعدة على تمتيتهم من جميع النواحي الإجتماعية والعرفية والثقافية".

بحيث تتحمل التنشئة المسؤولية في حال اتباع الفرد للسلوك المنحرف؛ كون عملية التنشئة الإجتماعية والتربية والنظم الإجتماعية تلعب دوراً هاماً في تلبية حاجات الفرد الأساسية وتساعده في تجاوز المشكلات والتحديات الإجتماعية المحيطة به، فالنظم الإجتماعية تمكن الأفراد من حاجاتهم الأساسية ولكنها تنظم هذه الحاجات وتجعل ممارستها متوافقة بين الأفراد، وتحول دون تناقض بعضها البعض، غير أن الاضطراب الاجتماعي وما يرافقه من تغييرات في نظم الحياة الإجتماعية، وخاصة في سياق عمليات التواصل مع الحضارات الأخرى، غالباً ما يجعل العادات والتقاليد غير قادرة على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد أو الأمر الذي يجعل البيئة الإجتماعية عاملاً مساعداً في اضطراب الشخصية، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات، مما يدفعها إلى الانحراف وممارسة أنماط سلوكية يعاقب عليها القانون، مثل السرقة وتعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم التي تحقق تلبية وهمية للحاجات التي سرعان ما تترك آثارها المدمرة في حياة الإنسان (الشراري، 2006).

هذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة في بياناتها، حيث أكد النزلاء الذين اخضعوا لهذه الدراسة من خلال إجاباتهم على الأسئلة التي وجهت لهم إلى أهمية التنشئة الإجتماعية في بلورة سلوكياتهم وتصرفاتهم، خاصة الدور الذي تلعبه الأسرة والمنزل والبيئة المحيطة بخصوص هذا الأمر، بالتالي فإنه يظهر لنا مدى تأثير هذه لعملية وأهميتها من تعديل سلوك الأفراد وابعادهم عن أي وسائل تساهم في وقوعهم بالسلوك السيء وارتكابهم الجرائم.

- أهمية التنشئة الإجتماعية في بناء الفرد وتحديد سلوكياته

تعتبر التنشئة الإجتماعية من أهم الأسس التي تبنى عليها المجتمعات وتحدد هويتها ومستقبلها ومدى فعاليتها وتأثيرها بالمجتمعات الأخرى، فعملية التنشئة الإجتماعية تعد من أهم العمليات التي تقوم بها المجتمعات ببناء أفرادها للاستفادة من إمكانياتهم وخبراتهم في بناء المجتمع وتكوينه وتلبية احتياجاته، بالتالي فإن لعملية التنشئة أهمية يمكنها من خلالها الحفاظ على سلوكيات الفرد من الانحراف والجريمة من خلال تبنيتها عدة أساليب منها :

1. إنتاج شخص ذو كفاءة إجتماعية، بمعنى إعداد فرد لديه القدرة على التفاعل الاجتماعي الحقيقي

مع كل من البيئة الطبيعية والإجتماعية

2. اكساب الفرد القيم الإجتماعية والاخلاقية لتكون ضبطاً ذاتياً له بعدم ارتكابه سلوك مخالف لجماعته (زيود، 2012).

3. تنمية الشعور بالانتماء والمشاركة المجتمعية ورغبة الفرد في الانغماس بثقافته والتعرف على

الثقافات الأخرى، لكن هذا من شأنه أن يؤثر سلباً في تبني الفرد لسلوكيات غير سوية من الثقافات الأخرى(الغزاوي وآخرون، 2004).

4. تحقيق الضبط الذاتي لكافة أفراد المجتمع من خلال الامتثال لقواعد المجتمع وقيمه، ويتم ذلك من خلال المحافظة على ثقافة المجتمع ونقلها من جيل إلى آخر.

5. تهدف التنشئة الإجتماعية إلى أيجاد وإعداد مواطن صالح يستطيع مواجهة الحياة ومشاكلها، حتى يكون نافعا في المجتمع ويعمل على تطويره وازدهاره (زيود، 2012).

ثانياً مؤسسات الضبط الاجتماعي ودورها في ممارسة الجريمة:

1. الأسرة : تعتبر الأسرة أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي فهي اللبنة الأولى في تعليم ابناؤها

الخطأ والصواب في حياتهم وما هي الحقوق والواجبات المترتبة عليهم اتجاه انفسهم واتجاه المجتمع الذين ينتمون له، بالتالي فإن الأسرة هي التي تتحمل بالدرجة الأولى المسؤولية عن سلوكيات أبنائها في كأفراد ذوي سلوك سوي أو قابلين للانحراف والجريمة، وهي المسؤولة عن تنمية سماتهم الشخصية وصلها، بحيث يستمد الفرد منها خبراته ويكتسبها ويتعلم من خلالها العادات والتقاليد التي تمارس في مجتمعه، وعلى ضوء أهمية الدور الذي تلعبه الأسرة في تشكيل السمات الشخصية للفرد وتنشئته، فإننا ندرك الآثار التي من الممكن ان تترتب في حالة حدوث خلل في هذه المؤسسة ومدى تأثير ذلك على مستقبل أبنائها واستقرارهم النفسي والاجتماعي وانعكاساته الخطيرة التي قد تؤدي بهم إلى سلوكيات مخالفة للمجتمع والوقوع في برائين الجريمة؛ من الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى خلل في وظيفة دور الأسرة وجود حالة من المشاكل الإجتماعية المتمثلة في التفكك الأسري أو عدم انجاز الأسرة لوظيفتها الاساسية والتي تتمثل في التربية والتنشئة وتوجيه أبنائها نحو الصواب (الخطيب، 2015).

يعتبر التفكك الأسري الذي يُقصد به "غياب أحد الوالدين أو كليهما معا في نطاق الأسرة "صورة من صور التفكك الاجتماعي الذي ينجم عنه اضطراب أو انشقاق أو صراع في نطاق جماعة من

الجماعات، مما يؤثر على العادات الإجتماعية السلوكية المقررة على النظم الإجتماعية أو على الضوابط الإجتماعية.

أوضح(كولي) المشار له في (الوريكات، 2004) أن المشكلات الإجتماعية التي تحدث داخل الأسرة تؤدي إلى خلق مشكلات إجتماعية تنعكس على المجتمع بشكل عام إن من أبرز النظريات العالمية التي ربطت بين التفكك الأسري والجريمة نظرية "سذرلاند" فالجريمة برأيه تنشأ بسبب غياب دور الأسرة حيث بين إن الجريمة تزداد أكثر الأسر التي يكون أفرادها ذوي ميول لا أخلاقية فأغلب المجرمين ينحدرون من أسر مفككة يغيب عنها أحد الوالدين، أو يكون احد الوالدين منحرفا وبالتالي ينعكس على أفراد بقية الأسرة من عدم احترام حقوق الآخرين وغير ذلك من الأمور الأخرى، أما "برجنسن" فقد بين في نظريته أن السلوك الاجرامي ينشأ نتيجة تفكك الأسرة وعوامل التغير التي تحدث في داخلها.

ولتأكيد ما سبق فقد أثبتت الإحصاءات الفرنسية أن (40%) من المجرمين العاديين، وأن (75%) من المجرمين العائدين ينتمون إلى اسر مفككة، وأثبتت دراسة قام بها احد الباحثين الألمان إن معظم الأحداث الجانحين ينتمون إلى اسر مفككة، في الولايات المتحدة دلت الإحصاءات إن (67%) من المجرمين ينتمون إلى اسر مفككة (عبدالله، 2011).

فيما توصلت دراسة (المهيرت، 2000) بعنوان " جغرافيا المدن: دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في الأردن من عام (1985-1996) " إلى أن العوامل الإجتماعية تلعب دورا مهما في ارتكاب الجريمة حيث أن ما نسبته (55%) من مرتكبين جرائم القتل في الاردن خلال الفترة المذكورة أعلاه كانوا ينحدرون من أسر تعاني من التفكك وغياب أحد الوالدين أو كلاهما.

بالتالي نستنتج بأن الأسرة هي الحاضنة الأولى للفرد يكتسب الفرد من خلالها هويته وسلوكه؛ فإن صلح حال الأسرة صلح حال جميع أفرادها، وإذا كان العكس قد يسبب ذلك فساد بعض أفرادها مما تنمو فيه تربة خصبة لبعض السلوكيات غير المرغوبة ومنها السلوك الإجرامي.

2. **المدرسة:** تلعب المدرسة دوراً موازياً لدور الأسرة في عملية تنشئة الفرد وصقل شخصيته، حيث يُعزى الدور للمدرسة في إمكانية تبني الفرد للسلوك الجرمي لكونها البيئة الخارجية الأولى التي يندمج من خلالها الفرد بمجتمعه الأكبر من المجتمع الأسري، وبناء علاقاته مع أساتذته أو أقرانه في الدراسة أكانت إيجابية أو سلبية، فالمعلم الذي يلتقي مع الطلاب في جزء طويل من يومهم ويحمل في سلوكياته نواحي عدائية أو توتر مستمر يمكن أن ينقلها للطلاب وينمي العدائية فيهم، كذلك زملاء الدراسة فهم منحدرين من بيئات أسرية وثقافات مختلفة تؤثر على الفرد (الخطيب، 2015).

كما أن هناك العديد من العوامل المرتبطة بالمدرسة تلعب دوراً مهماً في تحديد سلوك الفرد خارج إطاره العائلي كنوع البرامج الدراسية والترفيهية وقرب وبعد المدرسة عن محل سكن الطالب والبيئة الموجودة فيها وموقعها، فكلها عوامل تلعب وتؤثر في صقل شخصية الفرد وتكون عامل مهم في توجيهه لممارسة الانحراف وارتكاب السلوك الجرمي (الحسن، 1993).

من هنا نستنتج بأن المدرسة هي التي تشكل شخصية الفرد وتقوم بتربيته فهي مدرسته الثانية في التربية والقيم والعادات والتقاليد والسلوكيات بعد مدرسته الأولى الأسرة، فإذا قامت المدرسة بدورها المنوط والمتمثل برعاية الطلاب وتعليمهم وتربيتهم كان لها دور كبير في تكوين جيل واعٍ وسليم ولديه انتماء قوي تجاه مجتمعه، ولكن إذا لم تقم المدرسة بدورها الريادي ساهم ذلك بشكل كبير في تكوين وبرز سلوكيات مرغوبة من بعض الطلاب تؤدي بالتالي إلى الانحراف نحو الجريمة.

3. رفقاء السوء: يلعب الرفقاء دوراً مهماً في تشكل شخصية الفرد وتنشئته من خلال سهولة التفاهم بين الفرد وأبناء جيله أو الأشخاص الذين يختارهم مما يساعدهم في التأثير في قيمه وعاداته وتوجهاته، ولقد أهتم علماء الإجرام بدراسة الصحبة وأثرها في ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي وأهمهم (سدرلاندر) الذي وضع نظرية (الاختلاط التفاضلي)، ينطلق "سدرلاندر" في نظريته هذه من فرضية أساسية مفادها ان السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين، نظراً لعملية التواصل والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة في المجتمع الواحد، وان مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة، هذا يعني ان يكون بين هؤلاء الأفراد علاقات أولية مباشرة، يرى "براهمسن" ان بعض الشباب يرتكبون جرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة، من هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية (خاطر، 1984).

كما أكد "باندورا" في نظرية التعلم الاجتماعية 1959 على دور الرفقاء في التأثير على اتجاه الفرد ونوعية تصرفاته إذ أنه يرى إن الإنسان لا يولد مجرماً بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويكتسب السلوك الإجرامي نتيجة لتقليدهم (القحطاني، 2002).

وفي دراسة (البشري، 2000) بعنوان " نظام العدالة الجنائية: الفكر الشرطي " المشار لها في (بن البراك، 2010) توصلت إلى أن متوسط الوقت الذي يقضيه المنحرفون مع اصدقائهم يبلغ (5.4) مقابل (3.87) ساعة لعينة من الأسوياء، حيث أن (11%) هو مقدار الوقت الذي يؤثر في فعالية السلوك المنحرف أي أن المجرمين يختلطون برفقاءهم أكثر من غيرهم.

ويلعب رفقاء السوء دوراً مهماً في ارتكاب الجريمة حيث يوضح "نارد" أن الإنسان لا يولد مجرماً بل يتأثر بتصرفات الآخرين، ويكتسب السلوك الانحرافي نتيجة لتقليدهم، كما أوضح "سذرلاند" أن هناك علاقة وثيقة بين الاختلاط والجريمة ويفسر السلوك الإجرامي بأنه يتم اكتسابه عن طريق التعلم الذي ينشأ من مخالطة الآخرين والتفاعل معهم، بالتالي نستنتج أن معظم ما يتعلمه وما يقوم به الفرد من سلوكيات هو متعلم من الآخرين الذين يحيطون به سيما الرفقاء فإذا صلح حالهم صلح حال الفرد، وإذا خالط الفرد رفقاء ممن يتسم سلوكهم بالسوء كان له نصيب من سلوكياتهم لأنه يتفاعل معهم ويتعلم منهم، وقد تدفع هذه الرفقة السيئة للفرد للسلوك الإجرامي (شمس، 1992).

4. **أوقات الفراغ:** يعد وقت الفراغ من العوامل المهمة التي قد تعزى للجريمة في حالة عدم استغلاله بالشكل المثالي، فوقت الفراغ يعتبر هو الوقت الخاص بالفرد الذي يقوم فيه ببناء قيمه الخاصة ويكون فيه حراً باختيار النشاط الذي يحدده بعيداً عن المؤثرات الخارجية الأخرى؛ ولقد اهتم علماء الاجتماع بمسألة وقت الفراغ وكيفية امكانية استثماره بطرق مثالية تبعد الفرد عن الخوض في افكار سيئة قد تدفعه إلى تبني سلوكيات منحرفة وجرمية، ذلك من خلال تعزيز طاقة الفرد الإنتاجية بحيث يستطيع تحقيق أهدافه المصيرية وطموحاته المشروعة (الحسن، 1986).

لقد شدد علماء الجريمة على أهمية استغلال الأوقات الحرة في حياة الشباب والتي تمتد لساعات طويلة لاسيما في أيام العطل، مشيرين إلى أن وقت الفراغ يعد مشكلة حقيقية يمكن أن تكون مفسدة للشباب، كما أشار علماء الجريمة إلى أن الاستفادة من وقت الفراغ تسهم في تكوين وصقل شخصية الشاب تكويناً سليماً معافى خاصة فئة المراهقين؛ إذ أن هذه الفترة تعد غنية بالإنفعالات والعواطف كما أنها غنية بفرص اكتساب المهارات والمعلومات والمعارف والنشاطات المختلفة، محذرين من التفكير الذي يجمد العقل ويأتي على صاحبه بالمشاكل (الأغوات، 2017).

مما سبق نرى أن إدراك علماء الاجتماع لأهمية وقت الفراغ واستغلاله ساهم في بلورة أفكارهم إلى ابتكار أساليب تطبيقية، استخدمت للحماية من الجريمة والعودة لها، خاصة تلك الطرق التي تستخدمها مراكز الإصلاح والتأهيل الحديثة في ملأ وقت فراغ النزلاء داخل المراكز من خلال إخضاعهم لدورات تأهيلية وتثقيفية وتنمية مهارات حرفية، حتى لا يتسنى لهم الوقت والتفكير في ارتكاب جرائم أخرى أو محاولة الاستمرار بها، بالتالي يمكننا القول بأن وقت الفراغ يعتبر من أكثر العوامل الإجتماعية التي تؤرق حياة الفرد الذي قد يشعر من خلاله أنه لا قيمة له داخل هذا المجتمع، حيث يعتبر وقت الفراغ تربة خصبة للانحراف والجريمة إذا لم يتم استغلاله الاستغلال الأمثل.

5. وسائل الإعلام: يلعب الاعلام دوراً مهماً في تنشئة الفرد وضبط سلوكياته من خلال ما يبثه أو ينشره من افكار وأخبار مختلفة ممكن أن تفيد الفرد في حياته على مختلف أوجهها الإجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

مع بداية ظهور عصر النهضة الإعلامية والتطور المستمر في عجلة الإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع لوحظ أهمية هذا التطور في تعزيز الجريمة في المجتمعات أو تخفيفها، فقد لعبت وسائل الاعلام دور سلبي في بعض الأحيان من خلال تأثيرها بسلوكيات الافراد وقيمهم من خلال الانفتاح الكبير على الثقافات وتبنيها من قبل مجتمعات أخرى مما يؤثر على اكتمالية النسق الاجتماعي، بالتالي وجود حالات من التفكك داخل الثقافة المجتمعية، في حين أن الدور الرئيسي والأيجابي للإعلام من المفترض أن يكون نشر الوقائع لأخذ العبر والاستفادة منها ونشر القيم المجتمعية التي تخاطب العقول لتحافظ على طبيعة السلوك البشري واستقراره، فما يُرى اليوم هو مخالف تماماً لهذا الدور.

إن وسائل الاعلام اليوم أخذت في بعض الاحيان "تزين الجريمة والاجرام في نفوس الناس" بكونها تنشرها بطريقة درامية ومبالغة فيها، وبذات الوقت ترفع من شأن مرتكبيها مما زرع الثقة بمثل وقيم وعقيدة المجتمع، والصحف التي تباع في الأسواق والمواد المتلفزة خير شاهد على ذلك (شعبان وسمير، 2009).

إن للثورة الاعلامية الدور الأكبر في تركيز الافراد على ثقافة الجريمة من خلال المعروض في وسائل الإعلام، الأمر الذي يسمح للأفراد بتكوين فكرة بأن الجريمة أصبحت ظاهرة منتشرة أكثر مما يتصورون، مما يجعل بعض المتابعين يبالغون في تقديراتهم حول دور الاعلام في نشر الجريمة أم لا (Clinard, 1968).

في ذات السياق فقد أوضح (Edger,1977) بأن هناك علاقة وثيقة بين السلوك العدواني والتعرض لآثار العنف والجريمة من خلال وسائل الإعلام، إذ أنها ترفع حدة الإثارة العاطفية عند المتلقي مما يؤدي إلى احتمال حدوث سلوك عدواني وأن هذا السلوك يتم تعزيزه بالتعلم والتقليد، كما توحى بأن العدوان له ما يبرره وأنه مقبول اجتماعياً .

مما يؤكد ما سبق ما نلاحظه بالأونة الأخيرة حيث أصبحت وسائل الإعلام تتسابق في تشويق عرض الجريمة وطرقها والأساليب التي اتبعها مرتكبيها بكل التفاصيل، دون أن تأخذ بعين الاعتبار أن هناك من لديه دافع واستعداد لارتكاب الجريمة، وينقصه ما يشجعه ويدفعه لارتكابها، وأن وسائل الاعلام المفتوحة أصبحت تقوم بهذا الدور بكل سهولة ودون وجود رقابة فعلية، لقد باتت وسائل الإعلام تُعد من أهم الوسائل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة من خلال الطرق والأساليب التشويقية وترك التفاصيل التي تساهم بالتأثير بين الأفراد في ارتكابهم للجريمة، وهذا ما أكد عليه مدراء مراكز

الإصلاح والتأهيل أثناء المقابلة حيث أشاروا أن وسائل الإعلام اتاحت للأفراد بارتكاب جرائم غير مسبوقة مما أدى إلى وجود اختلاف في أنماط الجرائم وطرق ارتكابها قديماً وحديثاً.

هذا ما دفع ببعض خبراء علم الاجتماع في مصر للقول بأن المسلسلات الدرامية التي نُشرت مؤخراً واحتوت على مشاهد عنف وقتل وتدني في الأخلاق التي تتبناها الشعوب ذات الطابع الشرقي المحافظ عملت على زيادة العنف الحقيقي بالشارع وانتشار الجريمة بشكل تقليدي لأبطال هذه المسلسلات، كما أن هذه الصور أصبحت تسيطر على أذهان المشاهدين، خاصة المراهقين والشباب مما كان لها مردود على أرض الواقع؛ لذا لا بد من أن تأخذ وسائل الإعلام حذرهما وأن تتوخى الدقة والانتقاء عند عرض أحداث الجرائم المرتكبة (صحيفة البوابة، 2016).

6. دور العبادة والوازع الديني: يمثل الدين عامل ضبط اجتماعي مهم في حياة الفرد فهو يمثل مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية التي أوجدها الله سبحانه في الديانات السماوية الثلاث وهي (الإسلام، المسيحية، اليهودية)، وكل هذه الديانات تدعو لعمل الخير وتنهى عن الشر لقوله صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان" (زرارة، 2014: 210).

وتتشارك الأسرة والمدرسة في ترسيخ الوازع الديني في نفس الفرد منذ نشأته، وأن أي فشل يطرأ على هذه التنشئة قد يترك آثار سيئة كبيرة ليس على الفرد فحسب بل على المجتمع بأكمله؛ ذلك كون الدين يعبر عن ضوابط إجتماعية تسيّر وفق سلوك أخلاقي، فالدين يقوم على ربط هذه الضوابط ضمن العقيدة التي تدعي إلى الحفاظ على قيم المجتمع والأخلاق المثالية وأن أي خلل في هذه القيم سيجلب للفرد الثواب والعقاب (عسوس، 1993).

كما أن دور العبادة والتنشئة الدينية تعتبر من أهم العوامل التي تقوم على التنشئة الروحية السلوكية والنفسية للفرد؛ ذلك من خلال غرس القيم الاخلاقية المرتبطة بالدين والعادات والتقاليد التي تضبط سلوكياته، وتمده بإطار سلوكي معياري كما أنها تقرب بين طبقات المجتمع وترجم التعاليم الدينية إلى سلوكيات عملية (تركية، 2015).

إن حدوث الجريمة في حالة ضعف الوازع الديني يكون نتيجة لاختلال أنساق القيم الإجتماعية السائدة تعزى أهم أسبابها إلى عدم التوعية الدينية، ضعف الثقافة الدينية بين الشباب، بالإضافة إلى ضعف الثقافة الصحية وغياب القدوة الحسنة (بن البراك، 2010).

هناك أسباب تقود إلى ضعف الأيمان، وبالتالي الإنحراف للجريمة ولعل من أهم تلك الأسباب كما يراها (حوري، 2003) هي:

- 1- الابتعاد عن الاجواء الأيمانية.
- 2- الابتعاد عن طلب العلم الشرعي، بالتالي فإن ذلك يؤدي إلى الجهل وعدم معرفة المحرمات وكيفية البعد عنها.
- 3- مخالطة أصحاب المعاصي.
- 4- الانشغال بالدنيا وشهواتها وزينتها.

مما سبق نستنتج أن الوازع الديني يعتبر الرادع الأمثل لأي فرد عن ارتكاب أي فعل إجرامي أو أي فعل غير مناسب، فالدين يمثل كل ما هو حرام أو حلال كل ما هو مقدس أو غير مقدس، إضافة إلى أنه يمثل الوجدان لدى جميع الأفراد، لذا يتوجب على من يقومون بالتربية أو بالخطابة الدينية تعميق الوازع الديني لدى جميع فئات وأطياف المجتمع، لأن الدين يعمل كدرع واقٍ للمجتمع من الانحلال

والجرائم؛ فالمجتمع الذي يحتوي على أفراد متمسكين بالدين كديانة وعقيدة يتميز بعدم ممارسة الرذيلة، الأمر الذي يقلل من نسب ارتكاب الجرائم بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى.

ثالثاً: التفكك الاجتماعي:

عُرف التفكك الاجتماعي بكونه "جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط أو النظام الاجتماعي"، حيث يقترن التفكك بالتغيير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمع مما قد يؤثر سلباً في عملية الضبط الاجتماعي (الغامدي، 2010: 43).

ترى المدرسة الأيكولوجية التي اهتمت بدراسة التفكك الاجتماعي، أنه ينشأ عندما يتعرض المجتمع لتغير اجتماعي سريع وحاد فيؤدي إلى انهيار النظام القيمي في المجتمع (المغذوي، 2014).

ويعتبر التفكك الاجتماعي القائم على ظهور الانشقاقات بين الافراد بالمجتمع الواحد من أهم العوامل الاجتماعية المهمة التي تؤثر في عملية ضبط المجتمع، بالتالي يلعب دوراً مهماً في نمو السلوك الجرمي لدى الأفراد، مما يؤثر على القيم التي يقوم عليها هذا المجتمع وتحدث خللاً في عاداته وتقاليدِهِ إضافة إلى اختلال النظام العام(زرارة، 2014).

كما أوضح (Ruth And Willson, 1992) أن التفكك الاجتماعي المؤدي إلى حدوث السلوك الجرمي ما هو إلا نتاج عن التخلف الثقافي، هذا بدوره يبرز مشكلات إجتماعية تؤدي إلى أظهار أنماط جريمة حسب العوامل الاجتماعية الموجودة في المنطقة، كما أوضح أن مظاهر ونتائج التفكك الاجتماعي تساهم في ظهور الكبت لدى الأشخاص، يبرز على شكل انحرافات سلوكية من قبل الفرد تؤدي إلى ارتكاب جرائم مختلفة، إضافة إلى ظهور مشكلات إجتماعية تتصل بالنسق الاجتماعي مثل تَغْيِير مظاهره.

رابعاً: **المشكلات الإجتماعية:** للمشكلات الإجتماعية دور بالانحرافات التي تظهر في سلوك الأفراد والجماعات، وتخرجهم عن المعايير المتفق عليها في ثقافة المجتمع وتؤدي إلى خروج الفرد عن العادات والتقاليد والأعراف السائدة والسلوك جماعياً واجتماعياً.

يعزى سبب ظهور المشكلات الإجتماعية إلى التفاوت في سرعة التغير الاجتماعي والثقافي، حيث يرى بعض العلماء أن أسباب ظهور هذه المشكلات تعود لعدم إشباع الأفراد لإحتياجاتهم (الإجتماعية، النفسية، الاقتصادية، الصحية، التعليمية والترويحية) في المجتمع إضافة إلى عدم الإشباع لمجموعة العوامل المرتبطة بالفرد ذاته (عوامل ذاتية أسرية، إجتماعية، بيئية ومجتمعية) (المغذوي، 2014).

في هذا السياق أوضح "بارسونز" في نظريته (نظرية السلوك) أن المشكلات الإجتماعية التي تلعب دوراً مهماً في ارتكاب الجرائم تنشأ نتيجة إختلال النظام القيمي في المجتمع وقوة المعايير الموجودة فيه، مما يؤدي إلى عدم قدرة البناء الاجتماعي على أداء الأدوار الأساسية؛ إضافة إلى فقدان حالة الاندماج المجتمعي والمتمثلة في قوة المعايير والقيم، نتيجة هذا الخلل في الأبنية المعيارية والقيم التي تؤدي إلى ظهور الجريمة (الوريكات، 2004) .

كما أوضحت النظرية الانحرافية إن المشكلات الإجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة تعود إلى فكرة الانومي، حيث يرى "دوركاييم" إن حالة الأنومي تعود إلى تصدع أو فقدان المعايير نتيجة انتقال المجتمعات الآلية إلى مجتمعات صناعية ومتقدمة، بالتالي قد يفقد النظام الاجتماعي معايير الإجتماعية ووظائفه الإجتماعية، مما يؤدي إلى حالة الاغتراب المجتمعي، وفقدان الضوابط الإجتماعية، التي تساهم بدورها في ارتكاب الجريمة واختلاف أنماطها (Robertson, 2002) .

خامساً التعليم:

يلعب التعليم دوراً مهماً في صقل شخصية الفرد وتطويرها، كما أنه يؤهل الفرد للطريق التي يصبح بها راضياً عن نفسه اجتماعياً مما يجعله يصرف جهوده نحو سلوكيات معتدلة مبتعداً فيها عن الإنحراف (زرارة، 2014).

عند انتشار ظاهرة الجريمة حاول بعض علماء الاجتماع الربط بين هذه الظاهرة ومستويات التعليم لدى الأفراد، لقد انتهت دراساتهم إلى نتائج متباينة؛ فمنهم من يقول أن التعليم يقلل من نسبة وقوع الجريمة لأنه يعمل على تهذيب نفوس الأفراد ويولد لديهم القيم والمبادئ، في هذا المعنى قال "فيكتور هيجو وفيري": "إن فتح مدرسة يعادل إغلاق سجن" (السراج، 1981).

فيما توصل آخرون أن التعليم لم يلعب دوراً مهماً في خفض نسبة الجريمة، واستندوا بذلك على إحصائية تمت في فرنسا على مدى (80) عام امتدت ما بين سنة (1851-1913) اثبتت أن نسبة الجريمة لم تتغير في فرنسا على رغم انخفاض نسبة الامية بنسبة (90%)؛ وقد فسروا ذلك أن أساليب التعليم تزود الفرد بأفكار وامكانيات قد تؤدي فيه إلى ارتكاب الجريمة مع وجود الصعوبة في الكشف عنها (Bonzat, 1975 :35)

في هذا السياق أشار (الحواري، 2003) أن التعليم من الممكن أن يخفف من الجريمة كونه يقضي على الخرافات والعادات السيئة التي من الممكن أن يكتسبها الفرد من البيئة المحيطة فيه، وأن العلم كما ساعد في اكتشاف الجريمة وأيجاد طرق لعلاجها؛ فهو ساهم من ناحية أخرى في تطور أساليب الجريمة لبعض الأفراد من خلال تطبيق ما تعلموه مثل (صناعة الاسلحة والمحاليل الكيميائية التي يصنع منها السموم وغيرها)، هذا ما يمكننا من القول أن التعليم كما ساهم في التخفيف من الجرائم، ساهم في ظهور أشكال وأساليب جديدة لها.

كذلك فإن ضعف استيعاب الطاقة الشبابية المتعلمة في سوق العمل بسبب عدم وسوء ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات السوق من شأنه أن يولد حالة من الحقد المجتمعي أو بحث الأفراد عن أيجاد بدائل غير مشروعة، حيث يرى (Tobias, 1976) أن أي زيادة وتوسع في نشر التعليم في مجتمع ما دون ايجاد حلول مناسبة لتوفير فرص عمل يزيد نسب البطالة فيه، مما يعني زيادة الفرصة أمام هؤلاء الأفراد لأن يصبحوا مجرمين، ذلك أن التعليم يجعلهم أكثر مهارة في الاجرام، بالتالي اختلاف خصائص الجريمة وفق التطور العلمي لدى المجرم.

لكن رغم ما أظهرته نتائج هذه الدراسة بأن لا علاقة للتعليم في ارتكاب الجرائم لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل بالضفة الغربية؛ إلا أن البيانات التحليلية تشير إلى إرتفاع عدد النزلاء ممن هم دون المستوى التعليم الأساسي أكثر بقليل من ذوي مستويات تعليم (الثانوية العامة، البكالوريوس، الدراسات العليا)، وذلك يدل على أهمية التعليم الذي يعمل على توسيع مدارك الفرد وزيادة ثقافته وادراكه إلى خطورة الإنغماس بالجريمة، إضافة إلى أنه في أغلب الأحيان كلما زاد المستوى التعليمي للفرد زاد احترام الناس والمجتمع له خاصة في مجتمعنا الفلسطيني كونهم ينظرون إلى الشهادات العلمية بأنها أهم الأسلحة التي يواجهون فيها تحديات الاحتلال الإسرائيلي أمام العالم، كما أن المستوى التعليمي يزيد في معظم الأحيان من دخل الفرد ومعرفته مما ينعكس بذلك على تصرفاته وهذا ما أكدته الدراسة التي أجرتها (النجداوي، 2003) بعنوان "الجريمة وارتباطها في البطالة والمشكلات الأسرية في الأردن" حيث أشارت إلى أن معظم مرتكبي الجرائم هم من ذوي مستوى تعليمي منخفض.

• النظريات التي فسرت دور العوامل الإجتماعية في ارتكاب الجريمة

اختلفت النظريات التي فسرت الظروف الإجتماعية التي لعبت دوراً في ارتكاب الجرائم من عالم إلى آخر ومن عصر إلى آخر؛ ذلك بإعتبار أن التغيير الاجتماعي متباين من مجتمع إلى آخر ويمر بفترات مغايرة لبعضها البعض، كما أن السبب الآخر يعزى إلى كون علم الجريمة ظهر في ظل ظروف إجتماعية وسياسية واقتصادية دفعت المفكرين الاجتماعيين لتطوير نظرياتهم ومفاهيمها، من النظريات الإجتماعية التي تفسر دور العوامل الإجتماعية في ارتكاب الجريمة ما يلي:

أولاً: النظرية البنائية الوظيفية:

تهتم النظرية البنائية الوظيفية بدراسة الظواهر الإجتماعية والعلاقات القائمة بينها بإعتبارها أنساق مكملة لبعضها البعض، وتتحدّر النظرية في تأسيسها إلى (ابن خلدون)، لكنها تمثلت في علم الاجتماع المعاصر بنظريات (بارسونز، دوركايم، ميرتون).

تدور فكرتها حول المجتمع بإعتباره بناء كلي يتكون من أجزاء مترابطة فيما بينها ولكل جزء وظيفة يؤديها، بالتالي يكون هناك ضمان لاستمرارية المجتمع وتوازنه، وأن أي خلل يصيب أي جزء منه يعمل على فقدان المجتمع لتوازنه واستقراره (المغذوي، 2014).

كما يتجه المنظور الأساسي للبنائية الوظيفية إلى جعل المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة هي محور الإهتمام الرئيسي أكثر من الإهتمام بالأفراد والجماعات الموجودة فيه؛ بحيث أن استقرار المجتمع بالأساس يضمن استمراره (Walluc& Walf, 1991).

إن فكرة النظرية عند (بارسونز) كما هو مشار إليه في (الخطيب، 2015) تقوم على الاعتماد على النسق الاجتماعي كأساس لدراسة التغيرات التي تحدث في المجتمع.

فيما ارتكز (دوركايم) في مفهومه على أن النظرية قائمة على تقسيم المجتمع لعدة أجزاء يمكن أن يرتبط كل جزء منه بعمل الأجزاء الأخرى حتى يصبح نظام متكامل لا خلل فيه، بمعنى أن أي خلل في هذه الأجزاء يُعتبر خللاً في كافة المنظومة، كما اهتم دوركايم بالوظيفية المتمثلة في العناصر الإجتماعية بحيث يرى أن هذه العناصر تساهم بالحفاظ على استقرار المجتمع وتوازنه ويرى أن ثقافة المجتمع تتمثل في مجموعة من العناصر هي (اللغة، الدين، العادات والتقاليد، القيم) بحيث تعتبر الجزء الأساسي الذي يساهم في بناء نظام مجتمعي متكامل وإن أي خلل يصيب جزء منها يؤدي إلى خلل في المجتمع كاملاً. (الطبيب، 2016)

بهذا فإن النظرية البنائية الوظيفية تؤكد على أن انتشار ظاهرة الجريمة في المجتمع ما هي إلا حصيلة خلل في البناء الاجتماعي وخلل الوظائف الإجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ مما جعل هذا الخلل يقود إلى عدم تمكن بعض الأفراد والجماعات من تحقيق إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم وطموحاتهم بالطرق التي حددتها الأنساق الإجتماعية، بالتالي دفعهم إلى تحقيق ذلك بطرق غير مشروعة وغير مقبولة (السراج، 1981).

باختصار نستنتج أن الجريمة من منطلق نظرية البناء الوظيفي تُعبر عن خروج الفرد لطريق مخالف لقيم المجتمع وثقافته، فيصبح هناك خلل في هذه القيم مما قد يهدد ترابط الأنساق المترابطة بين مؤسسات المجتمع الأمر الذي يتطلب وجود عوامل ضبط إجتماعية ووقائية للعمل على إعادة التوازن بين الأنساق الإجتماعية، خوفاً من إلحاق الضرر بكافة الأنساق الأخرى كالاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وعوامل قوة المجتمع، حيث يرى أنصار هذه النظرية ضرورة وجود أسلوب للردع والعقاب لمرتكب الجريمة مع وجود إجراءات علاجية واصلاحية.

ثانياً: نظرية الأنومي عند ميرتون ودوركايم

قبل الحديث عن نظرية الأنومي فإنه لابد من تعريف ماذا نعني بهذا المصطلح، كلمة الأنومي تعني "إنهيار المعايير الإجتماعية التي تحكم سلوك الفرد، وهي خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي أو أحد الأنظمة التي يتركب منها"، يرى علماء الاجتماع أن انتشار هذه الحالة بين أفراد مجتمع من المجتمعات ممكن أن تؤدي إلى فقدان القواعد التي تحكم السلوك فيه وفقدانه لقوته ومفعوله (Clinard.1971 :226)

تعتبر نظرية الأنومي عند "دوركايم وميرتون" من أهم النظريات التي تنتمي لنظرية الضغط الاجتماعي، ينبثق عنها دخول الفرد لحالة الأنومي واللامعيارية التي تنتج بسبب ضغوطات يتعرض لها سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو التغيير في الثقافة التي نشأ عليها؛ حيث تعتبر هذه النظرية أن المجتمع قائم على أهداف ثقافية بنائية يوضع لها وسائل مقبولة ومشروعة لتحقيقها، وهذه الأهداف متمثلة في (التعليم والعمل والعلاقات الإجتماعية وجمع المال وغيرها)؛ بالتالي فإن أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافية هو سلوك منحرف، وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط عدم تحقيقه لأهدافه فإن مرحلة الأنومي تبدأ لديه (الشراري، 2006).

حيث يرى "دوركايم" أن حالة الانومي تعود إلى تصدع أو فقدان المعايير نتيجة انتقال المجتمعات الآلية إلى مجتمعات صناعية ومتقدمة، بالتالي قد يفقد النظام الاجتماعي معياره الإجتماعية ووظائفه، الأمر الذي يؤدي إلى حالة الاغتراب المجتمعي وفقدان الضوابط الإجتماعية التي تساهم بدورها في ارتكاب الجريمة واختلاف أنماطها (Robertson, 2002)، ويمكن لنظرية الأنومي ان ترتبط وتتلاقى مع النظرية الأيكولوجية التي تقوم على أن التغيير السريع في المجتمعات وانتقالها من نظام إلى آخر يؤدي إلى الإنهيار القيمي والأخلاقي فيها، غير أن نتيجة هذه الدراسة تشير بأنه لا

علاقة لمكان السكن بإرتفاع معدلات الجرائم نظراً لتغير الأجواء الإجتماعية والثقافية على الأفراد، ذلك من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، على الرغم مع توافقها مع آراء مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية الذين أكدوا أثناء إجراء المقابلة على أهمية الدور الذي يلعبه عامل السكن في إرتفاع معدلات الجرائم واختلافها بين مراكز المدن والقرى.

بينما اعتبرها ميرتون بأنها " الانهيار في البناء الثقافي الذي يحدث عندما يوجد انفصال في المعايير والقيم وبين قدرات الأفراد على التوافق معها (Robert, 2000 : 74-88).

ويرى "ميرتون" أن الأنومي تأتي نتيجة التناقضات التي تحدث بين الأهداف الثقافية والإجتماعية التي يحددها المجتمع وبين الأساليب التي يقرها المجتمع لتحقيق هذه الأهداف مما يولد حالة من عدم الإنسجام بين الأهداف التي تبيحها القيم والأعراف والقوانين السائدة في المجتمع وبين الوسائل والإمكانات التي يمكن توفيرها للفرد لكي يصل إلى هدفه أو غرضه، فالصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة الثقافية هي التي تسبب اللامعيارية" (حموده وجهاد، 2006).

مما تقدم نستنتج أن فكرة الأنومي تفسر الحالة التي تصيب الفرد عندما يفشل في تحقيق أهدافه بطريقة مشروعة نتيجة اختلال التوازن بين الأهداف والوسائل فيلجأ إلى الوسائل الغير مشروعة لتحقيق رغباته مما يجعله غير مقبول في المجتمع، ويصبح مرتكباً لسلوك مخالف يطلق عليه الجريمة فمثلا فقدان الفرد للأمن الاقتصادي في مجتمعه نتيجة الكساد الاقتصادي وانتشار البطالة ممكن ان يحدث عنده خلل في ضبطه لذاته ويلجأ للسرقة لتحقيق رغباته، بالتالي يفقد المعايير التي تربي عليها وتبناها المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة وتؤدي لدخول المجتمع لحالة من التفكك واللامعيارية.

ثالثاً: نظرية الوصم

تبلورت هذه النظرية على يد العالم (Tannenbaum, 1938) الذي ارتكز في نظريته على أن ما يؤدي إلى خلق المجرم هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون، فبرأيه أن الشخص المجرم هو شخص لا يختلف عن غير المجرم؛ لكن التركيز والتهويل والمبالغة في تصوير الشيء الذي يشير به الناس إليه يخلق داخله هذه السلوكيات، وقد أرجع المسؤولية في هذا الأمر إلى المجتمع والسلطة، كون المجتمع يبدأ يتعامل مع هذا الفرد بصفة الجنحة التي ارتكبها وليس مع الشخص نفسه لأن الجريمة أو الانحراف حسب رؤيته هو صراع بين الجماعة والمجتمع بشكل عام، من هنا يستنتج تاننباوم ان الوصم هو سبب الجريمة والانحراف (الوريكات، 2013).

أما (بيكر) المشار له في (زريقات، 2007) فرأى أن الوصم هو سبب الجريمة ومساهم فيها كونه يعمل على تغيير نظرة الشخص الموصوم لنفسه وذاته ونظرة الآخرين له، ويرى بعض علماء الاجتماع أن عملية الوصم التي يلحقها المجتمع بالفرد تأتي أولاً من مؤسسات الوصم غير الرسمية مثل الأسرة والجيران والأصدقاء وهم الأكثر تأثيراً، ومن ثم يلي ذلك مؤسسات الوصم الرسمية مثل السجون والمصحات العقلية وغيرها، بالتالي تلعب هذه المؤسسات دوراً كبيراً في إلباس الفرد صفة الجنوح والجريمة كما أنها لا تقدم للفرد أي إصلاح بل إنها تطبع على الفرد وصمة الانحراف بمجرد دخوله إليها.

مما سبق نرى أن نظرية الوصم ترى أن الجماعات الإجتماعية هي من تخلق الانحراف وتكرسه في الفرد من خلال وضعها لقوانين تعتبر أن من يخالفها أصبح منحرفاً بدون معرفة الأسباب التي أدت به إلى مخالفتهم، بالتالي تكون الوصمة سبباً في استمرار سلوكه المنحرف وهنا يصبح الانحراف صناعة مجتمعية جاءت بسبب المجتمع الذي أوجد فاصل نفسي ومعنوي واجتماعي بين المنحرف والغير

منحرف، هذا ما أوضحتها نتائج المقابلة التي تم إجرائها مع مديري مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، بحيث أشاروا أن أكبر سبب لعودة المجرم إلى مركز الإصلاح والتأهيل هو نظرة المجتمع وعدم تقبل الآخرين له بعد خروجه مما يجعله مؤهل لإعادة ارتكاب السلوك الغير سوي؛ لأنه لم يجد من يحتويه ويساعد في اتمام تأهيله وتقديم الدعم له خارج المركز .

هذا ما ينعكس على تشرب الفرد للدور وامكانية استمراره في الجرم نفسه والعودة له كونه يرى بأن الصفة أصبحت تلازمه وأن أي قرار منه بالعودة إلى المجتمع لن يغفر له ما تم وصمه به؛ اما الآثار الايجابية فتتمثل بإمكانية تحييد المجرم عن سلوكه المنحرف إذا تم استيعاب سلوكه قبل ان يتطور بسبب الوصمة ومعاملته معاملة وفق استراتيجية أخلاقية تجعله يحيد عما ارتكبه من سلوك منحرف للعودة إلى هويته الطبيعية داخل المجتمع، على الرغم من رأي مديري مراكز الإصلاح والتأهيل على أهمية الوصمة للجاني في عودته للجريمة، إلا أن تلك المراكز لا تعمل على تأهيل الجاني بعد خروجه من المركز رغم أهميته في خفض نسبة الجريمة والعودة لها، ذلك بسبب قلة الامكانيات حسب آراء مدراء المراكز في الضفة الغربية.

رابعاً: نظرية التفكك الاجتماعي

يعتبر العالم (Sellin, 1938) رائد هذه النظرية، بحيث استوحى نظريته هذه (من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره وقد قارنه بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضاً في حجم الظواهر الاجرامية قياساً إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، حيث يرى أن المجتمعات الريفية يسودها نوع من الترابط الاجتماعي ويشعر فيها الفرد بشيء من الاستقرار والأمان على خلاف تلك المجتمعات الحضرية والمليئة بضجيج المدينة؛ لذلك ارجع الظاهرة الاجرامية إلى التفكك الاجتماعي

حيث بين أن التفكك يضرب البنية النفسية والعضوية للفرد داخل جماعته ويفقده الاندماج والانتماء (العمر، 2008).

فيما تميزت هذه النظرية بكونها رأت أنه من الضرورة أن تستفيد المجتمعات المتحضرة من المجتمعات الريفية بكيفية الحفاظ على الترابط الاجتماعي والروابط الاسرية وضرورة تربية الأطفال على القيم والأعراف الحميدة، والعمل على الحفاظ على الموروث الثقافي خوفاً من تحلل العلاقات بين الأفراد والجماعات والبيئة على أساس القيم المجتمعية، مما يؤدي إلى فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية عليهم ويسأهم في شعورهم بالاغتراب عن بيئتهم، وبرزت مشكلات إجتماعية تؤدي إلى أظهار أنماط جديدة من الجريمة (الغطيفي، 2006).

في هذا السياق يتوضح لنا أن الانتماء الذي يجمع بين الافراد في المناطق الريفية مثل القرى التي تحتوي على أنظمة العادات والتقاليد يسأهم في خفض الجرائم فيها مقارنة مع المدن الكبرى والتي تحتوي على كثافات سكانية عالية لا تجمع بينهم روابط إجتماعية غير مكان سكنهم أو بيئات العمل المتقاربة، إضافة إلى اختلاف ثقافتهم الأمر الذي أدى دخولهم في نظام معقد من العلاقات الإجتماعية التي لا يمكن حلها بسهولة، كما أن التطور السريع الذي تشهده المدن نتيجة تسارع الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات لعب دورا في تشتت الروابط الإجتماعية وتغير سلوكيات الأفراد ليتحول فيه الفرد لمصارعة المجتمع ومواجهته وامكانية سلوكه بمجال الجريمة في محاولة منه تحقيق مصلحته العليا على مصلحة الاخرين، هذا التفكك ينتج عنه انتشار الجريمة داخل المدن وتدهور القيم الضابطة للمجتمع؛ الأمر الذي يفسر لنا إرتفاع نسبة الجرائم في المدن عنها في القرى والبلدات في الضفة الغربية وفق ما أشار إليه مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل في المقابلة التي تمت معهم، رغم اختلاف

النتيجة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الذين رأوا أنه لا علاقة لمكان السكن والترابط الاسري الموجود بالقرى وغيابه بالمدن أي علاقة بإرتفاع معدلات الجرائم في الضفة الغربية.

خامساً: التعلم الاجتماعي

هي نظرية وضعها العالم الامريكي "سدرلاند" تتمحور حول محتويات الأنماط المقدمة من خلال الارتباط؛ أي أن الثقافة مثلا تحتوي على العادات والتقاليد والقيم والصراعات والتفكك في المجتمع، حيث يركز فيها على مفاهيم مثل التنظيم الاجتماعي المخالف والصراع الثقافي من أجل تقديم تفسيرات لتباين معدلات الجرائم من جماعة إلى أخرى.

في نظرية التعلم الاجتماعي يرى "سدرلاند" انه بالإمكان تدريب أي شخص ليتبنى ويتبع نمطاً معيناً من السلوك القادر على تنفيذه، وأن فشل الشخص في القيام بذلك يدل على عدم التماسك وقلة الانسجام في المؤثرات التي توجه الشخص، وهكذا يكون صراع الثقافات هو المبدأ الأساس في تفسير السلوك الاجتماعي، لقد وضع "سدرلاند" نظريته كالتالي (أن الجريمة سلوك متعلم وليس سلوكاً اجتماعياً موروثاً بل هي سلوك يتعلمه الفرد عن طريق أشخاص يتصل ويتفاعل معهم، من خلال العلاقات الحميمة والودية التي تجتمع بين الفرد والآخرين، وإن عملية تعلمه تشمل (طرق ارتكاب الجريمة من حيث تعقيدها أو بساطتها، دوافع ارتكاب الجريمة ومبرراتها) وهي غير مقتصرة على التقليد، بل على قدرة الفرد على تعلم أنماط مختلفة بطرق مغايرة عن طبيعة المجتمع الذي يتواجد فيه (الوريكات، 2013).

فالجريمة كما يراها "سدرلاند" هي "سلوك متعلم وليس موروث يكتسبه الفرد من الجماعات التي يرتبط معها وخاصة ان كانت هذه الجماعات تنتمي لبيئة سيئة التنشئة"، بحيث ركز على أهمية التنشئة الاجتماعية في امكانية انحراف سلوك الفرد أو استقامته وإمكانية ضبطه لذاته، وقد اتفق معه بذلك

الفرنسي تارد حيث أشار أن السلوك الإجرامي يتعلمه الفرد مثل تعلم أي مهنة عن طريق المحاكاة والتقليد لهذا لا تعتبر الجريمة شيئاً موروثاً من السلف (Berkowitz, 1980 :307).

في ذات السياق فقد قام كل من العالمين (Bruges & Akers,1966 :128) اللذين اهتمتا بنظرية سذرلاند بادخال مفهوم "الإشراط الاجتماعي" عليها، حيث يقول العالمان أن عملية التعلم تحدث من خلال عمليات الاشرط الاجرائي؛ فالأفعال الإجتماعية سوية كانت أم غير سوية ترتبط في مفاهيم الثواب والعقاب فإذا ما أثيب شخص على قيامه بسلوك معين فإنه يكرر هذا السلوك ويحدث العكس إذا ما عوقب شخص على قيامه بسلوك غير سوي (Akers, 1997 :70).

مما سبق نستنتج أن نظرية التعلم تؤكد أن سلوكيات الإنسان متعلمه ومكتسبة من الآخرين من خلال الاختلاط والملاحظة لهم، وفي حالة انتماء الفرد لجماعة ذات طابع اجرامي فإن الجماعة ستدعم هذا السلوك، لتشعر بأن المجرم أحد أعضائها الذين تربطهم رابطة خاصة وهي الإجرام، هذا ما يفسر وجود جماعات اجرامية تنتمي لنفس المكان أو العائلة، يعود السبب بذلك إلى تعلم الفرد لما تتصرف به جماعته ويعمل على تقليدهم ويكتسب المفاهيم والطرق غير المشروعة التي يتبنوها لتحقيق أهدافهم، هذا ما أكدته نتائج الدراسة الحالية حيث حصلت الفقرة المتعلقة برفقاء السوء على نسبة متوسطة، وتُعد من أهم العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة؛ حيث أشار النزلاء في استجاباتهم للفقرة التي تتناول في مضمونها "الصحة السيئة أحد العوامل التي دفعتني لارتكاب الجريمة"، بأن تعلمهم من رفقاء السوء الذين ينتمون لنفس البيئة التي تحيط بهم هم الأكثر تأثيراً بهم في ارتكابهم للجريمة وهم من دفعوا بهم لارتكابها وتعلمها؛ بهذا يمكننا القول أن الجريمة ما هي إلا سلوك مُتعلّم يحاُول فيه الفرد تقليد الآخرين إما لتحقيق احتياجاته، أو لإثبات قدرته على القيام بالأعمال التي تقوم بها المجموعة حتى ولو كانت أعمال غير مشروعة ليثبت لهم أنه منهم ويستطيع أن ينال ثقتهم.

سادساً: نظرية المخالطة الفارقة

يعتبر "سذرلاند" هو المؤسس الفعلي لنظرية المخالطة الفارقة بحيث تقوم هذه النظرية على التأكيد بأن الإنسان ابن بيئته، فهي تشير أن الفرد الذي يتبع سلوك إجرامي هو شخص غالباً ما يكون منحدر من بيئة سيئة ساهمت في بلورة سلوكه، في حين يضعف هذا الاحتمال عند فرد ينحدر من بيئة مستقرة وهادئة؛ لكن في ذات السياق يؤكد أصحاب هذه النظرية ان الاختلاط ليس هو العامل الأساسي في تكون شخصية الفرد الاجرامية بل أن نوع هذا الاختلاط ومدى تأثيره بمن يقلدهم أو يختلط هو الأساس (Suthertand ,1939).

لهذا فإنه من الواضح أن هذه النظرية تؤكد على أهمية التنشئة الإجتماعية ودور مؤسسات الضبط في حماية الفرد من اتباع السلوكيات الخاطئة، ويعود دورها على أهمية ما تقوم به من ترسيخ لثقافة المجتمع وقيمه والتشديد على أهمية التزام الفرد بالقوانين والأعراف الإجتماعية وتجنب الاختلاط برفقاء السوء الذين يعتبرون المؤثر الأكبر في سلوكيات الأفراد وممارستهم للجريمة .

سابعاً: نظرية النشاط الرتيب

ظهرت هذه النظرية في نهاية سبعينات القرن الماضي، وجاءت لتقوم بالربط بين البيئة والجريمة وتفسير سلوك الضحية وليس سلوك المجرم خلافاً على ما قامت به النظريات الأخرى، وقد ركزت على دور المحيط البيئي في انتشار الجريمة.

ويعتبر مؤسس هذه النظرية العالم (AmosHawley, 1950) الذي ركز على دور المكان في ارتكاب الجريمة بل وتعداه ليشمل الزمان مثل الساعة واليوم، حيث اعتبر هذه العوامل تعتبر أنشطة يومية للإنسان وان أي تغيير في هذه الأنشطة الرتيبة لدى الفرد قد تقوده إلى التفكك الاجتماعي وتغيير

في اسلوب حياته مما يجعله قد يقع ضحية لجرم معين، كما أن نظرية النشاط الرتيب تقوم على ثلاث أجزاء رئيسة هي: المجرم ذو الرغبة، والهدف المناسب، وغياب الرقابة (الوريكات، 2013).

هذه العناصر الثلاث تتفاعل فيما بينها لقيام الجريمة وزيادة احتمالية وقوعها، حيث يتمثل المجرم ذو الرغبة بالشخص الراغب بارتكاب الجريمة، أما الهدف المناسب فيتمثل في الشخص أو الشيء المراد تنفيذ الجرم به، أما غياب الرقابة فتتمثل في عدم تواجد رجال أمن أو حيران أو أي وسائل رقابية إلكترونية أو أقفال أو غير ذلك، يمكننا توضيح ذلك من خلال الدراسة التي أجرتها (كامل، 2010) بعنوان "أثر المخدرات على الواقع الفلسطيني في حدوث الجريمة"، حيث أشارت إلى أن وجود فرصة متمثلة في انتشار البطالة في صفوف الشباب الفلسطيني في قطاع غزة جعل منهم فئة حاقدة على المجتمع تعاني من الفقر والعوز؛ مما دفعهم إلى الخوض في طريق تعاطي المخدرات والاتجار بها كنوع من التخلص من هموم الحياة ومحاولة توفير قوت أبنائهم وسد احتياجاتهم الشخصية، وفي ظل غياب قوانين صارمة بحق المروجيين ساهم في تفشي هذه الظاهرة، هنا يكتمل لنا التفاعل بين عناصر نظرية النشاط الرتيب في وجود مجرم وفرصة أو سبب مع وجود الأداة التي ينفذ بها جرمه وغياب القانون الرادع بالتالي تجلي الفرصة لتحقيق غايتهم، هذا تماماً يتفق مع ما أشار له مديري مراكز الإصلاح والتأهيل في كل من رام الله وأريحا بأن غياب القوانين الصارمة لبعض الجرائم ساهم في إعادة ارتكابها من قبل متمرسيها، مثلاً هناك بعض القضايا تُحل بدفع غرامات مالية زهيدة مقارنة بجسامة الجرم، مما يسأهم في استهتار مرتكبيها وتكرار فعلتهم.

ثامناً: النظرية البيئية الأيكولوجية :

تقوم هذه النظرية على الربط بين الظاهرة الإجرامية من ناحية وبين البيئة المحيطة من ناحية أخرى في حيز عمراني معين (مدينة مثلاً)؛ بحث تتشكل مناطق ترتكب فيها الجريمة أكثر من غيرها بفعل الظروف البيئية داخل هذا الحيز، لقد شاع هذا المنطق في العشرينات والثلاثينيات من القرن العشرين على أثر عدة أبحاث أجريت في جامعة شيكاغو على يد العالم الأمريكي (كليفارد شو) عام 1930، لقد أثبت خلال دراسته أن معدل الإجرام يرتفع في وسط المدينة ويهبط تدريجياً كلما بعدت المسافة عن ذلك الوسط، أي في ضواحي المدينة والمناطق الصناعية بها ولاحظ أيضاً أن أعلى معدلات الجريمة ومناطق تركيز العصابات الإجرامية توجد في الأماكن المكتظة بالسكان والمفككة اجتماعياً الواقعة بالقرب من مراكز الأعمال؛ لقد لوحظ بأن تلك المناطق تعاني من عدم كفاءة السكن، وعدم وجود أماكن لممارسة الأنشطة الرياضية، وزيادة نسبة تشغيل الأطفال، وكثرة الهروب من المدارس، وعدم تجانس العنصر السكاني نتيجة كثرة المهاجرين الذين يختلفون في تكوينهم الثقافي، مما يؤدي ذلك إلى خلق صراعات حادة فيما بينهم فتتغلب عوامل التفكك على عوامل الترابط الاجتماعي وتنتشر الجريمة (الدوري، 1984).

مما سبق يتضح لنا دور هذه النظرية في تفسير إرتفاع نسبة الجريمة في الضفة الغربية عنها بالقرى والبلدات التي أشارت له نتائج التحليل الاحصائي، أن هذا الإرتفاع قد يعود لعدم وجود التجانس الثقافي بين السكان نتيجة توافدهم من عدة قرى وبلدات بعيدة عن مركز المدينة واختلاف في البيئات التي جاءوا منها وتوسعها بحثاً عن العمل أو تحقيق أهداف خاصة بهم، مما يظهر اختلاف القيم والثقافة بينهم وبحثهم عن تحقيق أهدافهم بطرق سريعة، إضافة إلى الازدحام السكاني في المنطقة الواحدة مع قلة الامكانيات التي قد توفرها الدولة، جميع ذلك يسهم في اتجاههم لارتكاب الجرائم

لتحقيق المستوى الذي كانوا يطمحون له حتى لو كان بطرق غير شرعية؛ هذا ما أكد عليه خلال المقابلة كل من المقدم (قدري صوافطة، والعقيد محمد تيم) في كون المدينة تعد أكثر المناطق انتشاراً للجريمة عنها في القرى كون أن انتقال الأفراد من القرى إلى المدن يظهر لديهم نوع من التباين الثقافي وغياب الرادع الاجتماعي والعشائري، بالتالي محأولتهم في الإنخراط في ثقافات تناسب البيئة التي أصبحوا يتواجدون بها، كما أن هذه النتيجة تتطابق مع عدد كبير من إجابات النزلاء.

هكذا فإن الظروف الإجتماعية غير المناسبة في منطق النظرية الأيكولوجية من انخفاض مستوى المعيشة والجهل والازدحام والسكن غير الصالح تظهر لنا وجود نظام إجتماعي متفسخ تغيب عنه مقومات وخصائص التنظيم الاجتماعي السليم، الأمر الذي يحتم على الجهات المختصة من أجهزة أمنية ومؤسسات حكومية مثل وزارة الاقتصاد والتنمية الإجتماعية أن تتولى عناية تلك المناطق إذا ما أريد مكافحة الجريمة فيها.

3.2 المحور الثالث: واقع الجريمة فيالضفة الغربية

1.3.2 الجريمة في الوطن العربي :

لقد تأثر الوطن العربي كغيره من المناطق الأخرى بالعالم بالتغيير والأحداث المتلاحقة والمتسارعة التي تشهدها المجتمعات الإنسانية، وكون الوطن العربي يعد مكملاً للمجتمعات الإنسانية الموجودة فهو بطبيعة الحال ليس بمنأى عما يحدث فيها من تطور في الظواهر الإجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها؛ بالتالي فإن العالم العربي لم يستثنى من ظاهرة الجريمة التي تسارع انتشارها بالعالم واختلفت أنماطها وأساليبها وآثارها التي تتركها في المجتمع.

شهد الوطن العربي خلال العقود المتتالية تغير كبير في الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية بشكل سريع ومتواتر، مما ترك آثار جانبية سيئة أثرت في الأمن الاجتماعي فيه، حيث ما زال الوطن العربي يواجه العديد من الأزمات والتحديات التي تهدد أمنه القومي منها(الحروب الأهلية، الديون الخارجية، أزمة المياه، أزمة الغذاء، التلوث البيئي)، كما أن التغيرات الاقتصادية السريعة الناجمة عن التحضر والتصنيع والتنمية أدت إلى ما يشبه الفوضى الإجتماعية في أنماط التكيف الاجتماعي؛ مما كان له الأثر في فاعلية آليات الضبط الاجتماعي؛ إضافة لوجود فجوى ثقافية كبيرة نتيجة استقدام التكنولوجيا والاعتماد عليها وعدم مواكبة التغيرات في الجوانب المادية والجوانب المعنوية جميعها أمور أثرت في إرتفاع بعض أنماط الجرائم (المشهداني، 2005).

لكن وبشكل عام فقد بقيت معدلات الجريمة في العالم العربي منخفضة مقارنة مع المجتمعات العالمية الأخرى، يعزى ذلك إلىالثقافة والنظم الإجتماعية والمعتقدات الدينية السائدة وتماسك النظام الأسري القائم على القبلية بحيث تعتبر هذه الأمور أهم الجوانب التي تؤثر في الخلل الأمني لأي مجتمع، في هذا السياق يمكننا الإشارة إلى أن انماط الجرائم وأشكالها في الوطن العربي لا تختلف بشكل كبير من

مجتمع لآخر حيث أشار (الحاج حسن، 2007) في دراسته (أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية)، أن المجتمع الأردني الذي يعد الأقرب إلى المجتمع الفلسطيني من حيث المكونات الاجتماعية والثقافية والظروف الاقتصادية ومستويات المعيشة؛ ترتفع فيه جرائم القتل والسرقة وإصدار شيكات بدون رصيد وهتك العرض وهي من أكثر الجرائم انتشاراً بشكل تقريبي في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى ذلك فقد كشفت الدراسات عن وجود علاقة ارتباطية عكسية بين معدلات الجريمة وتدني المستويات المعيشية والمستويات الثقافية، وقد ربطت دراسة أخرى بين التركيب العمري والجريمة، فقد وجد أن قطاع الشباب أكثر القطاعات ارتكاباً للسرقة وقد فسر ذلك بازدياد معدلات الفقر والبطالة والفتش في طموحهم بحياة مستمرة وأسر ثابتة ومستقرة، جميعها عوامل مشابهة لما يمر به المجتمع الفلسطيني رغم وجود بعض الظروف الاستثنائية الخاصة به المتمثلة في الاحتلال والجراءات النعيفة التي أوجدها، هذا ما بينته نتائج هذه الدراسة التي استخلصت أن التأثير الأكثر بهذه الظروف كان لدى النزلاء ذوي الأعمار الشابة من جيل (25-32) عن غيرها من الفئات العمرية، لأنه بهذا العمر ينهي معظم الشباب حياتهم الدراسية ويبدأون في البحث عن العمل وبناء مستقبل مستقل خاص بهم بعيداً عن رعاية والديهم والتحضير لبناء أسرهم الخاصة .

2.3.2 واقع الجريمة في مناطق الضفة الغربية :

ان واقع الجريمة في فلسطين لا يختلف كثيراً عن ما تشهده المجتمعات العربية الأخرى رغم ما تواجهه فلسطين من تحديات وظروف استثنائية على جميع المستويات، لكن الجريمة لا تعد حالة خاصة أو استثنائية أو غير عادية، إذا ما تم مقارنتها بالمستوى الإقليمي والدولي، فجرائم القتل والشجار والسرقة والمخدرات والجرائم الأخلاقية، هي السائدة في المجتمع الفلسطيني ككل المجتمعات العربية الأخرى، هذا ما اتفقت معه نتيجة الدراسة الحالية من خلال المقابلات التي أجريت مع مدراء مراكز الإصلاح

والتأهيل حيث أشاروا إلى أن أكثر أشكال الجريمة انتشاراً في المجتمع الفلسطيني هي جرائم القتل تليها الشجارات ثم المخدرات والسرقة.

إضافة لما سبق فإنه غالباً ما ترتبط معدلات الخصوبة والنمو المرتفعة مع معدلات توفير المستوى الاقتصادي والاجتماعي المستقر للأفراد، وكون المجتمع الفلسطيني يعد من المجتمعات الفتية حيث يشكل نسبة الشباب من عمر (15 - 29) عام فأكثر (29.9%) حسب إحصائيات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015)، الأمر الذي جعل هذه النسبة تنعكس في تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، بالتالي ساهم ذلك في إرتفاع نسبة البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية عدا عن معاناة المجتمع الفلسطيني من عوامل أخرى تساهم في إرتفاع معدلات الجريمة منها:

1. عدم وجود استقرار أمني وسياسي نتيجة لسياسة الاحتلال التي تعمل على خلق المشاكل اليومية اتجاه أفراد الشعب وتقيد حريته بالحركة والتنقل للعمل والتعليم، وهذا يتناسب مع ما توصلت إليه نتيجة الدراسة بأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية ليست هي العوامل الوحيدة التي تساهم في دفع الفرد لممارسة الجريمة .

2. إرتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني حيث بلغت نسبتها خلال الربع الثالث من عام (2017) (29.2%) بواقع (19%) في الضفة و(47%) في قطاع غزة، يعود ذلك بسبب عدم وجود خطط تنموية واقتصادية جدية، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تواجهها السلطة الفلسطينية ومحدودية الموارد مما زاد من نسب الفقر في فلسطين .

3. إرتفاع نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية فحسب وزير العمل الفلسطيني أن ثلث الشعب الفلسطيني يقع تحت خط الفقر وأن نسبة كبيرة من السكان هم بحاجة إلى الإعالة من المؤسسات الاجتماعية (أبو شهلا، 2017).

توضيحاً لهذه العوامل فإننا نستنتج أن الظروف السياسية والأمنية لعبت دوراً كبيراً ليس فقط على إخلال التوازن الاقتصادي في فلسطين بل لعبت أيضاً دوراً في إخلال التوازن الاجتماعي للنسيج المجتمعي الفلسطيني من خلال تكريس ظهور الجريمة الإجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية، فقدوم السلطة الفلسطينية في العام (1994) وما تلاه من توقيع إتفاق أوسلو الذي يقضي ببقاء ما يقارب (60%) من الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الأمنية الاسرائيلية وعليه يمنع دخول أي قوى أمنية فلسطينية إلى هذه المناطق دون وجود تنسيق أمني مسبق؛ مما كلف الأجهزة الأمنية والمواطنين الغياب في الرقابة والحرية في حفظ الأمن والأمان، هذا تماماً كما يحدث في بعض المناطق المسماة بالمناطق "ج" مثل ضواحي القدس وبعض القرى في محافظات الضفة الغربية، مما ساهم في إرتفاع نسب الجرائم بشكل ملحوظ فيها وأهمها جرائم المخدرات وسرقة السيارات والتجارة بالأسلحة بحيث تُعد هذه المناطق ليست مسرحاً لأكبر الجرائم بل أيضاً مناطق لجوء لبعض العصابات الاجرامية للسكن فيها هرباً من العدالة، هذا ما يتوافق مع نظرية النشاط الرتيب تحديداً عند الحديث عن غياب القوانين الرادعة، التي تدفع الفرد بالتصرف بحرية وبدون أدنى مسؤولية أو خوف من العقاب، بالتالي سهولة ممارسته للجريمة وتكرارها دون تردد لغياب الحسيب والرقيب.

إضافة إلى ذلك التقلبات الأمنية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية بعد الدخول في الانتفاضة الثانية، والتقلبات السياسية عام (2006) وما تبعها من انتشار الفلتان الأمني خلال انتقال الحكم وما تبعه من ويلات للشعب الفلسطيني من خلال ظهور الانقسام الداخلي وانتشار للجماعات المسلحة تحت ما يسمى بالأذرع العسكرية المنبثقة عن المقاومة الفلسطينية، التي بقيت ترفع السلاح غير الشرعي مما أدى إلى وجود مناطق إنعدام وغاب فيها القانون؛ بحيث أصبحت سلطة هؤلاء المتنفيين في هذه المناطق والذين يطلقون على أنفسهم قيادات أقوى من سلطة القانون والدولة نفسها، هذا تماماً ما تشهده بعض المخيمات في الضفة الغربية وبعض مناطق "ج" .

أما اجتماعياً فقد لعبت الظروف الإجتماعية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني دوراً في إرتفاع معدلات الجرائم، حيث لوحظ هذا الإرتفاع خلال السنوات السابقة نتيجة لما شهده المجتمع الفلسطيني من ضعف كبير في النسيج الاجتماعي، تحديداً في مناطق القرى والأرياف التي شهدت هجرة أبنائها إلى المدن الرئيسية بحثاً عن العمل والتعليم كونها تعد مركزاً لوجود الخدمات الاقتصادية والإجتماعية ومتطلبات العمل، وهذا ما تقده مناطق القرى والأرياف، إضافة إلى محاولتهم التخلص من العراقيل الإسرائيلية المستمرة في إغلاقهم لما بين المدن الفلسطينية، هذا ما يفسر ما توصلت إليه آخر الإحصائيات التي أجراها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016) بأن نسبة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في المدن بلغت (71.3%) مقابل (16.6%) يقيمون في القرى والأرياف و(9.5%) هم من سكان المخيمات، رغم اختلاف هذه الإحصائيات مع نتيجة الدراسة التي أشارت أنه لا علاقة لمكان السكن بإرتفاع معدلات الجرائم في الضفة الغربية من وجهة نظر النزلاء؛ لكن ما يفسر لنا هذا الأمر هو ظهور حالة الإغتراب التي أطلقها علماء الاجتماع على الحالة التي يظهر فيها غياب التقارب الثقافي والاجتماعي بين الأفراد في المكان الواحد نظراً لقدمهم من بيئات مختلفة في التنشئة والعادات والتقاليد .

هنا نلاحظ تأثير ما تم الاستفاة منه في نظريتي البناء الوظيفي والصراعية واسقاطهما على الحالة الفلسطينية حيث توضح نظرية البناء الوظيفي بأن المجتمع عبارة عن نسق واحد متكامل وان غياب أو خلل أحد هذه الانساق من شأنه ان يضعف المجتمع وينتج عنه حالة من اللامعيارية أو الأنومي، إن سبب ظهور هذه الحالة يعود إلى التغيير السريع والمفاجئ في المجتمع بسبب فقدانه لأحد أنساقه التي تتميز بالترابط فيما بينها، وفشل الأفراد في تمثيل القيم المجتمعية التي تربوا عليها؛ من هنا يمكننا ربط ما أشارت له النظرية الصراعية والأيكولوجية وفق الحالة الفلسطينية بالقول بأن الظروف التي مر بها السكان في المجتمع الفلسطيني عملت على تهتك النسيج الاجتماعي لديهم إضافة إلى تنقلهم من

مناطق القرى التي تتميز بوجود قوة الروابط الإجتماعية فيها إلى مراكز المدن التي تقتقد إلى وجود علاقات إجتماعية ما بين أفرادها أدى إلى وجود خلل في تركيبتهم الإجتماعية؛ مما أظهر حالة من الصراع بهدف تحقيق كل فرد لمصلحته وأهدافه حتى ولو كانت على حساب الآخر وبطرق غير مشروعة، مما أدى إلى ظهور أنماط للجريمة في مراكز المدن تختلف أنماطها عن تلك الموجودة بالقرى مثل جرائم " السرقة، الاحتيال، القتل والاعتداء"، ذلك يعود لكون القرى قد بقيت محافظة على النسيج الاجتماعي والنظام الأبوي فيها وان جميع سكانها تربطهم علاقات القربى ولا يسمحون بسلوكيات مخالفة لعاداتهم وتقاليدهم ولديهم الأساليب العشائرية الخاصة لمحاسبة أي فرد منهم خرج عن قانون العائلة .

يمكننا القول بأن غياب القيم المجتمعية والثقافية نتيجة توجهات الأفراد في انتقالهم للاستقلالية في الدخل والسكن بعيداً عن جو الأسرة أضعف دور العائلة في عملية الضبط التي كانت تقوم بها، مثل عدم قدرة الأب بضبط أبنائه أو العائلة بضبط سلوكيات أفرادها وهم خارج مكان سكنهم الأصلي، بالتالي أدت هذه الحالة إلى فقدان القيم والعادات والتقاليد لتأثيرها في المدن، كما أن الفرد أصبح حبيس أهدافه ورغباته، وأن هذه الرغبات قد تكون بمنأى عن الأخلاق والقانون والثقافة التي تربي عليها .

بالتالي فإننا نستنتج أن هذه الأسباب في شأنها أن تخلق حالة من الضعف للقوى الأمنية بسيطرتها على الجريمة في المدن الكبرى، نظراً لأن بعض الحالات الإجرامية أو السلوكيات المخالفة للقانون، تحدث دون أي تخطيط وبشكل متكرر وبسبب تغيير أنماط المجتمع، حيث يصبح من الصعب على أفراد القوى الأمنية تحديد أسباب اتجاه بعض الأفراد لارتكاب سلوكيات إجرامية؛ مما دفع مسؤولي الجهات الأمنية وفق المقابلة التي تمت مع مدراء مراكز التأهيل للتأكيد بأن الظروف الإجتماعية

والتنشئة الأسرية الخاطئة وغياب الرقابة من قبل الأهل اتجاه أبنائهم، وعدم مراقبة سلوكياتهم خاصة في ظل وجود رفقاء سوء غير معروفين بالنسبة للأهل والتحول الثقافي وحالة الاغتراب التي يعيشونها، إضافة إلى تردي الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة والفقر والعوز، وظهور بعض ملامح الطبقية في المجتمع الفلسطيني من خلال التباين في مستويات المعيشة والدخل لدى السكان وانتشار الفساد الإداري والمؤسساتي وظهور كبير للوساطة والمحسوبية التي أدت إلى غياب العدالة المجتمعية؛ مما دفع بشكل أو بآخر زيادة ممارسة الجرائم من قبل أفراد المجتمع .

مما سبق يوضح أن الجريمة في مناطق الضفة الغربية قد تكون أيلة للإرتفاع في حالة عدم ايجاد حلول وقائية مناسبة للتخفيف من حدة الآثار التي من الممكن أن تترتب على هذه الأسباب، وأنه من الضروري أن تشترك جميع مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية المتمثلة في الوزارات مثل (وزارة الاقتصاد، التعليم، التنمية، الشرطة ومؤسسات الحكم المحلي)، مع مؤسسات الضبط غير الرسمية المتمثلة في (الأسرة، العشيرة، المدرسة) واستغلال كافة الوسائل المتاحة لتخفيف الأزمات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتضعه في ظروف اقتصادية وإجتماعية ونفسية تدفعه إلى الإنحراف والجريمة، لأنه وبغياب هذه الحلول وعدم تمكن المؤسسات الرسمية من اغتنام الفرص للتعديل وأيجاد الأساليب الوقائية فإن وجود الفرص للمجرم بارتكاب الجريمة ستكون أكبر نظراً لعد وجود أي رادع قانوني أو مجتمعي يحد من تصرفاته، هنا نؤكد على دور نظرية النشاط الرتيب في دفع الأفراد لممارسة الجريمة وتكرارها في المجتمع الفلسطيني .

• أنماط الجريمة وحجمها في الضفة الغربية :

شهدت مناطق الضفة الغربية تنامياً في أنماط " أشكال" الجريمة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت النسبة إرتفاع معدل الجريمة حسب التقارير الاحصائية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية لما

يقارب (10%) خلال عام (2016) عن العام (2015)، مما اختلفت العوامل المؤثرة في إرتفاعها إضافة إلى إختلاف أنماطها من محافظة لأخرى (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2016).

حيث سجلت المراكز المختصة في احصائيات الجريمة سواء تلك التابعة للمؤسسة الأمنية أو جهاز الإحصاء الفلسطيني أو بعض المراكز المختصة، معدلات متباينة في أنواع الجرائم المرتكبة في المحافظات في محاولة منها لضبط الأرقام الحقيقية في مستويات الجريمة واخضاعها للدراسات الخاصة وتوزيعها على مراكز الدراسات للبحث في امكانية حصر الأسباب والنتائج وتعميمها بهدف تقليل هذه الظاهرة والحد منها، لقد تفاوتت التقديرات فيما بينهم حيث أشار بعضهم إلى أن معدلات الجرائم ما زالت في وضعها الطبيعي مقارنة بالسنوات السابقة أو مقارنة بالدول التي تتشارك مع فلسطين في نفس الظروف والعوامل، فيما يؤكد خبراء آخرون على تفشي وانتشار هذه الظاهرة في البلاد وإرتفاع معدلاتها الأمر الذي جعل المواطن يعيش في حالة من الفوضى وعدم الاطمئنان (أبو بكر، 2016).

1. في هذا الإطار سوف يتم عرض أهم الاحصائيات لأنماط الجريمة في الضفة الغربية من خلال

عام (2014) كما في الجدول رقم (1)

المحافظة	الخليل	بيت لحم	القدس	أريحا	رام الله	سلفيت	نابلس	جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نوع الجريمة
جرائم القتل	8	-	4	4	9	1	6	3	-	1	2	
جرائم الاعتداء على النفس	2467	795	474	208	1572	735	1853	1339	385	1012	910	
جرائم مخلة بالأخلاق والآداب العامة	199	42	29	35	125	93	111	65	67	29	131	

42	36	25	119	134	348	222	51	46	48	351	جرائم ضد حرية الآخرين وسمعتهم
277	410	69	292	742	142	829	170	25	273	288	جرائم ضد الأموال
22	53	5	20	69	39	116	9	8	21	242	جرائم ضد الثقة العامة
141	77	32	197	214	95	385	74	25	40	388	جرائم ضد موظفي الدولة وسير العدالة
237	195	64	170	361	232	348	127	115	241	596	جرائم التعدي على الأملاك العامة والخاصة
289	165	55	129	262	82	250	66	182	108	221	جرائم ضد النظام العام

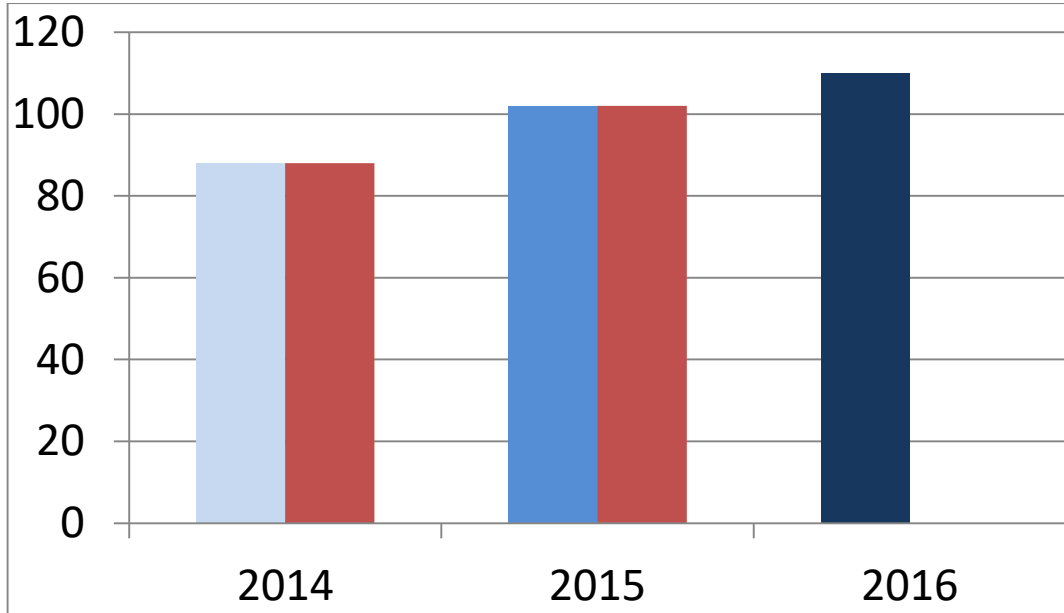
الجدول رقم (1): أنماط الجريمة و الأرقام التي سجلت في محافظات الضفة الغربية خلال عام 2014

بالاستناد إلى الجدول السابق لأنماط الجرائم وأرقامها التي سجلت في محافظات الضفة الغربية لعام 2014، سيتم توضيح أهم ما تم تسجيله من أرقام للجرائم لعام 2016 في الضفة الغربية ومقارنة ان كانت قد ارتفعت أو انخفضت عما كانت عليه خلال الأعوام السابقة الممتدة من (2013-2016).

لقد أوضح تقرير (مركز الإعلام لحقوق الإنسان، 2016) أن معدلات الجريمة في الضفة الغربية آخذة بالازدياد مقارنة مع السنوات السابقة، حيث لوحظ وجود جرائم نوعية ولافتة وملحوظة؛ لا سيما في جرائم القتل والسطو المسلح حيث بلغ معدل الجريمة خلال عام 2014 (88) جريمة لكل 10 آلاف مواطن بينما بلغ المعدل خلال عام 2015 (102) فيما ازداد المعدل خلال عام 2016 إلى (110) جريمة لكل 10 آلاف مواطن؛ يعزى ذلك الأمر لغياب الرقابة الذاتية والأخذ بالقضاء العشائري فانتشار عادة "فنجان القهوة" عند العشائر الفلسطينية أدت إلى غياب الكثير من الحقوق باعتبار المجتمع الفلسطيني مجتمع عشائري وان هذه العادة زادت من انتشار الجرائم ولم تحد منها كما هو المفروض، إضافة إلى انتشار ظاهرة الفقر والبطالة ومحدودية الوظائف كما تم التوضيح سابقاً، إضافة لما سبق يعود إلى بعض العوامل الاجتماعية مثل انتشار ظاهرة المخدرات بكثرة في الأراضي الفلسطينية وتأثير

الاحتلال وما يعكسه من ممارسات على الأفراد كإغلاق للحواجز والتتكيل بهم وتضييق ظروف المعيشة من خلال اتباع سياسة العقاب الجماعي سبب لهم ضغوط نفسية، كما انه لا يمكننا التغاضي عن ضعف الوازع الديني والأخلاقي في النفوس، وضعف الأداء الأمني الذي تقوم به الاجهزة الأمنية بسبب بعض التحديات التي تواجهها، خاصة ما تواجهه من معيقات في حل الجرائم التي تحدث في المناطق "ج" وضعف الامكانيات التكنولوجية التي تساهم في كشف أسرع و متطور للجريمة ، وللمزيد

من التفاصيل أنظر/ي الشكل رقم (4)



الشكل رقم (4): (عدد الجرائم المرتكبة لكل (10) آلاف مواطن خلال (2014-2016)

أما معدل الجريمة خلال عام 2016 بالنسبة للمحافظات فقد وزع كما في الجدول رقم (2):

الرقم	المحافظة	عدد الجرائم	عدد السكان	معدل الجريمة لكل (10,000) نسمة
1	أريحا	1315	53562	245
2	الخليل	6242	729194	86

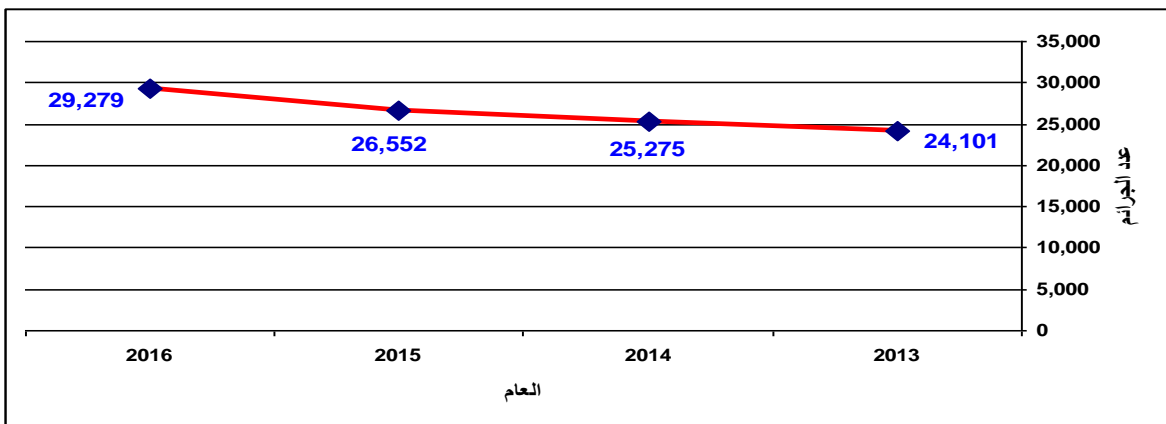
77	161596	1240	ضواحي القدس	3
107	221802	2373	بيت لحم	4
88	318958	2806	جنين	5
125	357969	4475	رام الله	6
282	72279	2036	سلفيت	7
136	66854	912	طوباس	8
93	185314	1723	طولكرم	9
206	113574	2335	قلقيلية	10
98	389329	3822	نابلس	11
110	2670431	29279	المجموع	

الجدول رقم (2): نسبة الجرائم بالنسبة لعدد السكان في المحافظات لعام (2016)

يعزى التباين في معدلات الجريمة في محافظات الضفة الغربية حسب المقابلة التي أجريت مع مدراء مراكز الاصلاح والتأهيل إلى ان كل محافظة تتفرد بخصوصية خاصة بها، فيعود إرتفاع معدل الجريمة على سبيل المثال في كل من مدينة (سلفيت وقلقيلية) إلى أنهما تتمتعان بقربهم من مناطق الخط الأخضر ويعمل أغلب سكانهم في المناطق المحتلة عام (48) مما سهل انتشار ظواهر مثل تعاطي المخدرات والاتجار بالسلاح وسرقة السيارات، إضافة إلى "العمالة وتسريب الأراضي والتخابر مع العدو" والتي تعد جرائم ضد الثقة العامة والأخلاق تأتي نتيجة استغلال الاحتلال الاسرائيلي لحاجة المواطنين للعمل وتحسين ظروفهم المعيشية، أما انخفاضها في مدينة الخليل مثلا يعود ليس لانخفاض الجريمة بحد ذاتها؛ لكن لانخفاض تسجيل الجرائم المرتكبة رسمياً لدى الأجهزة الأمنية كون مدينة الخليل تعتبر من أكثر المدن التي يسودها النظام العشائري فتقوم العشائر بحل معظم المشاكل التي

تحدث وفق مبدأ الصلح دون اللجوء إلى الأجهزة الأمنية والقضاء الا في الجرائم الكبرى، أما انخفاضها في منطقة ضواحي القدس فيعود للسياسة التي يتبعها الاحتلال مع هذه المدينة بحيث لا يسمح للأجهزة الأمنية فرض سيطرتها دون وجود تنسيق أمني، كما أن غالبية سكان هذه المناطق من حملة الهوية الاسرائيلية ولا يسمح قانونيا للأجهزة الامنية الفلسطينية اعتقالهم ومحاكمتهم بل يتم تحويلهم إلى الإرتباط الاسرائيلي، إضافة إلى هروب معظم سكان هذه المناطق للداخل المحتل بعد ارتكاب الجرائم لحماية أنفسهم من أية مسائلة من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مما سبق يؤكد اختلاف نسب الجرائم حسب المنطقة والمحافظه يعني أن الجريمة من ديناميات الحي وليست من ديناميات الفرد.

كما أن الإحصائيات الخاصة بالأجهزة الأمنية أوضحت أنها تعاملت مع (24101) قضية خلال عام 2013 و(25275) خلال 2014، مقابل أكثر من (26552) خلال عام 2015 وعام 2016 تعاملت مع (29279) الملفت للنظر في هذه النسب أن معدل الجريمة ما بين عامي (2015-2016) ازداد بنسبة (10,3)% مما يؤكد على أن معدل الجريمة في ازدياد في المجتمع الفلسطيني (ادارة البحوث و التطوير لجهاز الشرطة الفلسطينية، 2016). للمزيد من التوضيح أنظر/ي الشكل رقم (5)



الشكل رقم (5): مسار الجرائم الجنائية المرتكبة خلال الفترة 2013 - 2016 م .

تؤكد لنا الاحصائيات السابقة أن هناك إرتفاع ملحوظ في نسبة الجريمة في الضفة الغربية، يعود ذلك لصعوبة الظروف الإجتماعية والاقتصادية في الفترة الحالية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية في ظل الانقسام وتوقف المفاوضات الفلسطينية وزيادة وتيرة العمليات الأمنية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ومنعهم من الحصول على تصاريح العمل والتكثيف بهم في ترحالهم بين المدن، إضافة إلى بطيء عجلة الاقتصاد الفلسطيني وانتشار كبير للفساد المالي والاداري في المؤسسات الرسمية والغير رسمية وانتشار ظاهرة الوساطة والمحسوبية التي أثرت في مصداقية هذه المؤسسات في أوساط الشباب، وضعف الاستثمار وإرتفاع المعيشة مع انخفاض الدخل كلها عوامل أدت إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة التي تواجه المجتمع وتؤدي بأفراده إلى سلوك إجرامي، هذا ما يفسر حصول الفقرات المتعلقة بعامل الفقر إضافة إلى الفقرة المتعلقة بعدم وجود عدالة مجتمعية والفقرة المتعلقة بتدري الأحوال المادية والشخصية على درجة متوسطة من إجابات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل، وهي نتائج تعد مرتفعة وتدل على موافقة النزلاء لهذه الأسباب في كونها أسباب رئيسية دفعتهم لارتكاب الجريمة مما يدل على أهمية هذا العامل في إرتفاع أو انخفاض الجريمة في المجتمع، إضافة إلى الدفع بالمؤسسات الرسمية والجهات المسؤولة في المجتمع بمحاولة للحد من تفشي هذه الظاهرة حتى ولو كان ذلك بالامكانيات المتوفرة، ذلك من خلال توصيل الدعم الذي يصل إلى الشعب الفلسطيني من مساعدات ومنح إلى يد من يستحق وأن ترتفع مستويات الرقابة على توزيع الموارد بشكل عادل بدلا من تكديسها بيد فئات لا تستحقها وجل ما تفعله هو احتكارها إما في الأسواق أو في حسابات بنكية خاصة بهم، هذا ما يعول على انتشار الفساد الإداري والمؤسساتي بالضفة الغربية.

نستنتج مما سبق أن معدلات الجريمة وأرقامها في المجتمع الفلسطيني ومحاافظات الضفة الغربية في ارتفاع مقلق ولا يستهان به وأن هذا التباين والارتفاع مؤشر خطير لا بد من الوقوف أمامه من قبل شرائح المجتمع كافة لدراسته وتفحصه لمحاولة تفسيره وإيجاد الحلول الملائمة له.

2.3 الدراسات السابقة وذات العلاقة

- الدراسات السابقة وذات العلاقة

نتيجة للمسح المكتبي والإلكتروني للأدبيات والدراسات السابقة تبين وجود دراسات أجنبية وعربية ومحلية تبحث بشكل مباشر أو ذات صلة في الجريمة وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية منها الدراسات الأجنبية ومنها العربية ومنها المحلية، وأما الدراسات الأجنبية تتمثل في دراسة (Raphael and Winter,2001)، (Bensinq,1981)، (Woltqan,1980).

في حين تتمثل الدراسات العربية (الدرأوشة، 2012)، (عبدالله، 2011)، (بن البراك، 2010)، (القحطاني، 2010)، (ميساء كمال، 2010)، (الزواهره، 2009)، (الحاج حسن، 2007)، (الشراري، 2006)، (البكر، 2004)، (الشراري، 2004)، (الزعيبي، 2004)، (النجداوي، 2003)، (المصري، 2002)، (البرقأوي، 1995)، (الرابي، 1994).

- الدراسات الأجنبية:

• دراسة (Raphael and Winter,2001) بعنوان " إرتفاع البطالة وزيادة الجرائم في الولايات المتحدة"، التي هدفت للتعرف على أكثر أنواع الجرائم انتشاراً في الولايات المتحدة حيث قسمت الجرائم المرتكبة إلى نوعين وهما (جرائم الممتلكات وجرائم الإعتداء على النفس)، كما هدفت لدراسة العلاقة بين هذين النوعين والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية والطرق الممكنة لتخفيف البطالة والحد من هذه الجرائم، استخدم الباحثان منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، فيما تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في أن هناك علاقة طردية بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات أكثر مما هي عليها من جرائم على النفس، بمعنى أن زيادة معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة

معدلات هذه الجرائم في المجتمع الأمريكي، من هنا أوصى الباحثان بضرورة حل مشكلة البطالة من خلال التخفيف من عدد المهاجرين المستقبليين في الولايات المتحدة وبأيجاد وسائل استراتيجية مانعة وأكثر قوة لحماية ممتلكات الأفراد وحماية أمنهم.

• أمدارسة (Bensinq,1981)المشار لها في(الدوري،1984) بعنوان "الخصائص الاقتصادية والإجتماعية لمرتكبي جرائم القتل": هدفت هذه الدراسة للتعرف على مجموعة الخصائص الاقتصادية والإجتماعية لمرتكب الجرائم، وقد أجريت الدراسة على مجموعة من السجناء في سجن مدينة كليفلاند بولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية، تم اختيار عينة تتكون من (600) مجرم، قام الباحث باستخدام المقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات، توصلت نتائج الدراسة إلى أن (75%) من مرتكبي الجرائم يعانون من الفقر وسوء التنشئة الإجتماعية، بالإضافة إلى سوء الوضع الاقتصادي للمنطقة، والنزعة نحو التمرد وعدم الثقة، وإن معظم هؤلاء المجرمين هم أشخاص يرتكبون جريمة القتل بدون أن يكون لديه أسباب ذات أهمية واضحة، ومثل هؤلاء الأشخاص يستخدمون العنف بدون رعاية معينة وبدون ضرورة ويمتازون بالنزعة نحو التمرد وعدم الثقة، كما توصلت الدراسة أن دوافع جرائم القتل كانت تعزى للدوافع الاقتصادية حيث أن معظم هؤلاء المجرمين كانوا عاطلين عن العمل.

• وفي دراسة (Woltqan,1980) المشار لها في (القحطاني،2010) بعنوان "دوافع جريمة القتل في مدينة فلادلفيا الأمريكية"، هدفت الدراسة لمعرفة الدوافع الكاملة والاسباب التي تؤدي لارتكاب جرائم القتل، لقد استخدم الباحث مجتمع العينة المكون من (588) سجين من مرتكبي جرائم القتل في سجن فيلادلفيا، شكل الذكور نسبة 82% من جميع المساجين المتهمين في جرائم القتل وأنهم أقل سناً من ضحاياهم ومعظمهم تتراوح أعمارهم بين (21-30) عام، حيث أظهرت النتائج أن (60%) من الجرائم المرتكبة تركزت في أيام العطل وكان أحد الدوافع لارتكاب الجريمة هو شرب الكحول بنسب

كبيرة جداً، كما بينت الدراسة أن (37%) من الجرائم كانت بسبب تعرض القاتل للاستفزاز وأن (13%) منها كانت بسبب المشاكل العائلية، كما أن أغلب المجرمين من ذوي الدخل الضئيلة حيث شكل العامل الاقتصادي أحد أهم الدوافع الرئيسية لارتكابهم الجريمة، وأن نسبة الجريمة ترتفع لدى الأشخاص المنحدرين من بيئات فقيرة نسبياً حيث تتشكل في بيئتهم ثقافة خاصة في العنف.

- الدراسات العربية:

• دراسة (ال دراوشة، 2012) بعنوان "أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، لقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، بلغت العينة (350)، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها وجود أثر لمتغير الفقر والبطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

• أما دراسة (عبد الله، 2011) بعنوان "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة"، هدفت الدراسة للتعرف على السلوك الاجرامي وأبعاده، بالإضافة إلى التعرف إلى العوامل الاجتماعية ودورها في ارتكاب الجريمة والعودة لها، استخدمت الدراسة كل من المنهج المقارن لمقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات الاخرى، ومنهج المسح الاجتماعي، وقد تم تحديد مديرية شرطة الانبار (المراكز) كمجتمع للدراسة من خلال اختيار عينة مكونة من (60) موقوف، تم توزيع أداة الاستبيان عليهم، لقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها بأن الذكور المرتكبين للجرائم أكثر من الإناث، وأن المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني له دور كبير في زيادة نسبة المجرمين والجرائم، بالإضافة إلى

مجموعة من العوامل مثل تفكك العلاقات الأسرية والمنطقة السكنية والبيئة المحيطة السيئة والبطالة وأوقات الفراغ وغيرها.

• أما دراسة (القحطاني، 2010) بعنوان "جرائم القتل: عواملها وأثارها الإجتماعية"، هدفت إلى التعرف على عوامل جرائم القتل في سجن ابها في المملكة العربية السعودية وأهم أثارها الإجتماعية، تكونت العينة من (200) نزيل، توصلت نتائجها أن من أهم عوامل جريمة القتل هو العامل الإجتماعي ثم الإقتصادي ثم الجريمة الجنسية ثم عدم القدرة على تلبية إحتياجات الأسرة المالية، وأن مرتكبي جريمة القتل هم في الغالب من ذوي المستوى التعليمي الأمي الذي لا يقرأ ولا يكتب كما بينت إرتفاع جريمة القتل في المدينة، مما جعل النتيجة التي تشير بأن العامل الاجتماعي هو أهم من العامل الاقتصادي في إرتفاع الجرائم تختلف مع نتيجة الدراسة الحالية التي تشير إلى أن العامل الاقتصادي له الدور الأكبر في انتشار الجريمة أكثر من العامل الاجتماعي

• في حين هدفت دراسة (البراك، 2010) بعنوان "دور العوامل الإجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية"، إلى التعرف على دور العوامل الإجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في مدينة حائل في المملكة العربية المتحدة. تكونت عينة الدراسة من (158) سجيناً تم إختيارهم بالطريقة العشوائية، من المجرمين المحكومين بمختلف الجرائم، واعتمدت الدراسة المنهجية في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي، وأهم نتائجها أن الجرائم الأكثر إنتشاراً في سجن حائل هي المخدرات ثم السرقة ثم جرائم التهريب، كما توصلت إلى أن الأسرة المفككة أثرت في إنتشار المخدرات، إضافة إلى وجود فروق في نمط الجريمة تبعاً لمتغير الرفقاء لصالح جريمة المخدرات وإلى وجود فروق في نمط الجريمة تبعاً للدخل الشهري والمستوى التعليمي، وإتضح من النتائج أن نزلاء السجون من سكان الحضر هم الأكثر ارتكاباً للجريمة.

• دراسة أجرتها ميساء كمال(2010) بعنوان "أثر المخدرات على الواقع الفلسطيني في حدوث الجريمة"، هدفت إلى التعرف على جريمة تعاطي المخدرات وحيازتها والاتجار فيها وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني والأسباب التي تؤدي إليها من الناحية البيئية والاجتماعية، إضافة إلى لقاء الضوء على انواع المخدرات وكمياتها المنتشرة في منطقة قطاع غزة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتاريخي لدراسة البعد التاريخي لتطور ظاهرة المخدرات وانتشارها في فلسطين، لقد اتخذت مجتمع دراستها من منطقة خانينوس في قطاع غزة، توصلت الدراسة إلى أن ضعف الوازع الديني لدى الأفراد وانشغال الوالدين عن ابنائهم ومرافقة أصدقاء السوء هو الذي يدفع غالبية الافراد على تعاطي المخدرات وأن الاكتظاظ السكاني الذي يعاني منه قطاع غزة والظروف الاقتصادية السيئة بسبب الحصار وانتشار البطالة في صفوف ابنائه ساهم في اتجاه الشباب للاتجار بالمخدرات وتعاطيها للتخلص من هموم الحياة، كما أظهرت النتائج أن عدم وجود قانون صارم بحق المتاجرين والمروجين ساهم في استمرار هذه الظاهرة وتفشيها في قطاع غزة.

• أما دراسة (الزواهره، 2009) حول "أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام"، هدفت إلى التعرف على اثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الاردني، حيث تشكل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في جهاز الأمن العام الأردني موزعين على خمسة أقاليم أمنية، واعتمد أسلوب العينة العشوائية البسيطة والعينة العنقودية المنتظمة، بواقع عينة إجمالية بلغت (462) من أصل (3421) عامل في جهاز الأمن العام ضمن رتبة ضابطٍ وضابطٍ صف، تناول الباحث الاثر الاقتصادي في إرتفاع معدلات الجريمة حيث تبين أن للفقر والبطالة وإرتفاع معدلات التضخم وظهور الشركات الوهمية والخصخصة علاقة في إرتفاع معدلات الجريمة في الأردن، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط بين البطالة والسلوك الإجرامي بسبب تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تدفع

بالعاطل عن العمل إلى ارتكاب الجريمة كون البطالة تعتبر أحد أهم أسباب الجريمة في المجتمع، ووجود علاقة ايجابية بين الدخل والبطالة والسلوك الجرمي.

• في حين ان الدراسة التي أجراها (الحاج حسن، 2007) بعنوان "أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية"، هدفت الدراسة إلى تحليل أنماط ومسببات المشاكل الاقتصادية والإجتماعية وتأثيرها في ارتكاب الجرائم في المدن الفلسطينية بشكل عام ونابلس بشكل خاص ودور الامن في الحد منها ومواجهتها، اتبع الباحث منهج وصفي تحليلي بالإضافة إلى نتائج الاستبيان الذي أعده لهذه الدراسة، وقد اختار مجتمع دراسته من مدينة نابلس وعينة تتكون من (1016) شخص بطريقة عشوائية طبقية، فيما أشارت النتائج إلى أهمية العامل السياسي والأمني في عدم استقرار الامن في مدينة نابلس بسبب استمرار الاحتلال والسلبات التي رافقت انتفاضة الأقصى، منها إرتفاع البطالة والفقر وتحديد الاقتصاد الوطني، كما أن البيئة الداخلية لمدينة نابلس وطبيعة العمران والحياة الاقتصادية ساهمت في إرتفاع الجريمة في مناطق محدودة تتصف بالفقر والعشوائية نظرا لكثافة السكان وتنوعهم.

• وفي دراسة أجراها (الشراري، 2006) بعنوان "الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجرائم السرقة بمنطقة الجوف بالمملكة العربية السعودية"، هدفت للكشف عن أهم الخصائص الإجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها المحكومين بقضايا السرقة في مراكز تأهيل منطقة الجوف من خلال دراسة الشخصية السلوكية لمرتكب جريمة السرقة ومعرفة دور الأسرة في ارتكاب الجريمة والظروف الإجتماعية والاقتصادية التي تمر بها، حيث تم اختيار مجتمع الدراسة من مجموع المحكومين بقضايا السرقة في الفترة الواقعة ما بين شهر شباط و شهر أيار من عام (2005) البالغ عددهم (186) محكومتم اختيار (150) نزيل منهم كعينة للدراسة، أظهرت النتائج المتعلقة بالخصائص الاقتصادية أن أغلب المحكومين عاطلين عن العمل ويتلقون مساعدات مالية غير كافية، وهذا ما نراه

ينطبق على المجتمع الفلسطيني اليوم، كون التعطل عن العمل وزيادة الفقر برغم من بعض المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني بسبب وقوعه تحت الاحتلال، إلا أنها لا تسد احتياجاته واحتياجات أسرته ويعود ذلك أيضا إلى إرتفاع نسبة الخصوبة في فلسطين وكثرة افراد الأسرة في العائلة الواحدة لهذا نرى أن نتيجة الدراسة الحالية المتعلقة بفقرة: (ضعف الحالة المادية لأسرتي كان له دافع في ارتكابي للجريمة) وفقرة (عدم حصولي على أجر يكفي لسد احتياجاتي الشخصية والأساسية دفعني لارتكاب الجريمة) حصلتا على موافقة بنسبة متوسطة بالنسبة لآراء نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، أما بالنسبة للخصائص الإجتماعية فتوضح ظهور خلافات زوجية أو خلافات بين الوالدين والإضطهاد أو الدلال الزائد والخلافات المادية، وهذا يلتقي مع نتيجة الدراسة الحالية التي أشارت إلى أهمية دور الأسرة في ردع الفرد عن ارتكابه للجريمة من خلال الفقرة المتعلقة بدور الأسرة : (الخلافات الأسرية بين والدي له الدور الأكبر في ارتكابي للجريمة) حيث أشار النزلاء في اجابتهم أن الأسرة تعد دافع مهم في انحراف الأفراد وسلوكه للجريمة، إضافة إلى ان أهم دافع لارتكاب جريمة السرقة هو الحصول على المال وعدم توفر العمل الذي يمكّن الفرد من توفير مستلزمات الحياة من مأكّل ومشرب وملبس، وانه بحال توفر العمل فإن الأجور تكون غير كافية لتأمين متطلباتهم الأساسية، كما تبين أن نسبة كبيرة منهم قاموا بالسرقة لأول مرة وأن الحافز لهم كان الدعم الذي تلقوه من رفقاء السوء .

• أما دراسة (الزعبي، 2004) بعنوان "اثر بعض المتغيرات الإجتماعية والاقتصادية والأكاديمية في الميل نحوالسلوك العدواني لدى طلبة الجامعة الهاشمية"، هدفت إلى التعرف على اثر بعض المتغيرات في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة البكالوريوس في الجامعة، تكون مجتمع الدراسة من طلبة البكالوريوس لعام (2003-2004) والبالغ عددهم (13974) طالباً وطالبة، تم اختيار عينة عشوائية لتنفيذ الدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الميل في السلوك العدواني تتجه نحو

الذات، من ثم جاءت بعدها درجة الميل للسلوك العدواني نحو الآخرين وان جميع مجالات درجات الميل نحو السلوك العدواني كانت بالاتجاه المنخفض لدى أفراد عينة البحث حيث أظهرت النتائج تأثر درجة الميل نحو السلوك العدواني بالمتغيرات الإجتماعية والاقتصادية والأكاديمية، كما أن وسائل الإعلام والأسرة لهما الدور التربوي الأكبر في التنشئة الإجتماعية .

• في حين ان دراسة (الشراري، 2004) بعنوان "أثر العوامل الإجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث"، هدفت الدراسة للتعرف على اثر العوامل الإجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث، حيث اتخذ الباحث منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية كمجتمع للدراسة، تم تحديد العينة من مجموعة الأحداث المقيمين في دار الجوف للملاحظة الإجتماعية والبالغ عددهم (12) حدث؛ توصلت الدراسة للعديد من النتائج التي تتمثل في أنه كلما زاد عمر الحدث ازدادت معه نسبة انحرافه، كما ان للمدرسة والتعليم دور مهم في تنشئة الحدث وصقل شخصيته، إضافة إلى أن الآباء أكثر من يعاقب الحدث مقارنة مع الأمهات.

• وفي دراسة (البكر، 2004) بعنوان "العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية"، قام الباحث بدراسة بيانات التعداد السكاني للمملكة خلال عام 1996 هدف من خلالها التعرف على اسباب البطالة في المملكة والسبل الممكنة لمواجهتها وكيفية تخفيف آثار الجرائم المرتكبة على خلفية البطالة المنتشرة والحد منها، حيث استخدم الباحث منهج رسم البيانات الصغرى في تقديره للعلاقة بين المتغيرات، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة وبين كل من المستوى التعليمي والجريمة في المملكة، إضافة إلى أن نسبة البطالة تختلف في المناطق الثلاث عشرة للمملكة، يرجع السبب في ذلك إلى عدم التوازن في عملية التنمية، يتطابق هذا مع ما أشارت له الدراسة الحالية في أن الجريمة ارتفعت في مناطق القرى والأرياف نتيجة تركيز التنمية

الإجتماعية والاقتصادية والاستثمار في مراكز المدن، حيث أن الأنشطة التنموية والمشاريع تتركز في مناطق المركز وتكون محدودة أو مغلقة عن مناطق القرى والأرياف، هذا ما يؤدي للهجرة إلى المدن المركزية بحثا عن فرص العمل؛ ما يسبب إرتفاع نسبة البطالة فيها وهذا ما أكده الرائد/ نائل جمعة والعقيد/ محمد تيم، أثناء إجراء المقابلة معهما.

• أما (النجداوي، 2003) فقد أجرت دراسة بعنوان "الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن"، وأوضحت أن الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن مدى ارتباط البطالة والظروف العائلية السيئة في انتشار الجريمة في المجتمع الأردني، لقد تم اختيار مجتمع العينة من مجموعة النزلاء المتواجدين في مراكز الإصلاح والتأهيل في كل من مركز الجودة في عمان، ومركز البيرين في الزرقاء، بلغ عدد مجتمع الدراسة (1750) نزلي تم اختيار عينة مكونة من (150) نزلي، كما تم استخدام منهج المسح الإجتماعي وبناء استبيان لجمع البيانات أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود إرتباط بين الجريمة والمشكلات الأسرية المتمثلة بالوضع المادي المتدني والعلاقات الزوجية المتوترة وعلاقات الوالدين الغير سوية بأبنائهم إضافة إلى أنماط البيئة السكانية المتدنية، كما توصلت النتائج إلى أهمية جماعات ورفقاء السوء ومدى ارتباطها بالسلوك الاجرامي المنحرف، إضافة إلى أهمية العامل التعليمي في احتمال ظهور السلوك الإجرامي، كما أوضحت النتائج أن أعلى الجرائم المرتكبة هي السرقة ويليهما الاحتيال والتزوير، وهذا ما اتفقت معه نتيجة المقابلات التي أجريت مع العميد محمد تيم والرائد نائل جمعة حيث أشار كلاهما أن السرقة تحتل الجريمة رقم واحد من حيث الجرائم التي يرتكبها النزلاء في المراكز التي يديرونها فيما تليهما جرائم النصب والتزوير.

• وفي دراسة أجراها المصري (2002) بعنوان "الاكتظاظ السكاني وأثر ذلك في المشكلات الإجتماعية والأسرية في مدينة نابلس"، هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الاكتظاظ السكاني في وجود المشكلات الإجتماعية وزيادتها، حيث تحدثت هذه الدراسة عن المشكلات الإجتماعية والبيئات

السكانية والأمور الواجب توافرها للحد من المشكلات الإجتماعية كالجرائم وغيرها، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ان ظاهرة الاكتظاظ تؤدي إلى تدهور حياة الافراد وانتشار الجرائم وزيادة العنف بين الأفراد، وأن عدم استقرار الأسرة الناتج عن سوء الوضع السكاني يؤثر سلبا على الصحة النفسية والحياة الإجتماعية للأفراد، الأمر الذي قد يؤدي إلى انحرافهم للبحث عن الاستقلالية والحرية غير المقيدة، كما تعتبر الدراسة أن الفقر مسؤول جزئيا عن الجريمة بسبب الإحباط الدائم والتطفل على حياة الأفراد من قبل الآخرين.

- في دراسة أجرتها (البرقاوي، 1995) بعنوان "اثر العوامل الإجتماعية في الدوافع لارتكاب الجريمة"، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الإجتماعية في ارتكاب الجريمة، إضافة للتعرف على العلاقة التي تربط بين الجريمة وبين القوى والعوامل الإجتماعية المختلفة لقد اختارت الباحثة لهذه الغاية مجتمع الدراسة من كل من سجن (دمشق للذكور) وسجن (دوما للإناث)، لقد اختارت عينة مسحية من المحكومين في سجن دمشق للذكور تمثل (40 %) من مجموع المحكومين، أما بالنسبة لعينة النساء فقد تم إجراء مسح اجتماعي شامل لجميع المحكوميات في سجن دوما للإناث والبالغ عددهن (38) امرأة، وكانت أهم نتائج الدراسة تشير أن أكثر الجرائم انتشاراً بين أفراد العينة الذكور هي جرائم القتل، السرقة، الاتجار بالمخدرات، وتنتشر بين النساء السجينات المحكوميات بجرائم القتل، وبين الموقوفات بالجرائم الأخلاقية (الدعارة)، وأن أغلب مرتكبات هذه الجرائم تعانين من مستوى اقتصادي متدني الأمر الذي جعلهنّ يعشنّ تحت وطأة ظروف أسرية قاسية بمعنى أنهنّ عایشنّ التفكك الأسري بنوعيه المادي والمعنوي، كما أوضحت النتائج ان الجريمة في المدينة ترتفع عما هي في القرى، هذا ما يتفق مع ما أشار إليه كل من المقدم /قذري صوافطة والملازم أول/ محمد أمين في أن غالبية النزلاء في المراكز الإصلاحية التي يُديرونها هم من سكان المدن، حيث يرى مدراء

المراكز ان انتشار الجريمة في المدن يكون أكثر من القرى؛ كون المدن أصبحت مراكز جذب للأفراد الباحثين عن فرص أقوى للتعليم والعمل، ونظراً لغياب التنمية والاستثمار في القرى مما ساهم في زيادة تفاقم المشكلات الاجتماعية في المدن نتيجة وجود كثافة سكانية فيها وتكدس الأفراد في أحياء تتصف بالفقر وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية وغياب القيم الاخلاقية الرادعة مثل وجود روابط أسرية، مما يساهم في أنتكون هذه الأحياء مواقع استقطاب وتركيز للأعمال غير المشروعة مثل (ترويج المخدرات، ومزاوله الدعارة).

• أما دراسة (الرابي، 1994)، بعنوان "العوامل الأسرية للجريمة /دراسة ميدانية"، هدفت إلى التعرف على أهم العوامل الاجتماعية التي تدفع الفرد لإرتكاب الجريمة التي تتفاقم يوماً بعد آخر في محافظة نينوي في العراق والتعرف على العلاقة بين الحالة الأسرية وإرتكاب الأفراد للجريمة، تم اختيار سجن نينوي كمجتمع للدراسة وتم اختار عينة عشوائية مكونة من (150) نزيلاً من قسم الإصلاح الاجتماعي، أظهرت أهم نتائج الدراسة أن علاقات النزلاء مع أسرهم غير جيدة حيث أن (50%) من المبحوثين ذكروا بأن طبيعة معاملة الآباء لهم تقوم على الأهمال و(23.3%) قد عوملوا بقسوة، في حين أن (26.7%) فقط كانت طبيعة معاملة الآباء لهم تتسم بالحب والعطف، ونسبة جيدة من المبحوثين أشاروا إلى وجود مشاجرات بين الوالدين ونسبة منهم أشاروا إلى أن آبائهم يتأولون المسكرات وعوامل أخرى مثل سوء المعاملة والطلاق والحرمان العاطفي والوفاة والتميز في المعاملة وعوامل إقتصادية كالفقر والبطالة والمسكن، كما تبين نتائج الدراسة أن (56.7%) من المبحوثين ذكروا تعبيراً من وجهة نظرهم بأن سوء المعاملة الأسرية لهم كانت سبباً رئيساً دفعهم لإرتكاب الجريمة، إضافة إلى النتائج التي تظهر الفروقات في انتماء الأفراد إلى الجماعات الحضرية أو الجماعات الريفية حيث اشارت الدراسة أن (56.3%) من الجرائم التي ارتكبت تأثراً بالقيم الاجتماعية كانت في القرية، يليها (21.9%) في مركز الناحية، ومن ثم (15.6%) في مركز القضاء، وفي مركز

المحافظة (6.2%) حيث بينت النتائج بأنه كلما تم الابتعاد عن المدينة إزدادت الجرائم المرتكبة تأثراً بالقيم الإجتماعية بسبب الزيادة في قوة تأثير هذه القيم على الفرد في الريف، وضعف تأثيرها على الأفراد في المدينة.

5.2 التعقيب على الدراسات السابقة

في ضوء الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أن جميع الدراسات ذات قيمة علمية عالية وأن جميعها قامت بالبحث في موضوع الجريمة وعلاقتها بالظروف الاقتصادية أو الإجتماعية أو كلاًهما سوياً، في محاولة للبحث في أسبابها وآثارها ونتائجها للعمل على وضع حلول وقائية للحد منها وعدم انتشارها، وبالرغم من اختلاف المناطق التي أجريت فيها بعض الدراسات مثل دراسة (القحطاني، 2010) التي أجراها في منطقة أبها في السعودية، ودراسة (النجداوي، 2003) التي أجرتها في الأردن، إلا أن ذلك لم يمنع الاستفادة منها في تكوين خلفية نظرية عن الموضوع نظراً للتقارب الثقافي والديني والأخلاقي في المجتمعات العربية.

يتضح من الدراسات السابقة أن العوامل الإجتماعية والإقتصادية تلعب دوراً مهماً في تحديد حجم الجرائم وأن أهم العوامل الاقتصادية والإجتماعية التي تلعب دوراً في زيادة معدلات الجريمة كما أظهرت الدراسات هي (الفقر، البطالة، التفكك الأسري ورفقاء السوء)، ولكن وما يميز هذه الدراسة عن سابقتها أنها جمعت بين العوامل الاقتصادية والإجتماعية كعامل مؤثر واحد ولم تفصل بينهم وإن تأثير هذين العاملين في ارتفاع معدل الجريمة يكاد أن يكون مرتبطاً في المجتمع الفلسطيني والدليل على ذلك النتائج التي ظهرت من خلال التحليل الإحصائي، حيث اختصت بعض الدراسات السابقة في تحديد أحد العوامل كمؤثرة في ارتكاب الجريمة مثل الدراسة التي أجراها (حويتي وبدر، 1998) التي درست علاقة البطالة في الجريمة والانحراف، ودراسة (النجداوي، 2003) التي فحصت مدى ارتباط الجريمة بالبطالة وتأثرها على العلاقات الأسرية في الأردن.

كما تميزت هذه الدراسة بأنها لم تحدد نوع محدد من الجرائم لإجراء البحث ولكنها قامت بتوجيه الاستبيان للعينة المكونة من نزلاء ارتكبوا جرائم مختلفة، هذا ما يختلف مع الدراسة التي أجراها (الشراري، 2005) التي درست الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي جريمة السرقة، ودراسة (Woltqan, 1980) التي درست الدوافع المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل.

إضافة إلى أن هذه الدراسة تتميز بمجتمعها الذي يتكون من مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية الواقعة بالضفة الغربية وعينتها المختارة من نزلاء فعليين في كل من مراكز الإصلاح في مدينة رام الله وأريحا، كما اتضح من خلال هذه الدراسات ضرورة وجود دراسات مشابهة ومختصة في الجريمة في المجتمع الفلسطيني لما له من خصوصية تجعله متفردا عن المجتمعات الأخرى.

كما أن الدراسة تمتاز عن الدراسات السابقة في أدوات جمع البيانات فالدراسات السابقة أغلبها استندت إلى استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، في حين أن هذه الدراسة استخدمت الاستبيان إلى جانب المقابلة كأدوات لجمع البيانات، ذلك من أجل دعم نتائج الإستبانة وإعطاءها مصداقية أكثر.

الإطار المنهجي للدراسة

1.3 مقدمة

يستعرض هذا الفصل منهجية الدراسة، وأدواتها التي تمّ اختيارها لإجراء الدراسة، كذلك مجتمع الدّراسة وعينتها وخصائص كل منها، والطريقة التي تم اتباعها للتأكد من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى أنه سيتم استعراض طريقة المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

2.4 منهج الدراسة

استناداً إلى طبيعة الدّراسة وأهدافها استخدمت الدّراسة الحالية المنهج الوصفي، وذلك لملائمته لأغراض الدراسة، من حيث رصد وتحليل واقع مشكلة الدّراسة في الوقت الحاضر من خلال وصفها، وتفسيرها، والتنبؤ بها، وهو المنهج المناسب والأفضل - في رأي الباحثة - لمثل هذه الدراسات، إضافة لذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال مقابلة عدد من مديري مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية من أجل الحصول على البيانات والمعلومات المتعمقة التي من شأنها أن تدعم نتائج الدراسة، كما واعتمدت الدراسة الرجوع الى الدراسات السابقة في نفس المجال وإجراء مسح شامل للمكتبات والدوريات والدراسات العربية والأجنبية والمقالات والاحصائيات وعلى كل ما يتعلق بهذا الموضوع، وذلك لوضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي أريحا ورام الله 2017/2016، البالغ عددهم (410) نزلياً ونزيلة (الشرطة الفلسطينية، 2016).

4.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمعها بالاعتماد على الأسس الإحصائية لاختيار العينات بالطريقة العشوائية، وتكونت العينة من (255) نزلياً ونزيلة. ويوضح الجدول رقم (1.3) الخصائص الديمغرافية للعينة.

جدول رقم (1.3). الأعداد، والنسب المئوية لخصائص العينة الديمغرافية

القيم الناقصة	النسبة المئوية	العدد	المتغيرات
-	الجنس		
	91.4	233	نكر
	8.6	22	أنثى
	الفئة العمرية		
	25.9	66	18 سنة واطل من 25 سنة
	34.9	89	25 سنة واطل من 32 سنة
	22.0	56	32 سنة واطل من 39 سنة
	10.2	26	39 سنة واطل من 46 سنة
	7.1	18	46 سنة فاعلى
-	المؤهل العلمي		
	56.9	145	أساسي فما دون
	24.7	63	ثانوي

	9.8	25	دبلوم
	8.6	22	بكالوريوس فأعلى
	الحالة الاجتماعية		
-	38.4	98	أعزب/اء
	50.6	129	متزوج/ة
	11.0	28	غير ذلك
	الديانة		
-	96.5	246	مسلم
	3.5	9	مسيحي
	مكان السكن		
	45.5	116	مدينة
-	35.7	91	قرية
	18.8	48	مخيم
	المهنة		
	17.6	45	موظف/ة
	49.0	125	عامل/ة
-	3.5	9	طالب/ة
	16.9	43	أعمال حرة
	3.1	8	ربة منزل
	9.8	25	بلا عمل
	عدد أفراد الأسرة		

5	12.4	31	-3
	28.8	72	6-3
	58.8	147	+7
3	المستوى التعليمي للأب		
	65.9	166	أساسي فما دون
	20.6	52	ثانوي
	5.2	13	دبلوم
	8.3	21	بكالوريوس فأعلى
-	المستوى التعليمي للأم		
	74.1	189	أساسي فما دون
	18.4	47	ثانوي
	2.7	7	دبلوم
	4.7	12	بكالوريوس فأعلى
-	العلاقة مع الأسرة		
	9.8	25	سيئة
	24.3	62	جيدة
	51.0	130	ممتازة
	14.9	38	مستقرة
7	الدخل الشهري للأسرة		
	25.8	64	-1450
	25.4	63	2900-1450

	14.1	35	4300-2901
	10.9	27	+4300
	23.8	59	لا يوجد دخل ثابت
	مستوى الأسرة الاقتصادي		
	32.2	82	متدن
	60.8	155	متوسط
	7.1	18	مرتفع
	عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل		
	51.8	132	مرة
	27.1	69	مرتان
	14.9	38	3 مرات
	6.3	16	4 مرات فأكثر

- 5.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

- يوضح الجدول رقم (2.3) خصائص العينة الديمغرافية وفقاً لمتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمهنة، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي للأب والأم، والعلاقة مع الأسرة، والدخل الشهري للأسرة، وذلك كما يلي:

- 1.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن 91.4% من أفراد العينة ذكور، مقابل 8.6% إناث.

- 2.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفئة العمرية:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) ان غالبية المبحوثين هم من الفئة العمرية "25 سنة و اقل من 32 سنة" بنسبة (34.9%) وكانت اقل نسبة هم الفئة العمرية "46 سنة فاعلى" بنسبة (7.1%).

- 3.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن 56.9% من أفراد العينة حاصلون على مؤهل علمي أساس فما دون، مقابل 24.7 ذوي شهادات ثانوية، فيما بلغ عدد الحاصلين على شهادات الدبلوم 9.8%، والبيكالوريوس 8.6%.

- 4.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن 38.4% من أفراد العينة هم من العازبون ، مقابل 50.6 % متزوجون بينما بلغ عدد الغير ذلك 11.0%.

- 5.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الديانة:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن 96.5% من أفراد العينة مسلمون، مقابل 3.5 % مسيحيين.

- 6.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مكان السكن:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن 54.5% من أفراد العينة هم سكان مدن، مقابل 35.5 % من سكان القرى بينما بلغ عدد سكان المخيمات 18.8%.

- 7.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المهنة:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن 17.6% من أفراد العينة هم موظفون، بينما بلغ عدد العمال 49.0%، و 3.5 طالب ، و 16.9 من افراد العينة هم أصحاب أعمال حرة، و 3.1 من ربات البيوت ، بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل 9.8% .

- 8.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3)

- 9.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي للأب:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن اجابات أفراد العينة بالنسبة للمستوى التعليمي للأب

بلغ 65.9% منهم حاصلون على مؤهل علمي أساس فما دون، مقابل 20.6 ذوي شهادات ثانوية، فيما

بلغ عدد الحاصلين على شهادات الدبلوم 5.2%، والبكالوريوس 8.3%.

- 10.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي للأم:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن اجابات أفراد العينة بالنسبة للمستوى التعليمي للأم

بلغ 74.1% منهن حاصلات على مؤهل علمي أساسي فما دون، مقابل 18.4 ذوي شهادات ثانوية، فيما

بلغ عدد الحاصلات على شهادات الدبلوم 2.7%، والبكالوريوس 4.7%.

- 11.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العلاقة مع الأسرة:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن 9.8% من أفراد العينة علاقتهم سيئة مع أسرهم، و

24.3 علاقتهم بحالة جيدة، بينما بلغت نسبة العلاقة الممتازة مع العائلة 51.0%، مقابل 14.9%

أجابوا بأن العلاقة مستقرة.

- 12.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن 25.8% من أفراد العينة دخلهم الشهري يبلغ

1450، بينما 25.4% منهم يبلغ دخلهم الشهري 1450-2900، و 10.9% منهم يبلغ دخلهم

4300، مقابل 23.8% منهم لا يوجد لهم دخل ثابت .

- 12.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مستوى الأسرة الاقتصادي:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن نسبة (32.2%) متدن، ونسبة (60.8%) لمتوسط، ونسبة (7.1%) مرتفع.

- 12.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) أن نسبة (51.8%) لمرة واحدة، ونسبة (27.1%) لمرتان، ونسبة (14.9%) لثلاث مرات، ونسبة (6.3%) للأربع مرات فأكثر.

6.3 أسلوب وأداة جمع البيانات

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب المسح بالعينة، والاستبانة أداة لجمع البيانات، فبالرجوع إلى الأدبيات السابقة، ولفحص تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، طورت الباحثة استبانة، وتم تعديلها بناءً على طلب توجيهات (17) من المحكمين في العلوم الانسانية. الملحق (1)، (3).

تكونت الاستبانة من أربعة أقسام رئيسية، ضم القسم الأول معلومات عامة عن المبحوثات من حيث: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمهنة، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي للأب والأم، والعلاقة مع الأسرة، والدخل الشهري للأسرة، ومستوى الأسرة الاقتصادي، وعدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل في حين ضم القسم الثاني مقياس تأثير الظروف الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجريمة في (12) فقرة، وتناول القسم الثالث تأثير الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة في (20) فقرة، في حين ضم القسم الرابع الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات الجريمة، علماً بأن طريقة الإجابة عن أداة الدراسة تركزت في الاختيار من سلم خماسي، على نمط ليكرت (Likert Scale)، وذلك كما يأتي: أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق،

ولا أوافق بشدة، وبذلك تحوي الدراسة الحالية المتغيرات المستقلة الآتية وهي: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمهنة، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي للأب والأم، والعلاقة مع الأسرة، والدخل الشهري للأسرة، ومستوى الأسرة الاقتصادي، وعدد مرات دخول مراكز الإصلاح والتأهيل كما تحوي الدراسة متغيراً تابعاً هو الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، وذلك كما هو واضح في الملحق رقم (2).

1.6.3 صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين الذين أبدوا عدداً من الملاحظات حولها التي تم أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها النهائي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، تم التحقق من الصدق بحساب التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الأداة وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (2.3-4.3).

جدول رقم (2.3): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لتأثير الظروف الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجريمة

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
1.	ضعف الحالة المادية لأسرتي كان له دور في ارتكابي الجريمة	0.69
2.	الفقر أدى الى فقدانني الأمن في المجتمع مما دفعني لارتكاب الجريمة	0.80
3.	الفقر أدى الى تنشئي تنشئة اجتماعية سيئة مما دفعني لارتكاب الجريمة	0.73

0.83	شعوري بعدم الرضا عن حياتي الإقتصادية كان له دور في ارتكابي للجريمة	.4
0.65	عدم رضاي عن عملي خارج المركز دفعني لممارسة الجريمة	.5
0.84	عدم حصولي على أجر يكفي لسد احتياجاتي الشخصية الأساسية دفعني لإرتكاب الجريمة	.6
0.85	عدم حصولي على أجر يكفي لسد احتياجات أسرتي الأساسية دفعني لإرتكاب الجريمة	.7
0.75	الديون المتركمة علي جعلتني اتجه لارتكاب الجريمة	.8
0.72	الضغوطات النفسية التي اصابتني بسبب حاجتي لجلب المال كانت دافع لإرتكابي الجريمة	.9
0.71	أدت البطالة الى تردي أحوالي الشخصية وبالتالي ارتكابي الجريمة	.10
0.73	حالي الاقتصادية السيئة جعلتني أشعر بأنني عبء على أسرتي الأمر الذي دفعني الى ارتكابه الجريمة	.11
0.75	تحكم الأقلية الغنية بالأكثرية الفقيرة دفعنتي لارتكاب الجريمة	.12

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن التحليل العاملي لجميع فقرات أداة الدراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس تأثير الظروف الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

جدول رقم (3.3): نتائج التحليل العائلي (Factor Analysis) لتأثير الظروف الاجتماعية على

ارتفاع معدلات الجريمة

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
13.	شعوري بأنني عديم الفائدة في المجتمع دفعني لإرتكاب الجريمة	0.61
14.	نظرة المجتمع لي بأنني فاشل دفعني لإرتكاب الجريمة	0.60
15.	وجودي في بيئة سيئة التنشئة دفعني لإرتكاب الجريمة	0.66
16.	الخلافات الأسرية بين والدي له دور في ارتكابي للجريمة	0.57
17.	وفاة أحد والدي كان له الأثر في ارتكابك للجريمة	0.60
18.	الخلافات بيني وبين أفراد عائلتي جعلتني اتجه لارتكاب الجريمة	0.58
19.	السمعة السيئة لعائلتي سبب في ارتكابي للجريمة	0.54
20.	عدم وجود عدالة مجتمعية سبب في ارتكابي للجريمة	0.53
21.	اتهام أسرتي لي بانني دائما أسبب لهم المشاكل دفعني لارتكاب الجريمة	0.64
22.	الشعور بالإضطهاد داخل الأسرة سبب في ارتكابي للجريمة	0.60
23.	الشعور بالتمييز بيني وبين اخوتي داخل أسرتي سبب في ارتكابي للجريمة	0.60
24.	عدم قدرتي على تكوين صداقات دفعني لارتكاب الجريمة	0.61

0.53	الصحة السيئة أحد العوامل التي دفعتني لإرتكاب الجريمة	.25
0.60	وقت الفراغ الذي أعيشه سبب كبير في ارتكابي للجريمة	.26
0.63	شعوري بسلب حقوقي داخل مجتمعي مثل (العمل، التعليم، الترفيه) دفعني لإرتكاب الجريمة	.27
0.61	ضعف ضوابط التنشئة الاجتماعية مثل (الدين، العادات والتقاليد) سبب في ارتكابي الجريمة	.28
0.57	التفاوت في الظروف الحياتية بين المناطق (المدينة، القرية، المخيم) عزز من ارتكاب الجريمة	.29
0.60	ان لتغيري مكان السكن الخاص بي سبب في ارتكابي للجريمة	.30
0.61	عدم قدرتي على اكمال تعليمي سبب لارتكابي الجريمة	.31
0.64	عدم قدرتي على اتخاذ قراراتي بنفسني كانت أحد الأسباب التي دفعتني لإرتكاب الجريمة	.32

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3.3) أن التحليل العاملي لأغلبية فقرات أداة الدراسة دال إحصائياً، وتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس تأثير الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

جدول رقم (4.3): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) للأثار الناجمة عن ممارسة

الجريمة

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
.33	فقداني العمل	0.60
.34	ممارستي للجريمة جعلتني إنسان غير منتج للمجتمع	0.76
.35	كراهية اتجاه المجتمع	0.74
.36	حقد مرتفع اتجاه المجتمع	0.69
.37	السمعة السيئة بين الناس (وصمة العار)	0.68
.38	التأثير على مكانتي الإجتماعية	0.74
.39	شجار دائم بيني وبين أفراد أسرتي	0.69
.40	ادماني على المخدرات	0.82
.41	ادماني على شرب الكحول	0.82
.42	انكسار معنوياتي	0.76
.43	شعوري بالإحباط	0.78
.44	شعوري بالإهانة	0.80

0.79	شعوري بالإنطواء	.45
0.80	شعوري بالإكتئاب	.46
0.78	فقداني للتوازن النفسي	.47
0.83	شعوري بعدم الأمان على نفسي	.48
0.72	شعوري بعدم الأمان على أسرتي	.49
0.68	شعوري باضرابات نفسية مثل (الخوف، الهلع، القلق)	.50

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (4.3) أن التحليل العاملي لجميع فقرات أداة الدراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

2.6.3 ثبات أداة الدراسة

تم حساب الثبات لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول رقم (5.3).

جدول رقم (5.3): نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة بأبعادها

المختلفة

الرقم	أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة Alpha
1.	الأثار الاجتماعية لارتفاع الجريمة	12	0.97
2.	الأثار الاقتصادية لارتفاع الجريمة	20	0.96
3.	الأثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	18	0.97
	الدرجة الكلية	50	0.98

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5.3) أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات.

7.3 المعالجة الإحصائية للبيانات

بعد جمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وأدخلت إلى الحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة أوافق بشدة 5 درجات، وأوافق 4 درجات، وبين بين 3 درجات، ولا أوافق درجتين، ولا أوافق بشدة درجة واحدة، بحيث كلما ازدادت الدرجة ازدادت درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية والعكس صحيح.

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد فحصت فرضيات الدراسة عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$)، عن طريق الاختبارات الإحصائية الآتية:

1- اختبار ت (t.tes).

2- اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance).

3- اختبار توكي (Tukey test)

4- معامل الانحدار المعياري (Standardized regression).

5- التحليل العاملي (Factor analysis).

6- معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).

تم ذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ولفهم نتائج الدراسة يمكن الاستعانة بمفتاح المتوسطات الحسابية كما هو واضح في الجدول رقم (6.3).

جدول رقم (6.3): مفتاح المتوسطات الحسابية.

المتوسط الحسابي	درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة
2.33-1	منخفضة
3.67-2.34	متوسطة
5-3.68	عالية

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، حول تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وأهدافها واختبار فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4. السؤال الأول:

ما درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الاعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (1.4).

جدول رقم(1.4): الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي(%)
الظروف الاقتصادية	255	2.36	1.28	47.2
الظروف الاجتماعية	255	2.16	1.06	43.2
الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	255	2.44	1.29	48.8
الدرجة الكلية	255	2.31	1.07	46.2

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.4) إلى وجود تأثير متوسط للظروف الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، بمتوسط حسابي (2.36)، في حين كان للظروف الاجتماعية تأثير منخفض للظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة، بمتوسط حسابي (2.16)، وأشارت النتائج إلى أن هناك آثار ناجمة عن ممارسة الجريمة بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (2.44).

2.2.4. السؤال الثاني:

ما أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (2.4).

جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية

الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العوامل الاقتصادية
51.0	1.53	2.55	شعوري بعدم الرضا عن حياتي الاقتصادية كان له دور في ارتكابي للجريمة
50.2	1.55	2.51	ضعف الحالة المادية لأسرتي كان له دور في ارتكابي الجريمة
49.8	1.50	2.49	الفقر أدى الى فقدان الأمن في المجتمع مما دفعني لارتكاب الجريمة
47.6	1.53	2.38	الضغوط النفسية التي أصابني بسبب حاجتي لجلب المال كانت دافع لارتكابي الجريمة

47.6	1.51	2.38	تحكم الأقلية الغنية بالأكثرية الفقيرة دفعتني لارتكاب الجريمة
47.6	1.47	2.38	عدم حصولي على أجر يكفي لسد احتياجاتي الشخصية الأساسية دفعني لارتكاب الجريمة
47.6	1.50	2.38	عدم حصولي على أجر يكفي لسد احتياجات أسرتي الأساسية دفعني لارتكاب الجريمة
47.0	1.46	2.35	الفقر أدى الى تنشئتي تنشئة اجتماعية سيئة مما دفعني لارتكاب الجريمة
46.2	1.46	2.31	الديون المتراكمة علي جعلتني اتجه لارتكاب الجريمة
45.2	1.41	2.26	عدم رضاي عن عملي خارج المركز دفعني لممارسة الجريمة
43.6	1.36	2.18	أدت البطالة الى تردي أحوالي الشخصية وبالتالي ارتكابي الجريمة
43.4	1.42	2.17	حالي الاقتصادية السيئة جعلتني أشعر بأنني عبء على أسرتي الأمر الذي دفعني الى ارتكابه الجريمة

يوضح الجدول رقم (2.4) أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: عدم الرضا عن الحياة الاقتصادية، تلاه ضعف الحالة المادية، فانتشار الفقر وأثره على فقدان الأمن في المجتمع، ثم الضغوطات النفسية، وتحكم الأقلية الغنية بالأكثرية الفقيرة، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

3.2.4. السؤال الثالث:

ما أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (3.4).

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية

الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العوامل الاجتماعية
51.2	1.60	2.56	عدم وجود عدالة مجتمعية سبب في ارتكابي للجريمة
49.2	1.60	2.46	شعوري بسلب حقوقي داخل مجتمعي مثل العمل، التعليم، الترفيه (دفعني لإرتكاب الجريمة
48.0	1.55	2.40	الصحة السيئة أحد العوامل التي دفعتني لإرتكاب الجريمة
46.6	1.48	2.33	وجودي في بيئة سيئة التشئة دفعني لإرتكاب الجريمة
46.2	1.49	2.31	عدم قدرتي على اكمال تعليمي سبب لارتكابي الجريمة

46.2	1.47	2.31	وقت الفراغ الذي أعيشه سبب كبير في ارتكابي للجريمة
45.2	1.47	2.26	ضعف ضوابط التنشئة الاجتماعية مثل الدين، العادات والتقاليد (سبب في ارتكابي الجريمة
43.6	1.42	2.18	التفاوت في الظروف الحياتية بين المناطق) المدينة، القرية، المخيم (عزز من ارتكاب الجريمة
43.4	1.38	2.17	الشعور بالإضطهاد داخل الأسرة سبب في ارتكابي للجريمة
42.4	1.38	2.12	الخلافات بيني وبين افراد عائلتي جعلتني اتجه لارتكاب الجريمة
42.2	1.37	2.11	عدم قدرتي على اتخاذ قراراتتي بنفسي كانت أحد الأسباب التي دفعتني لإرتكاب الجريمة
42.0	1.33	2.10	اتهام أسرتي لي بانني دائما أسبب لهم المشاكل دفعني لارتكاب الجريمة
41.8	1.34	2.09	شعوري بأنني عديم الفائدة في المجتمع دفعني لإرتكاب الجريمة
41.6	1.27	2.08	نظرة المجتمع لي بأنني فاشل دفعتني لإرتكاب الجريمة
41.0	1.32	2.05	عدم قدرتي على تكوين صداقات دفعني لارتكاب الجريمة
41.0	1.30	2.05	الخلافات الأسرية بين والديّ له دور في ارتكابي للجريمة
40.6	1.34	2.03	الشعور بالتمييز بيني وبين اخوتي داخل أسرتي سبب في ارتكابي الجريمة
40.2	1.30	2.01	وفاة أحد والديّ كان له الأثر في ارتكابك للجريمة
39.2	1.25	1.96	ان لتغيير مكان السكن الخاص بي سبب في ارتكابي للجريمة
35.6	1.15	1.78	السمعة السيئة لعائلتي سبب في إرتكابي للجريمة

يوضح الجدول رقم (3.4) أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: عدم وجود عدالة مجتمعية، تلاه الشعور بسلب الحقوق في المجتمع، تلاه الصحبة السيئة، والبيئة السيئة، ثم عدم القدرة على اكمال التعليم، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

4.2.4. السؤال الرابع:

ما أهم الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الاعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.4).

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب

الأهمية

الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
54.2	1.64	2.71	فقداني العمل
51.4	1.62	2.57	فقداني للتوازن النفسي
51.2	1.59	2.56	التأثير على مكانتي الإجتماعية
51.0	1.60	2.55	شعوري بالإنطواء

50.8	1.60	2.54	شعوري بالإهانة
50.6	1.59	2.53	شعوري بالإكتئاب
50.6	1.59	2.53	شعوري بالإحباط
50.2	1.57	2.51	كراهية اتجاه المجتمع
50.0	1.59	2.50	ممارستي للجريمة جعلتني إنسان غير منتج للمجتمع
49.6	1.58	2.48	انكسار معنوياتي
49.4	1.58	2.47	شعوري بعدم الأمان على نفسي
49.2	1.56	2.46	حقد مرتفع اتجاه المجتمع
48.8	1.58	2.44	شعوري بعدم الأمان على أسرتي
48.4	1.57	2.42	السمعة السيئة بين الناس) وصمة العار)
47.2	1.55	2.36	شعوري باضرابات نفسية مثل (الخوف، الهلع، القلق)
46.8	1.47	2.34	شجار دائم بيني وبين أفراد أسرتي
39.6	1.37	1.98	ادماني على شرب الكحول
39.2	1.34	1.96	ادماني على المخدرات

يوضح الجدول رقم (4.4) أهم الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: فقدان العمل، فقدان التوازن النفسي،

تلاه التأثير على المكانة الاجتماعية، والشعور بالانطواء، والاهانة، والاكتئاب، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

3.4 نتائج فرضيات الدراسة

1.3.4 الفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (5.4).

جدول رقم (5.4): نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

تعزى لمتغير الجنس

الدلالة الإحصائية	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	أبعاد الدراسة
0.047	-2.071	253	0.91	1.95	22	أنثى	الظروف الاقتصادية
			1.30	2.40	233	ذكر	
			0.99	2.35	22	أنثى	الظروف الاجتماعية

0.381	0.877	253	1.07	2.15	233	ذكر	
0.017	2.410	253	1.24	3.07	22	أنثى	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
			1.28	2.38	233	ذكر	
0.349	0.939	253	0.93	2.51	22	أنثى	الدرجة الكلية
			1.08	2.29	233	ذكر	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند

المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، وكانت الفروق في بعدي الظروف الاقتصادية، لصالح الذكور، وفي بعد الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة، لصالح الاناث، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

2.3.4. الفرضية الثانية

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير الفئة العمرية"

تم فحص الفرضية الثانية بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة فيتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز

الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية حسب متغير الفئة العمرية كما هو موضح في الجدول رقم (6.4).

جدول رقم (6.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية حسب متغير الفئة العمرية

المجال	الفئة العمرية	العدد	One Way ANOVA		توكي (Tukey)
			قيمة F	دالة الفحص	
تأثير الظروف الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجريمة	25 سنة و اقل من 32 سنة	89	3.241	.014	.025
	32 سنة و اقل من 39 سنة	56			
	39 سنة و اقل من 46 سنة	26			
	46 سنة فأعلى	18			
تأثير الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة	18 سنة و اقل من 25 سنة	66	.150	.273	1.715
	25 سنة و اقل من 32 سنة	89			
	32 سنة و اقل من 39 سنة	56			

			26	39 سنة و اقل من 46 سنة	
			18	46 سنة فأعلى	

يتبين من خلال الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في اجابات افراد عينة الدراسة على تأثير الظروف الاقتصادية التي تعزى الى متغير الفئة العمرية، حيث بلغت قيمة الفحص لها اقل من دلالة الفحص ($\alpha \geq 0.05$) حيث كان اعلى موافقة على هذا المحور هم الفئة العمرية 39 الى 46 سنة و اقل موافقة هي الفئة العمرية 25 الى 32 سنة. في حين تشير النتائج الى عدم تأثير العمر على الظروف الاجتماعية حيث بلغت قيمة الفحص لكل منها قيمة اعلى من دلالة الفحص ($\alpha \geq 0.05$)، بذلك تم رفض الفرضية .

3.3.4. الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الديانة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الديانة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (7.4).

جدول رقم (7.4): نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

تعزى لمتغير الديانة

أبعاد الدراسة	الديانة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الظروف الاقتصادية	مسلم	246	2.34	1.28	253	-2.071	0.047
	مسيحي	9	2.84	1.20			
الظروف الاجتماعية	مسلم	246	2.15	1.06	253	0.877	0.381
	مسيحي	9	2.67	1.06			
الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	مسلم	246	2.42	1.29	253	2.410	0.017
	مسيحي	9	2.82	1.22			
الدرجة الكلية	مسلم	246	2.29	1.07	253	0.939	0.349
				1.02			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (7.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية

عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات

الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الديانة، وكانت الفروق

في بعدي الظروف الاقتصادية، والاثار الناجمة عن ممارسة الجريمة، لصالح النزلاء من المسيحيين، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

3.3.4. الفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (8.4).

جدول رقم (8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)

للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الدالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين	أبعاد الدراسة
0.112	2.014	3.285	9.855	3	بين المجموعات	الظروف الاقتصادية
		1.632	409.371	251	داخل المجموعات	
		-----	419.226	254	المجموع	

0.086	2.219	2.485	7.454	3	بين المجموعات	الظروف الاجتماعية
		1.120	281.114	251	داخل المجموعات	
		-----	288.568	254	المجموع	
0.130	1.903	3.161	9.482	3	بين المجموعات	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
		1.661	416.906	251	داخل المجموعات	
		-----	426.388	254	المجموع	
0.071	2.373	2.708	8.125	3	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		1.141	286.453	251	داخل المجموعات	
		-----	294.578	254	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (8.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

تعزى لمتغير المؤهل العلمي

أبعاد الدراسة	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الظروف الاقتصادية	أساسي فما دون	145	2.53	1.34
	ثانوي	63	2.19	1.21
	دبلوم	25	2.08	1.22
	بكالوريوس فأعلى	22	2.06	1.01
الظروف الاجتماعية	أساسي فما دون	145	2.30	1.17
	ثانوي	63	2.04	0.89
	دبلوم	25	1.79	0.66
	بكالوريوس فأعلى	22	2.05	0.98
الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	أساسي فما دون	145	2.59	1.36
	ثانوي	63	2.19	1.16
	دبلوم	25	2.12	1.14
	بكالوريوس فأعلى	22	2.50	1.25
الدرجة الكلية	أساسي فما دون	145	2.46	1.16
	ثانوي	63	2.13	0.94

0.80	1.98	25	دبلوم
0.99	2.21	22	بكالوريوس فأعلى

5.3.4. الفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (10.4).

جدول رقم (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)

للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	2	16.353	8.176		

0.007	5.114	1.599	402.873	252	داخل المجموعات	الظروف الاقتصادية
		-----	419.226	254	المجموع	
0.019	4.036	4.478	8.956	2	بين المجموعات	الظروف الاجتماعية
		1.110	279.613	252	داخل المجموعات	
		-----	288.568	254	المجموع	
0.363	1.017	1.707	3.414	2	بين المجموعات	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
		1.678	422.974	252	داخل المجموعات	
		-----	426.388	254	المجموع	
0.073	2.642	3.025	6.051	2	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		1.145	288.528	252	داخل المجموعات	
		-----	294.578	254	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (10.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند

المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة

لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وبذلك تكون

الفرضية قد رفضت. وكانت الفروق في بعدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولايجاد مصدر هذه

الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير

الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في

الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (11.4).

جدول رقم (11.4): نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

أبعاد الدراسة	المقارنات	أعزب/اء	متزوج/ة	غير ذلك
الظروف الاقتصادية	أعزب/اء		0.35253	0.81548*
	متزوج/ة			0.46295
	غير ذلك			
الظروف الاجتماعية	أعزب/اء		0.39861*	0.16097
	متزوج/ة			-0.23764
	غير ذلك			

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (11.4) أن الفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية في بعد الظروف الاقتصادية كانت بين النزلاء من غير المتزوجين والحالات الأخرى، لصالح غير المتزوجين الذين كانت درجة تأثير الظروف الاقتصادية على ارتكابهم الجرائم أعلى، أما في بعد الظروف الاجتماعية فكانت الفروق بين النزلاء غير المتزوجين

والمتزوجين، لصالح غير المتزوجين أيضا الذين الذين كانت درجة تأثير الظروف الاجتماعية على

ارتكابهم الجرائم أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (12.4).

جدول رقم (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

أبعاد الدراسة	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الظروف الاقتصادية	أعزب/اء	98	2.63	1.37
	متزوج/ة	129	2.27	1.23
	غير ذلك	28	1.81	0.94
الظروف الاجتماعية	أعزب/اء	98	2.38	1.17
	متزوج/ة	129	1.98	0.93
	غير ذلك	28	2.22	1.11
الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	أعزب/اء	98	2.55	1.28
	متزوج/ة	129	2.32	1.27
	غير ذلك	28	2.56	1.40
الدرجة الكلية	أعزب/اء	98	2.50	1.14
	متزوج/ة	129	2.17	1.04
	غير ذلك	28	2.25	1.07

6.3.4. الفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (13.4).

جدول رقم (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)

للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	2	3.493	1.746	1.059	0.349
	داخل المجموعات	252	415.733	1.650		
	المجموع	254	419.226	-----		
الظروف الاجتماعية	بين المجموعات	2	0.581	0.290		

0.776	0.254	1.143	287.988	252	داخل المجموعات	
		-----	288.568	254	المجموع	
0.548	0.604	1.016	2.033	2	بين المجموعات	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
		1.684	424.355	252	داخل المجموعات	
		-----	426.388	254	المجموع	
0.759	0.276	0.322	0.643	2	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		1.166	293.935	252	داخل المجموعات	
		-----	294.578	254	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (13.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

جدول رقم (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

تعزى لمتغير مكان السكن

أبعاد الدراسة	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الظروف الاقتصادية	مدينة	116	2.23	1.28
	قرية	91	2.48	1.31
	مخيم	48	2.42	1.23
الظروف الاجتماعية	مدينة	116	2.12	1.12
	قرية	91	2.18	1.00
	مخيم	48	2.24	1.05
الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	مدينة	116	2.44	1.36
	قرية	91	2.52	1.23
	مخيم	48	2.26	1.24
الدرجة الكلية	مدينة	116	2.26	1.12
	قرية	91	2.37	1.02
	مخيم	48	2.29	1.06

7.3.4. الفرضية السابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المهنة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المهنة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (15.4).

جدول رقم (15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)

للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء

مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المهنة

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	5	11.554	2.311	1.411	0.221
	داخل المجموعات	249	407.671	1.637		
	المجموع	254	419.226	-----		
الظروف الاجتماعية	بين المجموعات	5	12.791	2.558	2.310	0.045
	داخل المجموعات	249	275.778	1.108		

		-----	288.568	254	المجموع	
0.113	1.804	2.981	14.906	5	بين المجموعات	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
		1.653	411.481	249	داخل المجموعات	
		-----	426.388	254	المجموع	
0.075	2.027	2.304	11.521	5	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		1.137	283.057	249	داخل المجموعات	
		-----	294.578	254	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (15.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند

المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة

لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المهنة، وبذلك تكون الفرضية قد

رفضت. وكانت الفروق في بعد الظروف الاجتماعية، ولايجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار

توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى

لمتغير المهنة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (16.4).

جدول رقم (16.4): نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في

درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح

والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المهنة

أبعاد الدراسة	المقارنات	موظف/ة	عامل/ة	طالب/ة	أعمال حرة	ربة منزل	بلا عمل
الظروف الاجتماعية	موظف/ة	-0.19738	-0.14667	-0.14964	-0.55153	-0.83378*	
	عامل/ة		0.05071	0.04774	-0.35415	-0.63640	
	طالب/ة			-0.00297	-0.40486	-0.68711	
	أعمال حرة				-0.40189	-0.68414	
	ربة منزل					-0.28225	
	بلا عمل						

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (16.4) أن الفروق في درجة تأثير الظروف

الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة

الغربية تعزى لمتغير المهنة في بعد الظروف الاجتماعية كانت بين النزلاء من الموظفين، والعاطلين

عن العمل، لصالح العاطلين عن العمل الذين كانت درجة تأثير الظروف الاجتماعية على ارتكابهم

الجرائم أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (17.4).

جدول رقم (17.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

تعزى لمتغير المهنة

أبعاد الدراسة	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الظروف الاقتصادية	موظف/ة	45	2.11	1.21
	عامل/ة	125	2.41	1.29
	طالب/ة	9	2.16	1.15
	أعمال حرة	43	2.23	1.25
	ربة منزل	8	2.22	0.84
	بلا عمل	25	2.90	1.50
الظروف الاجتماعية	موظف/ة	45	1.94	0.99
	عامل/ة	125	2.13	1.02
	طالب/ة	9	2.08	0.95
	أعمال حرة	43	2.09	1.04
	ربة منزل	8	2.49	1.02
	بلا عمل	25	2.77	1.32
	موظف/ة	45	2.11	1.17
	عامل/ة	125	2.39	1.29

1.25	2.98	9	طالب/ة	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
1.20	2.44	43	أعمال حرة	
1.23	2.81	8	ربة منزل	
1.57	2.93	25	بلا عمل	
1.00	2.04	45	موظف/ة	الدرجة الكلية
1.07	2.29	125	عامل/ة	
1.00	2.43	9	طالب/ة	
0.93	2.25	43	أعمال حرة	
0.89	2.54	8	ربة منزل	
1.37	2.86	25	بلا عمل	

8.3.4. الفرضية الثامنة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأب.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى

نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأب، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (18.4).

جدول رقم (18.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)

للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء

مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأب

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	3	15.356	5.119	3.234	0.023
	داخل المجموعات	248	392.547	1.583		
	المجموع	251	407.903	-----		
الظروف الاجتماعية	بين المجموعات	3	6.244	2.081	1.863	0.136
	داخل المجموعات	248	277.071	1.117		
	المجموع	251	283.315	-----		
الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	بين المجموعات	3	3.225	1.075	0.631	0.596
	داخل المجموعات	248	422.622	1.704		
	المجموع	251	425.847	-----		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	6.136	2.045	1.779	0.152
	داخل المجموعات	248	285.094	1.150		

		-----	291.230	251	المجموع	
--	--	-------	---------	-----	---------	--

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (18.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت. وكانت الفروق في بعد الظروف الاقتصادية، ولايجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (19.4).

جدول رقم (19.4): نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب

أبعاد الدراسة	المقارنات	أساسي فما دون	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس فأعلى
الظروف الاقتصادية	أساسي فما دون		0.54960*	-0.15713	-0.23649
	ثانوي			-0.70673	-0.78610
	دبلوم				-0.07937

				بكالوريوس فأعلى	
--	--	--	--	--------------------	--

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (19.4) أن الفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب في بعد الظروف الاقتصادية كانت بين النزلاء الذين المستوى التعليمي لأبائهم أساسي فما دون وثانوي، لصالح الأساسي فما دون الذين كانت درجة تأثير الظروف الاقتصادية على ارتكابهم الجرائم أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (20.4).

جدول رقم (20.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	أبعاد الدراسة
1.31	2.42	166	أساسي فما دون	الظروف الاقتصادية
1.06	1.87	52	ثانوي	
1.33	2.58	13	دبلوم	
1.22	2.66	21	بكالوريوس فأعلى	
1.14	2.22	166	أساسي فما دون	

0.82	1.85	52	ثانوي	الظروف الاجتماعية
0.83	2.26	13	دبلوم	
0.92	2.28	21	بكالوريوس فأعلى	
1.36	2.51	166	أساسي فما دون	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
1.18	2.23	52	ثانوي	
1.23	2.33	13	دبلوم	
1.15	2.38	21	بكالوريوس فأعلى	
1.15	2.37	166	أساسي فما دون	الدرجة الكلية
0.83	1.99	52	ثانوي	
0.94	2.36	13	دبلوم	
1.00	2.40	21	بكالوريوس فأعلى	

9.3.4. الفرضية التاسعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأم.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأم، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (21.4).

جدول رقم (21.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)

للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء

مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأم

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	3	5.822	1.941	1.178	0.319
	داخل المجموعات	251	413.404	1.647		
	المجموع	254	419.226	-----		
الظروف الاجتماعية	بين المجموعات	3	2.818	0.939	0.825	0.481
	داخل المجموعات	251	285.750	1.138		

		-----	288.568	254	المجموع	
0.961	0.099	0.167	0.502	3	بين المجموعات	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
		1.697	425.885	251	داخل المجموعات	
		-----	426.388	254	المجموع	
0.633	0.574	0.669	2.006	3	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		1.166	292.573	251	داخل المجموعات	
		-----	294.578	254	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (21.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأُم، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

جدول رقم (22.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأُم

أبعاد الدراسة	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الظروف الاقتصادية	أساسي فما دون	189	2.35	1.29
	ثانوي	47	2.27	1.22

1.06	3.23	7	دبلوم	الظروف الاجتماعية
1.40	2.29	12	بكالوريوس فأعلى	
1.11	2.18	189	أساسي فما دون	
0.83	2.08	47	ثانوي	
0.98	2.70	7	دبلوم	
1.06	1.98	12	بكالوريوس فأعلى	
1.35	2.45	189	أساسي فما دون	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
1.09	2.38	47	ثانوي	
1.08	2.53	7	دبلوم	
1.37	2.30	12	بكالوريوس فأعلى	
1.12	2.32	189	أساسي فما دون	الدرجة الكلية
0.87	2.23	47	ثانوي	
0.75	2.77	7	دبلوم	
1.13	2.17	12	بكالوريوس فأعلى	

10.3.4. الفرضية العاشرة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (23.4).

جدول رقم (23.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)

للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	3	27.529	9.176	5.880	0.001
	داخل المجموعات	251	391.697	1.561		
	المجموع	254	419.226	-----		
الظروف الاجتماعية	بين المجموعات	3	31.737	10.579	10.339	0.000
	داخل المجموعات	251	256.831	1.023		

		-----	288.568	254	المجموع	
0.000	8.728	13.426	40.278	3	بين المجموعات	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
		1.538	386.109	251	داخل المجموعات	
		-----	426.388	254	المجموع	
0.000	9.597	10.104	30.313	3	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		1.053	264.265	251	داخل المجموعات	
		-----	294.578	254	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (23.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت. وكانت الفروق في جميع أبعاد الدراسة، ولايجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (24.4).

جدول رقم (24.4): نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة

تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح

والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة

أبعاد الدراسة	المقارنات	سيئة	جيدة	ممتازة	مستقرة
الظروف الاقتصادية	سيئة		0.79876*	0.99564*	0.37000
	جيدة			0.19688	-0.42876
	ممتازة				-0.62564
	مستقرة				
الظروف الاجتماعية	سيئة		0.80194*	1.19500*	0.92184
	جيدة			0.39306	0.11991
	ممتازة				-0.27316
	مستقرة				
الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	سيئة		0.29713*	1.07137*	0.64971
	جيدة			0.77423	0.35257
	ممتازة				-0.42166
	مستقرة				

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (24.4) أن الفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة في جميع أبعاد الدراسة كانت بين النزلاء الذين علاقتهم مع الأسرة سيئة وجيدة من جهة، وسيئة وممتازة من جهة أخرى، لصالح النزلاء الذين علاقتهم مع الأسرة سيئة الذين كانت درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتكابهم الجرائم، والآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة عندهم أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (25.4).

جدول رقم (25.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية

والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة

أبعاد الدراسة	العلاقة مع الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الظروف الاقتصادية	سيئة	25	3.12	1.52
	جيدة	62	2.32	1.17
	ممتازة	130	2.12	1.24
	مستقرة	38	2.75	1.20
الظروف الاجتماعية	سيئة	25	3.11	1.40
	جيدة	62	2.30	1.04
	ممتازة	130	1.91	0.93

0.91	2.18	38	مستقرة	الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة
1.52	3.15	25	سيئة	
1.36	2.85	62	جيدة	
1.15	2.08	130	ممتازة	
1.09	2.50	38	مستقرة	
1.37	3.12	25	سيئة	الدرجة الكلية
1.05	2.50	62	جيدة	
0.96	2.02	130	ممتازة	
0.90	2.43	38	بكالوريوس فأعلى	

11.3.4. الفرضية الحادية عشرة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين متغير عدد أفراد الأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام معامل الانحدار المعياري (standardized regression) للعلاقة بين متغير عدد أفراد الأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (26.4).

جدول رقم (26.4): نتائج معامل الانحدار المعياري (standardized regression) للعلاقة بين متغير عدد أفراد الأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

المتغيرات	العدد	قيمة Beta	الدلالة الإحصائية
عدد أفراد الأسرة*الظروف الاقتصادية	255	-0.003	0.968
عدد أفراد الأسرة*الظروف الاجتماعية	255	-0.031	0.634
عدد أفراد الأسرة*الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	255	-0.042	0.514
عدد أفراد الأسرة*الدرجة الكلية	255	-0.031	0.628

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (26.4) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين متغير عدد أفراد الأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

12.3.4. الفرضية الثانية عشرة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين متغير الدخل الشهري للأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام معامل الانحدار المعياري (standardized regression) للعلاقة بين متغير الدخل الشهري للأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (27.4).

جدول رقم (27.4): نتائج معامل الانحدار المعياري (standardized regression) للعلاقة بين متغير الدخل الشهري للأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية

المتغيرات	العدد	قيمة Beta	الدلالة الإحصائية
الدخل الشهري للأسرة*الظروف الاقتصادية	255	-0.059	0.360
الدخل الشهري للأسرة*الظروف الاجتماعية	255	-0.045	0.485
الدخل الشهري للأسرة*الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة	255	-0.071	0.269
الدخل الشهري للأسرة*الدرجة الكلية	255	-0.066	0.307

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (27.4) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين متغير الدخل الشهري للأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

نتائج الفرضية الثالثة عشرة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير مستوى الأسرة الاقتصادي"

لفحص الفرضية الثالثة عشرة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة عللتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير مستوى الأسرة الاقتصادي، كما هو موضح في الجدول رقم (28.4).

جدول رقم(28.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير مستوى الأسرة الاقتصادي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مستوى الأسرة الاقتصادي	المجال
1.44159	2.7500	82	متدن	تأثير الظروف الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجريمة
1.15120	2.1683	155	متوسط	
1.08475	1.9861	18	مرتفع	
1.19689	2.3780	82	متدن	تأثير الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة
0.97808	2.0177	155	متوسط	
1.10131	2.0412	17	مرتفع	
1.19189	2.5175	82	متدن	الدرجة الكلية

0.97290	2.0742	155	متوسط
1.03201	1.9497	18	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (28.4) وجود فروق ظاهرية في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير مستوى الأسرة الاقتصادي، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (29.4):

جدول رقم (29.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير مستوى الأسرة الاقتصادي

مستوى الدلالة	قيمة "ف" المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.002	6.617	10.304	2	20.608	بين المجموعات	تأثير الظروف الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجريمة
		1.557	252	392.427	داخل المجموعات	
			254	413.034	المجموع	
0.044	3.162	3.562	2	7.125	بين المجموعات	تأثير الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة
		1.127	251	282.765	داخل المجموعات	
			253	289.890	المجموع	
0.005	5.345	5.916	2	11.833	بين المجموعات	الدرجة الكلية

		1.107	252	278.940	داخل المجموعات	
			254	290.773	المجموع	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (5.345) ومستوى الدلالة (0.005) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير مستوى الأسرة الاقتصادي كذلك للمجالات، كانت الفروق لصالح المستوى المتدني، بذلك تم رفض الفرضية الثالثة عشرة. تم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق كما هو موضح في الجدول رقم (30.4).

الجدول رقم (30.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الأسرة الاقتصادي

المجال	المتغيرات	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
تأثير الظروف الاقتصادية	متدن	متوسط	0.58172*
	مرتفع	مرتفع	0.76389*
على ارتفاع معدلات الجريمة	متوسط	متدن	-0.58172*
	مرتفع	مرتفع	0.18217
تأثير	مرتفع	متدن	-0.76389*
	متوسط	متوسط	-0.18217
تأثير	متدن	متوسط	0.36031*

0.235	0.33687	مرتفع		الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة
0.014	-0.36031*	متدن	متوسط	
0.931	-0.02343	مرتفع		
0.235	-0.33687	متدن	مرتفع	
0.931	0.02343	متوسط		
0.002	0.44334*	متوسط	متدن	الدرجة الكلية
0.039	0.56788*	مرتفع		
0.002	-0.44334*	متدن	متوسط	
0.635	0.12454	مرتفع		
0.039	-0.56788*	متدن	مرتفع	
0.635	-0.12454	متوسط		

نتائج الفرضية الرابعة عشرة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل "

لفحص الفرضية الرابعة عشرة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل، كما هو موضح في الجدول رقم (31.4).

جدول رقم (31.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل	المجال
1.32220	2.4287	132	مرة	تأثير الظروف الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجريمة
1.28484	2.2150	69	مرتان	
1.14846	2.3772	38	3 مرات	
1.15077	2.0990	16	4 مرات فأكثر	
1.15693	2.2875	132	مرة	تأثير الظروف

0.93973	1.9007	68	مرتان	الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة
0.93802	2.2605	38	3 مرات	
0.83959	1.5844	16	4 مرات فأكثر	
1.14362	2.3404	132	مرة	الدرجة الكلية
0.99802	2.0014	69	مرتان	
0.91677	2.3043	38	3 مرات	
0.89565	1.7773	16	4 مرات فأكثر	

يلاحظ من الجدول رقم (31.4) وجود فروق ظاهرية في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، كما يظهر في الجدول رقم (32.4):

جدول رقم (32.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
تأثير الظروف الاقتصادية على	بين المجموعات	3.097	3	1.032	0.632	0.595
	داخل المجموعات	409.937	251	1.633		

			254	413.034	المجموع	ارتفاع معدلات الجريمة
0.013	3.677	4.084	3	12.251	بين المجموعات	تأثير الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة
		1.111	250	277.639	داخل المجموعات	
			253	289.890	المجموع	
0.057	2.544	2.860	3	8.581	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		1.124	251	282.192	داخل المجموعات	
			254	290.773	المجموع	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (2.544) ومستوى الدلالة (0.057) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل، كذلك للمجالات ما عدا مجال تأثير الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة، وكانت الفروق لصالح مرة واحدة ومن ثم ثلاث مرات، وبذلك تم قبول الفرضية الرابعة عشرة. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق كما هو واضح في الجدول رقم (33.4).

الجدول رقم (33.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل لمجال تأثير الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة

المتغيرات	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
-----------	---------------------	---------------

0.015	0.38676 ⁺	مرتان	مرة
0.890	0.02697	3 مرات	
0.012	0.70313 ⁺	4 مرات فأكثر	
0.015	-0.38676 ⁺	مرة	مرتان
0.093	-0.35979	3 مرات	
0.281	0.31636	4 مرات فأكثر	
0.890	-0.02697	مرة	3 مرات
0.093	0.35979	مرتان	
0.032	0.67615 ⁺	4 مرات فأكثر	
0.012	-0.70313 ⁺	مرة	4 مرات فأكثر
0.281	-0.31636	مرتان	
0.032	-0.67615 ⁺	3 مرات	

مناقشة النتائج، الاستنتاجات والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الظروف الاقتصادية الإجتماعية في إرتفاع معدلات الجريمة بالضفة الغربية وفق استجابات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل فيها وفحص دور مجموعة من المتغيرات وتأثيرها على هذه العوامل، في هذا الفصل سيتم عرض لمجمل نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها كإجابة عن الاسئلة التي طرحت، والتي تمثل مشكلة الدراسة بعد أن تمّت عملية جمع البيانات اللازمة بواسطة أدوات الدراسة، أو التوصل إلى عدد من النتائج التي تمّ على ضوئها وضع عدد من التوصيات.

1.5 النتائج:

يمكن تلخيص نتائج تحليل الدراسة واختبار الفرضيات على النحو الآتي:

1.5.1 مناقشة نتائج السؤال الأول الرئيس:

السؤال الأول الرئيس: ما درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟ للإجابة على السؤال الرئيس الأول لا بد من الإجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: ما درجة تأثير الظروف الاقتصادية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟

من خلال اجراء التحليل الاحصائي تبين بأن هناك الكثير من العوامل الاقتصادية التي أثرت في إرتفاع معدلات الجريمة لدى النزلاء حسب اجاباتهم لفقرات الاستبيان بينها الجدول(2.4)، حيث

أظهرت النتائج ان الظروف الاقتصادية حصلت على درجة متوسطة من حيث تأثيرها بممارسة الجريمة حسب إجابات النزلاء في مراكز الاصلاح والتأهيل بالضفة الغربية حيث بلغ متوسطها الحسابي(2.34) بانحراف معياري (1.27)، وهذا يدل على أهمية الظروف الاقتصادية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة في الضفة الغربية، لقد أظهرت أبرز النتائج أن الفقرة رقم (4) حصلت على أعلى متوسط حسابي (2.55) بانحراف معياري مقداره (1.53) بدرجة متوسطة والتي نصها (شعوري بعدم الرضا عن حياتي الاقتصادية كان له دور في ارتكابي للجريمة)، تلاها المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (1) التي نصها (ضعف الحالة المادية لأسرتي كان له دور في ارتكابي الجريمة) الذي بلغ (2.51) بانحراف معياري (1.55)، وكان أقل متوسط حسابي حصلت عليه الفقرة رقم (11) والتي نصها (حالي الاقتصادية السيئة جعلتني أشعر بأنني عبء على أسرتي الأمر الذي دفعني إلى ارتكاب الجريمة) مما يعني أن عدم قدرة النزلاء على توفير سبل العيش الكريم لأنفسهم ولأسرهم وسوء الاحوال الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة وعدم قدرتهم على مواكبة شؤون الحياة، هي العوامل الاقتصادية الأهم في إرتفاع معدلات الجريمة لديهم، هذا ما أكده (الشراري،2006) في دراسته بعنوان (الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجرائم السرقة بمنطقة الجوف بالمملكة العربية السعودية)، حيث اظهرت النتائج لديه ان أحد أهم الدوافع لارتكاب الجريمة التي حددها ب(السرقة) هو الرغبة في الحصول على المال وعدم توفر العمل الذي يمكن الفرد من توفير مستلزمات الحياة من مأكّل ومشرب وملبس، كما ان دراسة (القحطاني،2010) بعنوان (جرائم القتل: عواملها وأثارها الإجتماعية) اتفقت في نتائجها على ان عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة المالية هي أحد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، كما أن (الحويطي، 1998) في دراسته بعنوان (علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي)، أوضح أن أهم أسباب ارتكاب الأفراد للجريمة واتجاههم لها كان بسبب وقوع الافراد في براثن الفقر وشعورهم بالحرمان.

مما سبق يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء كل من نظرية الصراع التي ترى بأن بعض السياسات التي تتبعها الجماعات، داخل الدولة أو النظام القائم يؤدي إلى شعور الأفراد بحالة من عدم المساواة والحرمان، بالتالي عدم رضاهم عن حياتهم الاقتصادية التي يعيشونها، إضافة إلى أن هذه السياسة تؤدي إلى انتشار الحقد بين طبقات المجتمع التي تتميز بالطبقة القليلة الغنية والطبقة الكبيرة الفقيرة؛ نظراً لما تقوم به الطبقة الغنية من التحكم بالموارد المالية وطريقة توزيعها حسب مصالحها الخاصة مما يؤدي إلى زيادة انتشار الفقر والبطالة وتعرض الأفراد لضغوطات نفسية من الممكن ان تكون دافعاً مهماً لهم لارتكاب الجرائم، بالإضافة إلى النظرية الاقتصادية التي ترى بأن التباين الاجتماعي والفقر يأتي كنتاج من الحرمان وعدم القدرة على تلبية الفرد لحاجاته الأساسية ووجود نظام يستغل الطبقات الفقيرة يكون سبباً في تحول الأفراد من أفراد سويين إلى أفراد قابلين للانحراف وارتكاب الجريمة، هذا ما أكدته نتيجة الدراسة التي أشارت إلى أن أهم العوامل الاقتصادية التي دفعت بالنزلاء لارتكابهم الجرائم هي شعورهم بالحرمان والعوز المادي وتحكم الأقلية الغنية بالأكثرية الفقيرة حيث حصلت هذه الفقرات على نتيجة متوسطة من بين إجابات النزلاء، مما أدى إلى شعورهم بالحقد اتجاه مجتمعاتهم نتيجة عدم وجود العدالة المجتمعية، بالتالي ارتكابهم للجريمة أما لسد احتياجاتهم أو انتقاماً من المجتمع الذي يوزع الثروات والأعمال بشكل غير عادل، كما أكد مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية على أهمية ربط الحرمان في دفع الفرد للجريمة، حيث اتفق كل من (الرائد نائل جمعة والمقدم قدري صوافطة)، بأن الحرمان الذي يشعر به الأفراد بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمرون بها أو شعورهم بالاضطهاد وعدم المساواة من شأنه أن يولد الحقد والانتقام اتجاه المجتمع أو يدفعهم للحصول على احتياجاتهم بطرق غير قانونية.

هذا ما يفسر توسع الجريمة وارتفاع معدلاتها خلال السنوات الأخيرة في المجتمع الفلسطيني مع تزايد الاحتجاجات وارتفاع معدلات الانتحار، بسبب ارتفاع الأسعار وقلة الدخل وانتشار كبير للفقر والبطالة

بين صفوف الشعب، فالمواطن الذي يجد نفسه غير قادر على توفير احتياجاته واحتياجات أسرته قد يصبح مضطرباً ويعاني من ضغوط نفسية كبيرة من الممكن أن تؤدي به إلى تبرير موقفه من ارتكابه للجريمة سعياً منه لتحقيق أهدافه حتى لو كان بطرق غير مشروعة، إضافة إلى ضعف حجم الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية التي قد تكون عامل جذب للشباب الخريجين للعمل بها والتخلص من براثن البطالة، هذا الأمر يعود بنا إلى ما أكده (Robert.Wodson) المشار له في (زواهره، 2009) حيث أشار أن معدلات الجريمة ترتفع عندما تكون البنية الاقتصادية ضعيفة من خلال الأهمال بالمشاريع الاقتصادية، مما يزيد من معدلات البطالة واتجاه بعض الأفراد إلى المساهمة في الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات كمحاولة للتخلص من شعورهم بالتهميش والسلب من حقوقهم والتخفيف من الضغوط النفسية التي يمرون بها، مما يجعلهم أفراد قد تخلوا عن قيمهم وانتمائهم لأوطانهم؛ في ذات السياق أجمع كل من (مديري مركزي إصلاح وتأهيل رام الله وأريحا) خلال اجراء المقابلة على هذه النتيجة حيث أشارا إلى أن عدم شعور الفرد بالرضا عن حالته الاقتصادية وشعوره بالحرمان والفقر وعدم تلبية حاجياته وحاجيات أسرته يجعله أكثر ميولاً لارتكاب الجرائم وأن ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين وما تلاها من ارتفاع في نسبة الفقر والفقراء أثبت أنه كان هناك دور لهذه العوامل في زيادة معدلات الجريمة؛ بالتالي يتضح لنا مما سبق أن إجابات النزلاء عن عدم رضاهم عن حياتهم الاقتصادية، كأحد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب الجريمة تعتبر إجابة منطقية، كذلك الأمر فيما يخص اجابتهم عن أن ضعف الحالة المادية لأسرهم كان له دور في ارتكابهم للجريمة التي حصلت على ثاني أعلى متوسط حسابي، كون الحالة المادية تعتبر جزء لا يتجزأ من الجوانب الاقتصادية هذا ما يفسر حصولها على ثاني أعلى نسبة مقارنة بالفقرات الأخرى، أما فيما يخص الفقرة التي تتحدث عن شعور الفرد بأنه عبء على أسرته جعلت منه مجرماً وحصولها على أقل نسبة يمكن اعتبارها إجابة منطقية أيضاً؛ كونه في حال توفر الظروف المادية الجيدة لدى

الأسرة وقدرتها على توفير احتياجاتها فإن ذلك يُمكنها من دعم باقي أفرادها بما يريدون أو مساعدتهم في تحقيق بعض أهدافهم وتوفير حاجاتهم الأساسية على خلاف العائلات التي تعاني من الفقر ولا تملك قوتها حيث لا يمكنها الاعتماد على نفسها ولا على الفرد الذي يرى بنفسه مسؤولاً عنها سواءً ان كان الأب أو الابن أو الأم، بالتالي هنا يكمن شعور الفرد بكونه عبء على أسرته.

السؤال الفرعي الثاني: ما درجة تأثير الظروف الإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء

مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟

من خلال اجراء التحليل الاحصائي أظهرت النتائج ان الظروف الإجتماعية حصلت على درجة متوسطة من حيث تأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة حسب إجابات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل بالضفة الغربية حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.13) بانحراف معياري (1.07)؛ وبالرغم من انخفاض التأثير فإن ذلك لا يلغي أهميتها وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة في الضفة الغربية لكن ليس بمستوى أهمية الظروف الاقتصادية، حيث أظهر التحليل الاحصائي أن هناك الكثير من العوامل الإجتماعية التي أثرت في إرتفاع معدلات الجريمة لدى النزلاء حسب اجاباتهم لفقرات الاستبيان التي بينها الجدول (3.4)، ان أبرز العوامل الإجتماعية التي أثرت في إرتفاع معدلات الجريمة لدى النزلاء حسب اجاباتهم لفقرات الاستبيان هي الفقرة (8) التي حصلت على أعلى متوسط حسابي (2.56) بانحراف معياري مقداره (1.60) بدرجة متوسطة والتي نصها (عدم وجود عدالة مجتمعية سبب في ارتكابي للجريمة)، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (15) التي نصها (شعوري بسلب حقوقي داخل مجتمعي مثل العمل، التعليم، الترفيه) "دفعني لارتكاب الجريمة" الذي بلغ (2.46) بانحراف معياري (1.60)، مما يعني أن عوامل عدم المساواة الإجتماعية وشعور الفرد بسلب أهم حقوقه من عمل وتعليم وترفيه وتوفير سبل الحياة الكريمة هي أكثر العوامل الإجتماعية تأثيراً في ارتكابه للجريمة

وهذا ما يفسر شعوره بالحرمان والحاجة، فيما كانت الصحبة السيئة والتشؤنة في بيئة غير سوية هي العوامل التي تلت هذان العاملين من خلال النتائج حيث حصلت الفقرة رقم (13) والتي تنص على أن (الصحبة السيئة أحد العوامل التي دفعتني لارتكاب الجريمة) على الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (1.55)؛ وفيما يخص أقل نسبة فقد حصلت الفقرة رقم (7) على أقل متوسط حسابي حيث بلغ (1.77) بانحراف معياري (1.158) التي تنص على أن (السمعة السيئة لعائلتي سبب في ارتكابي للجريمة).

انطلاقاً من هنا نرى من خلال دراسة كل من (عبدالله، 2011) بعنوان (العوامل الإجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة) و(دراسة (الشراري، 2006) بعنوان (الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجرائم السرقة بمنطقة الجوف بالمملكة العربية السعودية) حيث أكدوا على أن عدم وجود عدالة مجتمعية والشعور بالسلب والحرمان من الحقوق في المجتمع هي أهم العوامل التي تؤثر في ارتفاع الجريمة، نستنتج من هذه النتيجة أن عدم وجود تحقيق العدالة بين أفراد الشعب الواحد يعني ازدياد شعور الفرد بالظلم والاضطهاد مما يولد لديه كره اتجاه المجتمع الذي يعمل بنظره على غرس العدوة بين أفرادها مما يولد الإساءة بينهم وممارستهم للسلوكيات غير المرغوب بها فيما، كما أن التجاهل المستمر من قبل صناع القرار والجهات المختصة في تحقيق العدالة الإجتماعية بالتغاضي عن هذه الحالة مع ارتفاع الظروف الاقتصادية السيئة وعدم قدرة الافراد على توفير أقل احتياجاتهم من صحة وتعليم ومأكل وملبس؛ يعني ان الجريمة سترتفع بشكل مستمر ونسبتها ستزيد مع مرور الأيام بسبب شعور الفرد بسلب حقوقه المشروعة رغم حاجته الماسة إليها مما سيزيد لديه من الرغبة في الانتقام من هذا المجتمع من خلال ارتكاب أفعال منافية لقيمه ومبادئه، بالتالي سيجد مبرراً للجرائم التي يرتكبها وهو محاولة تحصيله لحقوقه المشروعة حتى لو كانت بطرق غير مشروعة، ترتبط هذه النتيجة مع نظرية الانومي التي يمكن ربطها بحالة شعور الفرد بغياب العدالة المجتمعية وسلب أهم حقوقه من

عمل وتعليم وترفيه، مما يؤدي إلى تعرضه لضغوطات سواءً على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي وبالتالي امكانية خروجه عن الأهداف البنائية التي يضعها المجتمع بسبب شعوره باللامعيارية ودخوله بحالة من انهيار القيم الإجتماعية التي تحكم سلوكه وبالتالي امكانية توجهه لارتكاب سلوك مخالف لقيم المجتمع لتحقيق أهدافه المتمثلة في (التعليم، العمل، العلاقات الإجتماعية، جمع المال)، من هنا تتوضح فكرة الانومي في خروج الفرد عن النظم التي تربي عليها وارتبط بها في مجتمعه نتيجة فشله في تحقيق أهدافه بطرق مشروعة نتيجة اختلال التوازن بين الأهداف والوسائل بحيث يعزى سبب هذا الاختلال إلى المؤسسات الرسمية والغير رسمية في المجتمع التي تعمل على تعميق شعور الفرد بعدم وجود عدالة مجتمعية وعدم وجود توزيع عادل للأعمال والأموال والفرص، بالتالي يلجأ الفرد إلى تحقيق رغباته بطرق غير مشروعة، هنا نلاحظ ان دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية خارج نطاق الأسرة اقوى على الفرد تأثيراً، حيث أن هذا التأثير هو ما دفع الفرد لممارسة الجريمة؛ تماماً كما يحصل مع بعض الأفراد عند انتهاء مراحلهم التعليمية بتفوق وابدأون بالبحث عن العمل مما يدفعهم لمواجهة واقع البطالة وانتشار الوساطة والمحسوبية وتقشي الفساد، إضافة إلى عدم اهتمام المؤسسات الرسمية بمتطلبات المواطنين كما تدعي فرغم وجود العديد من الخطط الا انها تواجه في حيولة التنفيذ مما جعل هذه المؤسسات مساهماً مهماً في انتشار الجريمة في الضفة الغربية، هذا ما تم تأكيده في جميع المقابلات التي جرت مع مدراء المراكز حيث أكدوا على دور وأهمية المؤسسات في ممارسة الفرد للجريمة لذا كانت توصيتهم باهتمام هذه المؤسسات بالأفراد داخل المجتمع والبدء بتطبيق الخطط التتموية وتوفير فرص العمل وتأهيل المواطنين بما يتناسب مع قدراتهم ومواقعهم حتى يساهموا جنباً إلى جنب مع المؤسسات الشرطة في الحد من الجريمة.

أما فيما يخص العاملين اللذان يتحدثان عن رفقاء السوء والتنشئة في بيئة سيئة فإن دراسة (الشراري، 2006) بعنوان (الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجرائم السرقة بمنطقة

الجوف بالمملكة العربية السعودية)، أوضحت أن نسبة كبيرة من الأفراد الذين تم استخدامهم كعينة للدراسة اجابوا ان رفقاء السوء هم من أهم المحفزين لهم لارتكاب الجريمة، واتفقت مع هذه النتيجة (النجداوي، 2003) بدراستها (الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن) حيث أشارت أن هناك أهمية كبرى لما تقوم به جماعات ورفقاء السوء ومدى ارتباطها بالسلوك الجرمي المنحرف، هذا ما يفسر قول (نارد) أن الإنسان لا يولد مجرماً بل يتأثر بتصرفات الآخرين، ويكتسب سلوك الانحراف نتيجة لتقليدهم، كما ويفسر وجود مناطق تشتهر بانتشار الجريمة أكثر من غيرها وتتشكل فيها جماعات تمارس نوع محدد من الجرائم .

كذلك وجود ارتباط ما بين الجريمة وأنماط البيئة السكانية المتدنية وسوء التنشئة، فقد أوضحت نتائج دراسة (البلوشي، 2003) التي حملت عنوان (العلاقة بين جرائم النساء وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية) أن معظم النزيلات اللواتي تم التعامل معهن كعينة لإجراء دراستها يعانين من وجودهم في بيئة سيئة التنشئة دفعت بهم لارتكاب الجريمة، هنا نرى مدى ارتباط هذه النتيجة في نظرية التعلم الاجتماعي التي تقوم على أن الجريمة (سلوك متعلم وليس سلوكاً اجتماعياً موروثاً)، من هنا يمكننا التأكيد على أهمية دور رفقاء السوء في تعليم الأفراد لطرق ارتكاب الجريمة واختلاف أنماطها وتأثيرهم بأقرانهم، أن هذه العملية تحدث نتيجة العلاقات الحميمة التي تجمع بينهم وتواجههم سوياً لفترات طويلة إضافة إلى غياب الرقابة الأسرية على ابنائها وقرب العمر مما يهيئ للفرد ان صديقه يتفهمه أكثر من أي شخص آخر وقادر على إفادته، بالتالي تصبح هنا الامكانية الأكبر في اتجاه الافراد لارتكاب الجريمة مع رفقاءهم السيئين اما لتقليدهم أو لتأكيد مدى ارتباطهم بهم وتدعيم الثقة فيما بينهم، كما أشارت (النجداوي، 2003) بدراستها بعنوان (الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن) أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجريمة ونمط البيئة السكانية المتدنية التي يعيشها الفرد.

هذه النتيجة يدعمها مدراء مراكز اصلاح وتأهيل الضفة الغربية حيث ان وجهة نظرهم كانت بأن للرفقاء والصحة السيئة والبيئة الخارجية دور كبير في ممارسة الجريمة، قد يكون هذا الدور أهم من دور الأسرة، أما من وجهة نظرهم ان دور الأسرة يكون مهما في حال كانت قوية في تنشئتها لأبنائها فهنا يكون انحرافهم اقل من انحراف الابناء في الاسر التي تنشئهم تنشئة سيئة.

من هنا يمكننا القول والإجابة عن السؤال الأول الرئيس بأن درجة تأثير الظروف الاقتصادية جاء أعلى تأثيراً من الظروف الإجتماعية، نظرا لما أظهرته نتائج الدراسة من إرتفاع معدلات الجريمة الاقتصادية عنها اجتماعيا بالضفة الغربية؛ حيث يعود لانتشار البطالة والفقر وتأثيرهما في المجتمع وأفراده، مما جعل فئة كبيرة منهم تلجأ لممارسة جرائم السرقة والاتجار أو ادمان المخدرات حيث تعد هاتين الجريمتين من أكثر أنواع الجرائم المنتشرة بين النزلاء فمعظم النزلاء الذين سجنوا على خلفيات سرقة كانت لهم سوابق في تعاطي المخدرات أو العكس وفق ما وضحه جميع مدراء مراكز الاصلاح والتأهيل خلال المقابلة، فقد اتفقوا بأن هاتين الجريمتين هما الأكثر انتشاراً في المجتمع الفلسطيني، هنا كان من الصعب أن نقوم بتحديد جريمة المخدرات ان كانت ذات طبيعة إجتماعية أو ذات طبيعة اقتصادية ولكن ما يمكننا أن نجزم به أنها تأتي كنوع من التفريغ في أوساط الشباب أو الهرب من الظروف الاقتصادية التي يمرون بها وما تلحقه من تأثير في ظروفهم الإجتماعية من ناحية تأثيرهم بشكل أكبر برفقاء السوء وشعورهم بعدم عدالة المجتمع وتوفيره الأمن والأمان للمواطن كما يجب، هذا ما اتفقت معه كل من دراسة (النجداوي، 2003) بعنوان (الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن) بأن السرقة هي أعلى الجرائم المرتكبة في الأردن، قد يعود السبب في ذلك إلى التقارب في الأحوال المعيشية بين البلدين .

لكن ما يمكننا تأكّيده أن جميع مدراء المراكز قد أشاروا أن العوامل الإجتماعية تعد الأكثر تأثيراً على النزلاء والدافع الرئيسي لارتكابهم الجريمة وتبريرها؛ وارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاقتصادية خاصة في ظل الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني واتباع الاحتلال لسياسة التضييق الاقتصادي من خلال اغلاق المعابر وزيادة الحواجز ووضعه للعراقيل الاقتصادية أمام المؤسسات الرسمية المتمثلة بوزارات (العمل، الاقتصاد، الزراعة، الصناعة...) مقابل تسهيلها لدخول المخدرات والأسلحة الغير شرعية ودفعتها بالعملاء للتخريب بين أوساط الشباب مما جعلهم ينحدرون في مستنقع الجريمة، حيث تعاطي المخدرات والاتجار بها والاتجار بالسلح تحت غطاء الاحتلال ودعمه لهم، رغم ما نجده أن هذه النتيجة تختلف مع دراسة (القحطاني، 2010) بعنوان (جرائم القتل: عواملها وأثارها الإجتماعية) حيث تشير نتائج دراسة أن العامل الاجتماعي هو الأهم والدافع الأكبر لارتكاب الجرائم من العامل الاقتصادي.

1.2.5 مناقشة نتائج السؤال الرئيس الثاني:

ما الآثار الناجمة عن إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية؟ من خلال اجراء التحليل الاحصائي تبين أهمية الآثار الناجمة عن ممارسة النزلاء في مراكز التأهيل والاصلاح بالضفة الغربية للجريمة، حيث أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي كان (2.40) بانحراف معياري (1.28)، هذا يدل على أن الآثار الناجمة عن إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية جاءت بدرجة متوسطة، كما أن النتائج في الجدول رقم (4.4) تشير أن الفقرة رقم(1) بعنوان " فقدان العمل " حصلت على أعلى متوسط حسابي (2.70)، يليها فقرة رقم (15) بعنوان " فقدان للتوازن النفسي " بمتوسط حسابي (2.57).تلاه المتوسط الحسابي الذي يتعلق بالفقرة (6) التي نصها (التأثير على مكانتي الإجتماعية) حيث بلغ (2.56) بانحراف معياري

(1.59)؛ فيما حصلت الفقرة رقم (8) بعنوان " ادماني على المخدرات " على أقل متوسط حسابي

(1.94)، يليها الفقرة رقم (9) بعنوان " ادماني على شرب الكحول " بمتوسط حسابي (1.97).

مما يعني أن أهم الآثار الناجمة عن ممارسة النزلاء للجريمة هي آثار نفسية تثير المخاوف لدى النزلاء بفقدانهم لأعمالهم والتأثير على مكانتهم الإجتماعية بين الناس مما يفقدهم ثقتهم بأنفسهم، حيث أن هذا الأمر يدور حول عملية الوصم التي يلصقها الناس على النزلاء بعد ممارستهم للجريمة مما ينمي لديهم هذه المخاوف ويترك فيهم أثراً نفسية كبيرة تعمل على تقمصهم للدور الجرمي واعادتهم لممارسة الجريمة نتيجة لعدم وجود رعاية لاحقة لهم أو تهмиشهم من قبل المجتمع وعدم وجود أي إسناد اجتماعي رسمي أو غير رسمي للتعامل معهم، بحيث تعمل هذه الصفة التي يلحقها المجتمع بالنزلاء على ترك آثار سلبية لديهم تتمثل بالخوف من عدم اعادة اندماجهم في المجتمع وعدم تقبل الآخرين لهم بسبب ارتكابهم سلوك منحرف حتى لو كان لمرة واحدة فقط حيث يواجهون مجتمع لا يتقبلهم ويرفض تشغيلهم أو التعامل معهم، مما يعزز في فقدانهم لتوازنهم النفسي وثقتهم بأنفسهم، بالتالي تدني مكانتهم الإجتماعية بين الأفراد ونظر بعض الافراد لهم بنظرة كراهية أو دونية أو اظهار عدم الثقة بالنزلاء بعد الافراج عنه عند التعامل معه أو عدم التواصل معه نهائياً، بهذه الحالة يفضل النزلاء الرغبة بالانعزال عن المجتمع مما يسبب له حالة نفسية سيئة أو يؤدي به الأمر إلى العودة للجريمة مرة أخرى حتى لو لم تكن رغبة النزلاء في الاساس العودة للجريمة التي ارتكبوها، لكن هذه الآثار وما تتركه من مشاعر سلبية وصعوبة التقبل الاجتماعي الذي قد يلقيه النزلاء تجعل منه شخصاً يتقمص الدور الذي التصق به، فالوصمة تعتبر صفة مؤثرة جدا في نفسية الفرد وزيادة كرهه للمجتمع الذي ينتمي إليه، بالتالي قد تكون سبباً رئيسياً في اعادة ارتكابه للجرائم أو تعريض نفسه للأذى .

تتفق هذه النتيجة مع نظرية الوصم بحيث يرى رواد هذه النظرية تاننبوم (Tannenbaum, 1938)

أن ما يؤدي إلى وجود المجرم هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون، فالصاق صفة الانحراف والاجرام

لشخص ما يجعل ذلك الشخص يتصرف وفقا لما الحق به، فبرأيه أن الشخص المجرم هو شخص لا يختلف عن غير المجرم؛ لكن التركيز والتهويل والمبالغة في تصوير الشيء الذي يشير به الناس إليه يخلق داخله هذه السلوكيات ويتجه كثير من النزلاء المفرج عنهم إلى الانحراف والجريمة بسبب تلك النظرة والانطباع الاجتماعي الذي تكون ضدهم، فيزيدهم ذلك انحرافا عن المجتمع.

كما أن هذه النتيجة تتفق مع ما يراه الرائد نائل جمعة مدير مركز اصلاح وتأهيل رام الله حول سؤال المقابلة ان كانت نسبة العودة للجريمة بعد انتهاء المحكومية كبيرة، ولماذا؟ حيث أكد على هذا الأمر وأشار أن ذلك يعود إلى طبيعة ثقافة المجتمع الذي ننتمي إليه الذي يعمل على الحاق انتكاسة لدى النزير بسبب وصمة العار التي يلحقونه بها، بالرغم من العلاج والرعاية التي يلاقيها داخل المركز والمحاولات في اصلاحه، إلا أنه يفتقد ذلك خارج المجتمع فلا يجد أي رعاية لا من الاهل ولا من الوزارات المختصة التي من المفترض ان تتعاون جميعا لمواجهة الجريمة وعلاج النزلاء ومتابعتهم اللاحقة مما يؤدي إلى عودة النزير للجريمة، كما أن العقيد قدري صوافطة مدير مركز واصلاح أريحا يرى أن عدم وجود برامج رعاية لاحقة وبيئة إجتماعية حاضنة للنزلاء بعد الافراج عنهم يساهم في عودتهم للجريمة ويرتب عليهم آثار نفسية سيئة تؤثر عليهم بعد ممارستهم للجريمة.

1.3.5 مناقشة نتائج السؤال الثالث الرئيس والفرضية:

السؤال الثالث الرئيس: هل يختلف تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الديانة، مكان السكن، المهنة، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأُم، العلاقة مع الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، مستوى الأسرة الاقتصادي، عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل)؟ (الإجابة عن هذا السؤال تمثل الإجابة عن الفرضية الرئيسية الوحيدة؛ وهي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغيرات الدراسة التي كانت نتائجها على النحو الآتي:

النوع الاجتماعي " الجنس": (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في إجابات افراد عينة الدراسة على درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، كانت الفروق في بعدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية لصالح الذكور؛ ذلك لكون الذكور هم الفئة الأكثر تأثراً بالظروف المحيطة بهم؛ كون المجتمع الفلسطيني يعتبر مجتمعاً ذكورياً يفرض على أفراد الذكور تحمل المسؤوليات الغير مطلوبة من الإناث مثل توجيههم لسوق العمل لتوفير لقمة العيش باعتبارهم المعيل

الأساسي للأسرة، هذه الامور ليست مفروضة على الإناث إضافة إلى احتكاك الذكور بالمجتمع الخارجي أكثر من الاناث مما قد يولد لهم بعض المشاكل والتحديات التي تفرض عليهم مواجهتها، إضافة إلى كون الذكر يتمتع بحريه أوسع وليست محدودة مقارنةً بالإناث اللواتي يتمسكن بالأخلاق أكثر خوفاً من المجتمع، إضافة إلى ما سبق غالباً ما تكون الإناث مراقبة من ولي امرها بالتالي يكون تمسكها بالعادات والتقاليد أكثر من الذكور ولأن نظرة المجتمع لهن تكون مختلفة وهناك واجبات وقواعد يجب عليها اتباعها، بالتالي الانثى دائماً تكون في محط انظار الجميع فتكون مقيدة اما الذكر فلا يوجد من يراقبه أو يحاسبه؛مما يعني اندماجه بالمجتمع بحرية أكثر مما يعرضه لممارسة الجرائم بشكل أسهل؛بالتالي تكون الفرضية قد رفضت.

وهذا ما تتفق معه دراسة كل من دراسة (عبد الله، 2011) بعنوان "العوامل الإجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة" و دراسة (Woltqan,1980) بعنوان "دوافع جريمة القتل في مدينة فلادلفيا الأمريكية" حيث أشارت هذه الدراسات أن الذكور المرتكبين للجرائم أكثر من الإناث، وأن المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني له دور كبير في زيادة نسبة المجرمين والجرائم.

الفئة العمرية:(لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغيرات العمر).

تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في إجابات أفراد عينة الدراسة على تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر،هذا يعني أن تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى النزلاء في مراكز الاصلاح بالضفة الغربية

يختلف باختلاف عمر النزير مما يعني رفض الفرضية، حيث يكون التأثير الأكثر في الفئات ذو الأعمار الشابة من جيل (25-32) عن غيرها من الفئات العمرية، حيث بلغت نسبة هذه الفئة (34.9%) من معدلات استجابة النزلاء لهذا المتغير، يعود السبب في إرتفاع هذه النسبة إلى كونها أكثر الفئات خروجاً لسوق العمل وانغماساً في الحياة الاقتصادية للمجتمع؛ نظراً لما هو مطلوب منهم من توفير لقمة العيش لعائلاتهم والمسؤوليات الموكلة لهم، إضافة إلى أن هذه الفئة هي فئة الخريجين الجامعيين الذين يبدأون بالبحث عن فرص العمل، بالتالي ان ما يواجهونه من تحديات اقتصادية في المجتمع الفلسطيني من انتشار للفقر والبطالة وشح للموارد والاستثمارات إضافة إلى المواجهات المستمرة مع سياسيات الاحتلال الاسرائيلي الرامية إلى تضيق الخناق على تحركاتهم اتجاه سوق العمل والاعلاقات المستمرة بين الطرق، جعلهم الفئة الأكثر تضرراً، هذا يعني امكانية ممارستهم للجريمة كمأولة منهم لتحقيق رغباتهم وتحقيق مستويات معيشية أعلى، والتخلص من الضغوطات النفسية التي يواجهونها بسبب حاجتهم لجلب المال وتحقيق ذاتهم ودعم أسرهم خاصة بهذا العمر، هذا ما تتفق معه عدة دراسات منها دراسة (Woltqan,1980) بعنوان "دوافع جريمة القتل في مدينة فيلادلفيا الأمريكية"، حيث أشارت نتائجها ان أغلب مرتكبي الجرائم الذين جرت عليهم الدراسة تتراوح أعمارهم بين (21-30) عام، كون المجرمين من ذوي الدخل الضئيلة؛ حيث شكل العامل الاقتصادي أحد أهم الدوافع الرئيسية لارتكابهم الجريمة، وأن نسبة الجريمة ترتفع لدى الأشخاص المنحدرين من بيئات فقيرة نسبياً حيث تتشكل في بيئتهم ثقافة خاصة في ممارسة العنف والعدوان، كما اتفقت مع هذه النتيجة دراسة (البلوشي، 2003) بعنوان "الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن"، حيث أظهرت نتائج دراستها أن غالبية أفراد الدراسة هُنَّ من الفئة الشابة تحت سن (30 عام)، كما أوضحت أن السبب هو حصول العينة على مستوى تعليمي منخفض، وتدني في المستوى الاقتصادي؛ هذا يعني أن هناك ارتباط وثيق بين المستوى التعليمي المنخفض وعمر الفرد وانخفاض المستوى

الاقتصادي، بحيث يعتبر هذا الثالث مؤثر سلبي على ممارسة الجريمة من قبل الفرد، إضافة إلى هذه النتيجة نجد أن دراسة (الشراري، 2004) بعنوان "أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث"، قد اتفقت معها حيث أظهرت النتائج المتعلقة بدراسة الشراري أنه كلما ارتفع عمر الحدث ارتفعت معه نسبة انحرافه وارتكابه للجريمة، يمكن أن يعود السبب لكونه بدأ بالانتقال من مرحلة المراهقة "حدث" إلى مرحلة الشباب التي يرى نفسه بها بأنه قد أصبح مستقلاً بقراره، هنا يكون تأثير رفقاء السوء أكثر من تأثير الأسرة، إضافة إلى بداية انغماسه بمحيطه بشكل جدي أكثر مما كان عليه في السابق.

المؤهل العلمي: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي).

تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في إجابات أفراد عينة الدراسة على تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ممارسة الجريمة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، هذا يعني أن درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تتشابه عند جميع النزلاء مما يعني قبول الفرضية، على الرغم من اختلاف هذه الإجابة مع العديد من الدراسات التي تؤكد أهمية المؤهل العلمي وتأثيره في ارتكاب الجرائم وإرتفاع معدلاتها مثل دراسة (القحطاني، 2010) بعنوان "جرائم القتل: عواملها وأثارها الاجتماعية" التي أشارت ان الجريمة ترتفع لمن هم في الغالب من ذوي المستوى التعليمي الأمي الذي لا يقرأ ولا يكتب فهم الأكثر تأثيراً فيما يمر به المجتمع من ظروف اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى دراسة (البراك، 2010) بعنوان " دور العوامل الاجتماعية في تحديد

أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية " التي أكدت دور المستوى التعليمي للفرد في إرتفاع الجريمة واختلاف أشكالها فتختلف نوعية الجريمة من الشخص الأمي مثلا عن الشخص المتعلم، فالأمي من الممكن أن يلجأ لارتكاب جرائم السرقات البسيطة أو تعاطي المخدرات، بينما يكون المجرم ذو المستوى التعليمي أعلى قدرة على ارتكاب جرائم ذات اشكال ومستويات عليا كتصنيع المتفجرات أو كممارسة جريمة التزوير والنصب والجرائم المالية تبعاً لخبرته العلمية، كما أكدت دراسة (البكر، 2004) بعنوان "العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية نفس النتيجة أن هناك تأثير مهم للمؤهل العلمي في ارتكاب الجرائم، هنا يمكننا القول أن ما خرج به كل من البراك والبكر في دراستهما يؤكد نتيجة تلك الفرضية، حيث يؤكد البراك أن المتعلم وغير المتعلم يمارسون الجريمة وإن ما يختلف بينهم هو نمط الجريمة وشكلها؛ هذا يعني أن النتائج ما بين الدراسة الحالية ودراسة البراك متشابهة إلى حد ما في هذا الجانب كون القائمين على الدراسة ينتمون إلى نفس البيئة ويعيشن نفس الظروف تقريباً من ظلم واضطهاد، لكن ما يختلف بينهما هو وجود خصوصية للمنطقة الفلسطينية بحيث يكون هناك دور للشخص المتعلم وغير متعلم بممارسة الجريمة بسبب الظروف السيئة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وعدم وجود فرص كبيرة للعمل الملائمة للفئة المتعلمة بسبب السياسة التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي وإرتفاع مستوى الفقر، جميعها أسباب تدفع بالأفراد لممارسة الجريمة لسد بعض احتياجاتهم الأساسية للبقاء على قيد الحياة، كما أنها تختلف مع دراسة (الشراري، 2004) بعنوان "أثر العوامل الإجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث"، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن للمدرسة والتعليم دور مهم في بناء الحدث وتطويره وصقل شخصيته .

الحالة الإجتماعية: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية).

من خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية، مما يدل على رفض الفرضية ؛ يعني ذلك ان هناك فروق في درجة تأثير كل من الظروف الاقتصادية و الإجتماعية على إرتفاع معدلات الجرائم بالضفة الغربية وفق استجابة النزلاء (المتزوجون عن الغير متزوجون" أعزب ، مطلق، أرمل")، حيث أشارت نتائج الدراسة ان نسبة النزلاء في مراكز الاصلاح والتأهيل بالضفة الغربية (المتزوجون) أعلى من (الغير متزوجون) حيث بلغت نسبتهم (50.6%) مقابل (38.4%) للعازبين، يعزى السبب في ذلك إلى المسؤولية التي تقع على عاتق المتزوجون في توفير لقمة العيش لأبنائهم ومحاولة توفير حاجيات أسرهم الأساسية وتحقيق رغباتهم وسبل العيش الكريم وتوفير (المسكن والملبس والمأكل والتعليم) المناسب لهم، أو حتى رغبتهم في توفير متطلبات غير أساسية لأسرهم مثل الذهاب للتنزه أو زيارة الأقارب والسفر كنوع من أنواع التخلص من ضغوط الحياة الصعبة تجعلهم يعانون من ضغوط أكثر من تلك التي يعاني منها العازبون، كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الضفة الغربية والتي تم ذكرها والتطرق لها في الفصول السابقة لهذه الدراسة قد تكون سببا في اتجاه هذه الفئة من الأفراد لارتكاب الجرائم هرباً من البطالة والفقر أو بسبب شعورهم بالسلب والحرمان من أبسط حقوقهم، إضافة إلى ما يعانونه من ضغوط نفسية ومواجهة مجتمع غير عادل وغير منصف جميعها أسباب تدفع بهم لارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم، فتكون إما جرائم تهدف لتوفير احتياجاتهم الخاصة واحتياجات أسرهم مثل توجههم لجرائم السرقة والنصب

والاحتياط، أو بهدف الهروب من الواقع المرير والضغوطات النفسية مثل الاتجاه لجرائم تعاطي المخدرات .

الديانة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغيرات الديانة.

من خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير (الديانة)، مما يشير إلى رفض الفرضية، يؤكد هذا اختلاف عدد النزلاء المسلمين عن النزلاء المسيحيين حيث بلغت نسبة المسلمين (96.5%) من نسب النزلاء الخاضعين للدراسة، يعزى ذلك لكون المسلمين يشكلون العدد الأعلى من سكان الضفة الغربية، إضافة إلى لجوء الأقلية المسيحية إلى الاحتكام لقوانين الكنيسة وتعليماتها الصارمة وارتباطهم في مؤسسات إجتماعية خاصة بهم تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والإجتماعية التي تحدث عندهم بعيداً عن أعين القضاء والاجهزة الامنية، كما أنه يجدر الإشارة إلى أن الأقلية المسيحية الموجودة في الضفة الغربية تعتبر من أصحاب الأموال والطبقة الغنية مما يساهم في الحفاظ على اسمائهم ومكانتهم في المجتمع لذلك لا يمارسون الجريمة الظاهرة للعيان، إضافة إلى ان الفئة التي تنتمي للديانة المسيحية باعتبارها أقلية تتخفف لديهم الجريمة بسبب عدم رغبتهم الخوض بمشاكل هم بغنى عنها وان لا داعٍ لديهم سوى انفسهم، كما أن مساندهم لبعضهم في أعمالهم وتوفير احتياجاتهم كلها عوامل تمنعهم من ممارسة الجريمة .

مكان السكن: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن.

من خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير (السكن) " المدينة، القرية، المخيم"، مما يشير إلى قبول الفرضية، هذا يعني أنه لا تأثير لمكان السكن فيما يخص درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إرتفاع معدلات الجريمة في الضفة الغربية وفق استجابة النزلاء للدراسة، رغم اختلاف هذه النتيجة مع دراسة (القحطاني، 2010) بعنوان "جرائم القتل: عواملها وأثارها الاجتماعية"، و(دراسة البراك، 2010) بعنوان "دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية"، حيث أوضحت نتائج دراساتهم ان إرتفاع معدلات الجرائم في المدن تكون أعلى منها في المناطق الأخرى مثل القرى؛ يعزى ذلك إلى كون المدن تعد الأكثر ازدحاما والأكثر تنوع بين السكان وثقافتهم، كما ان هذه النتيجة مخالفة لما يمر به المجتمع الفلسطيني في عملية تطوره حيث أن تطور المدن فيه لا سيما في محافظات الضفة الغربية وزيادة عدد سكانها بسبب لجوء سكان القرى والمخيمات لها بحثاً عن فرص عمل أكبر ومستويات تعليم أعلى الامر الذي ساهم في انتشار الجرائم بسبب المغريات التي يحصل عليها الأفراد في المدن مثل انتشار المخدرات وكثرة الأماكن التي تسهل عمليات السرقة والسطو، إضافة إلى الاختلاط برفقاء السوء بسبب وجود أماكن أكثر انفتاحاً عن تلك الموجودة بالقرى ولا تخضع لأي رقابة تذكر، إضافة إلى ابتعاد الأفراد عن الاعراف والتقاليد والتربية الدينية، مما يؤكد تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية عليهم بسبب تغير مكان السكن بالتالي إرتفاع معدلات الجرائم؛ هذا ما يرتبط بالبعد الثقافي للجريمة حيث أن اختلاف

الثقافات المتواجدة في البيئة المحيطة للفرد قد تكون عامل كبت تعمل على الحد من قدراته وإمكاناته لما يسعى إليه من مستوى معيشي أو تعليمي أفضل مثل انتشار ثقافة الفقر أو انتشار ثقافة الزواج المبكر لدى الفتيات التي تمنعهم من الحصول على مستوى تعليمي مرتفع، أو ثقافة التسرب من المدارس لدى المراهقين بتبرير امكانية توجيههم إلى سوق العمل وحصولهم على أجور مادية، كذلك انتقال الفرد من الريف إلى المدينة واختلاف الثقافة فيها عن الثقافة التي اعتاد عليها، بالإضافة إلى تواجد أفراد من ثقافات مختلفة قد تؤدي للوقوع في الانحراف والجريمة.

كما أن هذه النتيجة لا تتفق مع كل من نظرية الأنومي ونظرية التفكك الاجتماعي، بحيث تقوم نظرية الأنومي على أساس ان اختلاف مكان السكن ونوعيته والانتقال من مجتمع القرية المحافظ "آلي" إلى مجتمع المدينة المتقدم "صناعي" حيث يرى (دوركهايم) ان التصدع أو فقدان المعايير نتيجة الانتقالين هذه المجتمعات قد يؤدي إلى فقدان الأفراد لمعاييرهم الاجتماعية، وحصول حالة الاغتراب المجتمعي، بالتالي فقدانهم للضوابط الاجتماعية التي نشأوا عليها، هذا ما يفسر إرتفاع الجرائم في المدن واختلاف أنماطها .

فيما تقوم نظرية التفكك الاجتماعي على أن المجتمعات الريفية " القرى" يسودها نوع من الترابط الاجتماعي ويشعر فيها الفرد بشيء من الاستقرار والأمان على خلاف تلك المجتمعات الحضرية والمليئة بضجيج المدينة؛ لذلك ارجع الظاهرة الاجرامية إلى التفكك الاجتماعي حيث بين أن التفكك يضرب البنية النفسية والعضوية للفرد داخل جماعته ويفقده الاندماج والانتماء.

وقد أكد صحة هذه النظرية وتأثر متغير السكن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في إرتفاع معدلات الجريمة لدى النزلاء في الضفة الغربية المقدم (قدي صوافطة/ مدير مركز اصلاح وتأهيل أريحا) خلال المقابلة التي أجريت معه أن المدن هي أكثر المناطق انتشارا للجريمة، يعزى ذلك

لعدم وجود روابط عائلية وإجتماعية تجمع سكان هذه المناطق وإرتفاع التعداد السكاني وعدم اللجوء لرجال الاصلاح لحل المشاكل كما هو في القرى والمخيمات، تتفق مع هذه النتيجة (البرقاوي، 1995) بدراستها بعنوان " أثر العوامل الإجتماعية في الدوافع لارتكاب الجريمة"، حيث أشارت نتائج دراستها أن الجريمة ترتفع في المدينة عما هي في القرى.

بينما رأى كل من الرائد (نائل جمعة/ مدير مركز اصلاح وتأهيل رام الله) و العقيد(محمد تيم/ مدير مركز اصلاح وتأهيل الخليل) ان الجريمة ترتفع بالقرى أكثر نظرا لقلة فرص العمل وإرتفاع البطالة، إضافة إلى ضعف الروابط الاسرية وعدم ممارستها لدورها الرادع كما في السابق نتيجة التفسخ الاسري وانتقال الابناء إلى البحث عن الاستقرار والاستقلال في مناطق أكثر حيوية، بهذا السياق نرى أن دراسة (الرابي، 1994) بعنوان (العوامل الأسرية للجريمة/ دراسة ميدانية) تتفق مع نتيجة الرائد نائل جمعة حيث تشير في نتائجها أنه كلما تم الابتعاد عن المدينة ازدادت الجرائم المرتكبة نظراً لتأثرها بالقيم الإجتماعية السائدة.

المهنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المهنة.

من خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية فيما يخص متغير (المهنة)، حيث أظهرت النتائج رفض الفرضية مما يعني وجود تأثير مهم وكبير في نوع المهنة التي يقوم بها النزلاء، فقد تبين من خلال النتائج ان 49.0% من النزلاء الذين ارتكبوا الجرائم هم من (العمال) أي الفئة التي تعد أكثر

الفئات تهميشاً في المجتمع الفلسطيني سواءً على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى الحقوقي تحديداً وأن المجتمع الفلسطيني يفتقد لقوانين حماية العمال وتأمينهم، اقصد هنا عمال الورشات البنائية أو الحرفية الذين يشكلون العدد الأكبر من أفراد المجتمع الذين ينتمون لهذه المهن حتى ولو كانوا من حملة الشهادات العلمية الكبرى، يعود ذلك نظرا لشح الوظائف الرسمية الحكومية وغياب فرص العمل التي تتيح لهم العمل في مجال دراستهم مما يؤول بهذه الفئات إلى البحث عن مصدر للرزق في الورشات والمقاولات رغم ما تعانيه من نقص الاهتمام من قبل المؤسسات الرسمية والغير رسمية إضافة إلى نظرة بعض افراد المجتمع للعامل نظرة دونية بأنه لا يمتن وظيفة ثابتة، على الرغم من أنه قد يكون من حملة الشهادات العليا إلا أن ظروفه وظروف عائلته الاقتصادية الصعبة هي من أجبرته على العمل في هذه المهنة؛ لأن السبب الأساسي هو عدم تحقيق العدالة الإجتماعية مما يعني دفعه للعمل في مهن لا تتناسب مع مستواه العلمي والثقافي، الأمر الذي يولد لديه الحقد ضد مجتمعه وأفراده الأمر الذي يدفعه إلى ممارسة الجريمة، ذلك ما تؤكد استجابة النزلاء لفقرة " عدم وجود عدالة مجتمعية سبب في ارتكاب للجريمة" بنسبة عالية حيث حصلت على ترتيب مهم كأحد أهم العوامل الدافعة لارتكابهم الجريمة، لأنه لو كان هناك تحقيق عدالة ومساواة في المجتمع وتوزيع للثروات والمساعدات التي تصل للشعب الفلسطيني بشكل عادل لما كان هناك وجود لجرائم كثيرة نتجت عن ضيق الحال وشعور الفرد بانتهاك كرامته.

أما فيما يخص وجود الفروق في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إرتفاع معدلات الجرائم وفق متغير المهنة، فقد اظهرت النتائج أيضا ان نوع المهنة مهم فهي تلزم الفرد بصفته التي يحملها فنجد ان نسبة الجرائم منخفضة لمن لا يمارس العمل كونه طالب أو ربة منزل، يعود ذلك لكونهم لم ينغمسوا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها العمال ويكونوا فيها ملزمين بتوفير سبل العيش الكريم لعائلاتهم وسد احتياجاتهم الخاصة .

لقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الحويتي،1998) التي ناقشت موضوع"علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي"، حيث أشار في دراسته ان عدم الاستقرار المهني لدى الافراد جعلهم أكثر الفئات ارتكاباً للجرائم نتيجة تنقلهم من عمل إلى آخر وعدم استقرار الدخل، أو بسبب اتجاههم لطرق غير شرعية لتحقيق دخل اعلى، كما انهم ينتقلون من مكان لآخر ويندمجون مع أقران من خارج بيئتهم التي نشأوا فيها، الامر الذي قد يؤثر على سلوكياتهم بالتالي ارتكابهم للجريمة، هذا ما أكدت عليه إجابات النزلاء.

عدد أفراد الأسرة في المنزل: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة بالمنزل.

من خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية فيما يخص متغير (عدد أفراد الأسرة بالمنزل) بحيث تم قبول الفرضية، بما يعني أنه لا توجد أهمية أو تأثير لعدد أفراد الأسرة في المنزل الواحد في تأثيرها على الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودورها بإرتفاع معدلات الجريمة وفق ما أكده النزلاء خلال اجابتهم عن هذا المتغير، يرجع تفسير ذلك تفسير ذلك بأن الجريمة لو حصلت فإنها ستحصل حتى لو كانت من قبل فرد ينتمي لأسرة ذات عدد أفراد منخفض أكثر من تلك الأسر ذات العدد المرتفع بسبب الدلال الزائد مثلاً في حال كونه وحيد أبويه أو وجوده بين فتيات، مما يجعل الأهل هنا يتساهلون في تربيته وتنشأته بطريقة صحيحة من خلال اعطائه حرية أكثر من حاجته، مما يؤدي إلى استخدام هذه الصلاحيات وفق الحد اللامعقول أو المسموح به اجتماعياً، أو قد يعود السبب في ان

العدد غير مهم لاعتبارات كم عدد الافراد العاملون في المنزل، فقد يكون عدد الأسرة كبير جداً وعدد العاملين فيها كبير مما يعني عدم ممارسة الجريمة، وهناك أسر عددها قليل ونسبة العاملين فيها محدودة مما يدفعهم لممارسة الجريمة بمعنى ان العدد غير مهم في ممارسة الفرد للجريمة فمن يريد ممارسة الجريمة يمارسها بغض النظر عن عدد افراد اسرته بل المهم عدد العاملين فيها.

أن نسبة النزلاء الذين ينتمون لأسر ذات عدد يزيد عن (6) أفراد في المنزل مرتفعة بحيث بلغت (58.8%) المجتمع الفلسطيني يعتبر مجتمعاً نامياً وفتياً وبفضل زيادة عدد أفرادها بدعوى العزوة وكنوع لمحاكاة العادات والتقاليد التي تؤيد زيادة معدلات المواليد لدى الأسر بالرغم من امكانية تأثير هذا العامل على قدرة معيل الأسرة على اعالتهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية والثانوية وزيادة المشقة عليه بالحصول على المال الكافي لهم، أو عدم اهتمامه بتنشئتهم تنشئة إجتماعية صحية بسب كثرة عددهم وامكانية لجوئهم لمشاكل مع الجيران والبيئة المحيطة وأهمال التربية لبعضهم نتيجة لتشتت الوظائف، إلا أن هذا السبب لم يكن مبرراً لإرتفاع الجرائم في الضفة الغربية وفق استجابة النزلاء وآرائهم؛ بمعنى أن الفرد الذي يرغب في ممارسة الجريمة لا ينظر اذا كان متعلم أو كان كبير في السن أو كان من أسرة عدد أفرادها كبير أو لا، فالفرد الذي يرغب بممارسة الجريمة يمارسها بغض النظر عن أي شيء آخر، لذا أظهرت النتيجة بعدم وجود فروق فيما يخص ممارسة الجريمة حسب عدد أفراد الأسرة.

- **المؤهل العلمي للأب والأم:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأب ولأم.

من خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء

مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية فيما يخص متغير (المستوى التعليمي للأب)، مما يعني رفض الفرضية؛ هذا يعني أن هناك تأثير وأهمية لمستوى التعليم لدى الأب في تحديد سلوك أبنائه، بالتالي فإن أي تأثير للأبناء بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وإرتفاع معدلات الجرائم يكون لمستوى التعليم لدى الأب دور فيه، كما أوضحت نتائج استجابة النزلاء على هذا المتغير، كما أن هذه النتيجة تؤكد دور الأب في المجتمع الفلسطيني الذي يعتبر مجتمعاً ابوياً وأن الأب صاحب السلطة في المنزل وهو القادر على تربية أبنائه وتنشئتهم وتقويم سلوكياتهم وفق المجتمع المحيط بهم حتى ولو كان ذو مستوى تعليمي متدني، وبالرغم من عدم وجود آباء بمستويات تعليمية عالية كما وضحت إجابات النزلاء إلا أن النتيجة أظهرت أهمية هذا الأمر بمعنى أن سلوكيات الأبناء وامكانية اتجاههم للجرائم من الممكن أن تخف حدتها وتقل في حالة كون الوالد ذو تأهيل علمي مرتفع أو حتى منخفض، يكون ذلك اما بسبب خوف الابناء على سمعة الأب بين أقربائه وعشيرته أو يرتبط ذلك في تأثير دور الأب أكثر من دور الأم في هذا الشأن؛ بهذا الإطار فقد أظهرت النتائج خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية فيما يخص متغير (المستوى التعليمي للأم)، مما يعني قبول الفرضية وفق استجابة النزلاء على هذا السؤال، مما يدل أنه من الممكن ان يتجه الأبناء لارتكاب الجرائم وإرتفاعها بغض النظر عن مستوى الام التعليمي رغم الدور التربوي المهم الذي تلعبه، ولكن تبقى مسؤولية تنشئة الأبناء ودمجهم بشكل سوي في المجتمع ومراقبة سلوكياتهم خارج المنزل موكلة للأب، بالتالي فإن شأن تقويم السلوك وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحييد الأبناء عن الانحراف والجريمة هي مهمة الأب.

على الرغم من نتيجة المستوى التعليمي للأم إلا أنه ضروري جداً لها لأنها تعتبر الأساس في التنشئة والتربية داخل البيت، فإذا حصل الأبناء على تنشئة صحيحة يكونوا أكثر اتصافاً بالسلوكيات الحسنة ويسهل التعامل معهم حتى من قبل الأب، كما تسهل عملية صقلهم بالتعامل بالسوك الحسن خارج المنزل فالأصل تعاون الأم والأب في تنشئة ابنائهم ومتابعة سلوكياتهم لحمايتهم من الوقوع في برائين الجريمة والإجرام.

- العلاقة مع الأسرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة.

من خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية فيما يخص متغير (العلاقة مع الأسرة) مما يعني رفض الفرضية، هذا يوضح مدى تأثير العلاقة مع الأسرة وأهميتها بالنسبة لإجابات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل، ان هذه الفرضية مخالفة لرأيهم فهم من خلال إجاباتهم يؤكدون الدور المهم لعلاقة الفرد مع أسرته، كما تختلف هذه النتيجة مع دراسة (waltqen,1980) التي ناقشت "دوافع جريمة القتل في مدينة فيلادلفيا الأمريكية" أظهرت نتائج الدراسة ان (13%) من المبحوثين لديه كانت علاقتهم مع اسرهم سيئة إضافة إلى وجود مشاكل عائلية كبيرة بينهم وان هذه العلاقات كانت سبباً في ارتكاب الجريمة، دراسة (عبدالله، 2011) بعنوان "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة"، ترى أن التفكك داخل الأسرة والعلاقات السيئة أحد أهم النتائج في أثر العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، أما (النجداوي، 2003) التي أجرت دراسة بعنوان "الجريمة وارتباطها بالبطالة

والمشكلات الأسرية في الأردن"، أكدت أيضاً أن المشاكل الأسرية وعلاقة الوالدين الغير سوية مع أبنائهم تدفع بهم إلى ارتكاب الجريمة وانتشارها، وبالنسبة ل (البرقاوي، 1995) فقد رأيت خلال دراستها "اثر العوامل الإجتماعية في الدوافع لارتكاب الجريمة" ان الأفراد الذين عاشوا تحت وطأة الظروف الاقتصادية السيئة وعانوا من التفكك الأسري وسوء العلاقات الأسرية ترتفع لديهم نسبة الجريمة؛ حيث أن العلاقة السيئة بين أفراد الأسرة تعني عدم قدرة أي فرد منهم من مناقشة المشاكل التي يواجهها خارج المنزل وتلقي الدعم المناسب منهم، مما يحثه عن البحث عن رفقاء داعمين له بدلاً من أسرته الأمر الذي قد يوقعه مع رفقاء السوء، هنا قد تصبح هذه المعضلة أكبر واتجاههم للجريمة يكون بشكل أكبر.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النتيجة أيضاً جاءت مخالفة ولا تتفق مع نظرية التفكك الاجتماعي وما تقدمه من أهمية لدور الأسرة وعلاقتها مع الفرد في درجة انحرافه وارتكابه للجريمة أو اعتباره فرداً سويّاً في المجتمع، بحيث ترى النظرية ضرورة الحفاظ على الترابط الاجتماعي والروابط الأسرية في تنشئة الفرد على القيم والأعراف، وان أي سوء في هذه العلاقة يؤدي إلى فقدان التأثير على الأفراد ويساهم في شعورهم بالاعتراب والمحاولة من التخلص من هذه العلاقات بالجوء إلى انشاء علاقات اخرى قد تؤدي بهم إلى ارتكاب الجرائم وبرزت مشاكل إجتماعية لديهم.

- **معدل دخل الأسرة ومستواها الاقتصادي**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير معدل دخل الأسرة ومستواها الاقتصادي.

من خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية فيما يخص متغير (معدل دخل الأسرة الشهري ومستواها الاقتصادي) مما يشير إلى قبول الفرضية، هذا يعني أنه ليس لمعدل دخل الأسرة الشهري ومستواهم الاقتصادي أثر على إرتفاع معدلات الجرائم بسبب الظروف الاقتصادية والإجتماعية حسب وجهة نظر النزلاء، حيث يمكننا القول أن مستوى المعيشة الاسري ودخلها لا علاقة له بتثشة الأبناء أو اتجاه سلوكياتهم نحو ارتكاب الجرائم وبالتالي إرتفاعها، وما يفسر ذلك هو أن العديد من مرتكبي الجرائم قد يكونوا من ذوي الدخل المرتفع والمستوى المعيشي العالي فاهتمامهم بعملهم ووظائفهم ورغبتهم في زيادة أرباحهم قد يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم تحديداً المالية منها مثل (التزوير، الاحتيال، النصب، تبييض الاموال والفساد) وهم من يطلق عليهم ذي الياقات البيض، هذا ما انطبق على بعض النزلاء الذين خضعوا لهذه الدراسة سواء كانوا ينتمون إلى طبقة غنية ذي دخل مرتفع أو متوسطة أو فقيرة ذو دخل متدنٍ حيث كان اتجاه البعض لارتكاب جرائم مثل السرقة والاتجار بالمخدرات ما هو الا رغبةً منهم في زيادة دخلهم، في حين ان بعض الأسر التي تعتبر ذات دخل منخفض قد تغيب عنها هذه الرغبة وتكتفي بالقليل المقدم لها وتسعى لتحسين ظروفها ووضعها المادي وسد حاجاتها الاساسية بطريقة قانونية ولا يتأثر أفرادها بظروفهم المحيطة ويتجهون لارتكاب الجرائم، بينما اختلفت دراسة (القحطاني، 2010) بعنوان "جرائم القتل: عواملها وأثارها الإجتماعية " مع هذه النتيجة حيث اشار في دراسته ان أهم عوامل إرتفاع الجريمة ومنها القتل تعزي إلى العامل الاجتماعي يليه العامل الاقتصادي الذي يتمثل في قلة الدخل وعدم قدرة الأسرة على تلبية الاحتياجات المالية لأفرادها وأنهم ذو تعليم أمي ومدني.

إن ما سبق يتضح أن هناك دوافع وأسباب أخرى قد تدفع الأفراد من ذوي الدخل المرتفعة لممارسة الجريمة، لعل من أهم هذه الدوافع هم رفقاء السوء لما لهم من تأثير كبير على الفرد في دفعه لممارسة الجريمة حتى ولو كانوا من ذوي الدخل المرتفعة والمكانة المرموقة في المجتمع، هذا ما أكدته دراسة (شمس، 1999) بعنوان "تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات"، حيث أكدت أن غالبية الأفراد الذين يرتكبون الجرائم يرتكبونها بعد التخطيط لها مع أصدقائهم ورفقاءهم.

عدد مرات الدخل لمراكز الإصلاح والتأهيل: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد مرات دخول مراكز الإصلاح.

من خلال اجراء عمليات التحليل الاحصائي تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية فيما يخص متغير (عدد مرات دخول مراكز الإصلاح) مما يشير إلى قبول الفرضية؛ لقد جاءت النتيجة غير منسجمة حول ما قاله كل من مدراء مركز الإصلاح والتأهيل المقدم (قدري صوافطة) والرائد (نائل جمعة) بأن الظروف الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في عودة النزلاء إلى مراكز الإصلاح والتأهيل بسبب ما يعانونه من المجتمع الذي يرفض تقبلهم حيث أشار المقدم (قدري صوافطة) إلى ضرورة العمل على تطوير الثقافة العامة للمجتمع لتغيير نظرتهم لهذه الفئة واحتضانها لأن ذلك من شأنه أن يحد بشكل كبير من ممارستهم للجريمة والعودة إليها، فيما أشار الرائد (نائل جمعة) إلى ضرورة إيجاد آليات من خلال عمل ورشات تستهدف الأسرة والمجتمع من أجل التغلب على وصمة العار التي ترافق النزول عند خروجه والتقليل منها ومن

نظرة المجتمع له وتغيير النظرة السلبية اتجاهه وتحويلها إلى نظرة إيجابية من أجل اعطائه فرصة تساعد بالتغلب على مشكلته وعدم محاولته تكرار العودة للمركز مرة أخرى، هذا ما يمكن أن يفسر أيضاً النتيجة التي توصل لها (الحويتي، 1998) بدراسته التي كانت بعنوان (علاقة البطالة بالجريمة والانحراف بالوطن العربي) حيث أشار إلى أن (28%) من عدد نزلاء العينة التي اختارها تكرر دخولهم إلى مراكز الإصلاح والتأهيل عدة مرات.

كما أن النتيجة لا تتسجم مع نظرية الوصم والتي ترى أن العودة للجريمة يكون سببها نظرة المجتمع للفرد أنه ما زال مجرماً رغم تلقيه العقوبة اللازمة أو إعادة تقويمه بحيث تشير نظرية الوصم إلى أن الجماعات الإجتماعية هي من تخلق الانحراف وتكرسه في الفرد من خلال وضعها لقوانين تعتبر أن من يخالفها أصبح منحرفاً بدون معرفة الأسباب التي أدت به إلى مخالفتهم، بالتالي تكون الوصمة سبب في استمرار سلوكه المنحرف وعودته للجريمة، بهذا يصبح الانحراف صناعة مجتمعية جاءت بسبب المجتمع الذي أوجد فاصل نفسي ومعنوي واجتماعي بين المنحرف وغير المنحرف.

2.5 الاستنتاجات

1. أوضحت الدراسة أن العامل الاقتصادي هو الأكثر تأثيراً في دفع الأفراد لإرتكاب الجرائم وبالتالي إرتفاعها في المجتمع الفلسطيني بالضفة الغربية من العامل الاجتماعي، وذلك بسبب إرتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر.

2. أكدت الدراسة إرتباط الظروف الاقتصادية بالظروف الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً فغالباً ما تكون الجرائم مرتكبة من قبل أفراد يعانون من مشاكل اقتصادية سببها الظروف الاجتماعية التي يمرون بها والعكس صحيح، ما يؤكد لنا ذلك هو ارتباط جريمة السرقة بجريمة المخدرات فالأولى اقتصادية والثانية إجتماعية .

3. أوضحت الدراسة أن البطالة المنتشرة في المجتمع الفلسطيني ارتفعت بسبب ضعف السياسات الادارية للمؤسسات وانتشار الوساطة والمحسوبية إضافة لإرتفاع المستوى المعيشي مقابل قلة الدخل، إضافة لوجود الاحتلال كعميق رئيسي في انتشار الفقر ومساهم مهم في إرتفاع معدلات الجريمة كجرائم المخدرات والسرقة، نتيجة سياساته التي تسهل ادخال المواد الممنوعة إلى مناطق الضفة الغربية.

4. الهجرة الداخلية من القرى إلى المدن ساهمت في إرتفاع معدلات الجريمة، بسبب غياب الروابط الاسرية الرادعة، وغياب التنشئة الاجتماعية القائمة على احترام حقوق الغير، إضافة إلى زيادة الكثافة السكانية في المدن ورغبة الجميع بالبحث عن سبل العيش الكريم أدى إلى خلق المزيد من المشاكل والجرائم في المدن.

5. إرتفاع عدد خريجي الجامعات والدراسات العليا وقلة فرص العمل و توافرها أدى إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل وبالتالي جنوحهم للجريمة وارتفاع معدلاتها.

6. عدم وجود متابعة وتعاون ما بين المجتمع والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في نشر التوعية حول الجريمة وطرق وأساليب مواجهتها ساهم في إرتفاع معدلات الجريمة.

7. إرتفاع نسبة العودة للجريمة في الضفة الغربية بسبب تعامل المجتمع مع النزلاء بعد خروجهم من مراكز الإصلاح والتأهيل وعدم متابعة تأهيلهم من قبل المؤسسات المسؤولة عن دمجهم في المجتمع، بدعوى عدم وجود الامكانيات المادية والبشرية مما كان له الأثر الأكبر في العودة لإرتكاب الجريمة من خلال ما يُسمى بوصمة العار.

8. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية خلال مقابلة النزلاء لتعبئة الاستبيان تبين لي أن أحدهم قام بكتابة عبارة " لا سبب يبرر الجريمة " أنظر/ي ملحق رقم(5)، إن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن لا الظروف الاقتصادية ولا الظروف الإجتماعية تبرر للأفراد ارتكابهم للجرائم؛ فالجريمة جريمة مهما كانت الظروف التي تواجهها والأصل هو النأي بالنفس عن أي شيء يسبب الضرر أكثر مما يفيد.

3.5 توصيات الدراسة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة واستخلاص أهم النتائج التي خرجت بها، يمكننا ذلك من وضع العديد من التوصيات التي تشكل في مجملها تطويراً للمعرفة العلمية، ومدخلاً لمجموعة من الإجراءات العملية التي من شأنها المحولة في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة في الضفة الغربية على النحو التالي:

- مسؤوليات مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية :

1. ضرورة التوصل لوضع خطط تنموية استراتيجية وتطبيقها لتنفيذ مشاريع تطويريه ضمن إمكانيات الدولة من التخفيف من إرتفاع معدلات البطالة والفقر؛ خاصة تلك التي تُعنى بتطوير المناطق القروية وأطراف المدن لتكون عامل جذب للاستثمار للتخفيف من العبء الذي تتحمله المدن الرئيسية في المحافظات بسبب الاكتظاظ السكاني فيها وما يرافقه من كثرة المشاكل وانتشار الجرائم .
2. العمل على وضع خطة تنفيذية تتمكن الدولة من خلالها على موائمة مخرجات الجامعات مع سوق العمل وخاصة دعم برنامج التعليم التقني للحد من البطالة المنتشرة في صفوف الخريجين.
3. ضرورة خلف مناخ ملائم لجذب المستثمرين إلى الاراضي الفلسطينية في محاولة منهم لتوفير أكبر قدر من فرص العمل خاصة للعاطلين من ذوي الشهادات العليا.

مسؤوليات مراكز الإصلاح والتأهيل:

1. العمل على استمرار تقديم الدعم (المعنوي، المادي، الثقافي) لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من خلال استمرارية مراكز الإصلاح بتطورها الفني والإداري وعقدها للورش التي تهتم بصقل شخصية النزير ورفع مستواه العلمي والمهني.
2. ضرورة وجود آلية عمل حقيقية وعلمية قابلة للتنفيذ والاستمرارية ما بين مراكز الإصلاح والتأهيل ومؤسسات المجتمع الرسمية والغير رسمية.
3. العمل بشكل جدي أكثر ما بين جهاز الشرطة الفلسطينية والوزارات التي ترتبط مهامها في توفير الحياة الكريمة للنزلاء وأسره خاصة بعد خروجهم من مراكز الإصلاح والتأهيل، من أهم تلك الوزارات التي يجب ان تتحمل المسؤولية جنباً إلى جنب مع الشرطة كل من وزارات (العمل، المالية، التنمية الإجتماعية) لتقوم كل منها بدورها الفعال لدعم النزير لضمان عدم عودته لارتكاب الجريمة.
4. تخصيص ميزانية خاصة بعملية التأهيل للجنة تحديداً لمن دَخَلَ المركز لأول مرة؛ لأن ذلك يحيمه من العودة لممارسة الجريمة والعكس صحيح.
5. عقد ورش عمل ما بين مراكز الإصلاح والتأهيل والقضاء الفلسطيني والبحث في إعادة النظر ببعض العقوبات التي تعد غير رادعة لجسامة الجرم، خاصة تلك المتعلقة بمروجي المخدرات ومتعاطيها وجرائم القتل.

مسؤوليات البحث العلمي:

العمل على نشر ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، إذ أنها تعتبر الدراسة الأولى في فلسطين التي تبحث في تأثير الظروف الاقتصادية والظروف الإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بالضفة الغربية.

1. إجراء المزيد من البحوث والدراسات عن أهم الأسباب الأخرى الدافعة لممارسة الجريمة الغير

الاقتصادية والإجتماعية لمعرفة أسبابها ومعالجتها ومحاولة التخفيف من آثارها على المجتمع الفلسطيني.

2. عقد ورش ومحاضرات مختصة وذات علاقة بموضوع الدراسة مع المؤسسات التي تهتم بدور

العوامل الإجتماعية والاقتصادية وأثرها على ارتكاب الجرائم مثل مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز

الأبحاث إضافة إلى المؤسسات التي تُعنى بحماية الفرد ومؤسسات العمل الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع

اللغة العربية:

القرآن الكريم .

السنة النبوية .

ابن منظور. (2003): لسان العرب، المجلد (3). ص130، بيروت: دار صادر للطباعة والتوزيع.

أبو بكر، رائد. (2016): مقال: ازدياد الجرائم في فلسطين ومطالبات بسن قوانين رادعة وإلغاء عادة "فنجان القهوة". صحيفة الحدث، العدد (67)، ص8، فلسطين.

أبو شهلا، مأمون. (2017): تقرير حول الفقر في فلسطين خلال الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي، القاهرة، مقال إلكتروني، استرجع في 2017/1/12 الساعة 15:20، لمزيد من التفاصيل أنظر/ي الموقع الإلكتروني أدناه

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=YVqU99a765436880967aYVqU99

الأسطل، محمد. (2014): العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة).

الأغوات، فتحي. (2017): الوقت الحر لدى الشباب ومخاوف الانحراف والجريمة. صحيفة الرأي، ص(7)، الأردن.

الأيبوكي، عادل. (2005): الجريمة الاقتصادية. المركز الإعلامي الأمني البحريني، مقال إلكتروني، استرجع في 2016/9/25 الساعة 9:30، لمزيد من التفاصيل أنظر/ي الموقع الإلكتروني أدناه www.policemc.gov.bh/reports/2011/april/1-4-2011/634372734179936644.doc

البرقاوي، هناء. (1995): أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

بركو، مزوز. (2012): جريمة القتل عند المرأة، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث

برهوم، محمد. (2004): دور الضحايا في ارتكاب الجرائم. ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية الحادية والعشرين، ضحايا الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.

البشري، محمد الأمين. (2004): التحقيق في الجرائم المستحدثة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.

البكر، محمد. (2004): أثر البطالة في البناء الاجتماعي- دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (32)، العدد (2). جامعة الكويت، الكويت.

البلوشي، نعيمة. (2003): العلاقة بين جرائم النساء وبعض المتغيرات الاجتماعية والإقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

بن البراك، فهد. (2010): دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية. جامعة مؤتة، عمان: الاردن.

بوالماين، نجيب. (2008): الجريمة والمسألة السوسولوجية- دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية. جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر.

تركية، بهاء. (2015): مشكلات الاجتماع العائلي، الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ثروت، جلال، أبو عامر، محمد زكي. (1983): علم الاجرام والعقاب. بيروت: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

جابر، سامية محمد. (2002): سوسولوجيا الانحراف، الطبعة الأولى. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.

الجعفري، محمود. (2015): التعليم الاكاديمي الفلسطيني أداة للتنمية أم لتكريس التسرب والبطالة. وكالة معاً، فلسطين، مقال إلكتروني، استرجع في 2016/9/25 الساعة 7:12، لمزيد من التفاصيل

أنظر/ي الموقع الإلكتروني أدنه <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=785823>

جلال الدين، عبد الخالق والسيد، رمضان. (2001): الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

الجميل، فتحية عبدالغني. (2001): الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة. عمان: دائرة المكتبة الوطنية.

جهاد، جودة وحموده، علي. (2006): علمي الاجرام والعقاب، الطبعة الاولى. اكااديمية شرطة دبي، الامارات.

جهاز الشرطة الفلسطينية، إدارة البحوث والتطوير. (2014): التقرير السنوي لمعدلات الجريمة وتصنيفها في الضفة الغربية، فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية، ادارة البحوث والتطوير. (2016): التقرير السنوي لمعدلات الجريمة في الضفة الغربية، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أداء الاقتصاد الفلسطيني- التقرير السنوي لعام (2011-2012)، 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التوزيع النسبي للأسر التي تلقت مساعدات في فلسطين حسب عدد مرات المساعدة، 2013.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أهم مؤشرات الجريمة والضحية في الضفة الغربية(2010 - 2013)، 2013.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التوزيع السكاني في فلسطين- التقرير السنوي لعام (2016)، 2016.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي (2016)، 2016.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 فأكثر في فلسطين حسب الجنس والمحافظة، 2016.

الحاج حسن، محمد. (2007): أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية. جامعة النجاح، فلسطين.

الحسن، إحسان محمد. (2008): علم اجتماع المرأة، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

الحسن، إحسان محمد. (1986): الفراغ ومشكلات استثماره: دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: لبنان.

الحسن، إحسان محمد. (1993): علم الإجرام: دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة. جامعة بغداد، بغداد.

الحسن، إحسان محمد. (2001): علم الإجرام. جامعة بغداد، بغداد.

حكيمة، أيت وبن صافية، عائشة. (2011): أثر البطالة والعوز المادي على انحراف الشباب: دراسات نفسية، العدد(4). مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.

حمي، جلال. (2008): الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية. جامعة عين شمس، مصر.

حوري، عمر. (2003): الجريمة أسبابها ومكافحتها، الطبعة الأولى. المطبعة العالمية، دمشق: سوريا.

خاطر، أحمد مصطفى. (1984): الخدمة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية: مصر.

الخطيب، وفاء سامح. (2015): أنماط التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالتحرش الجنسي في الضفة الغربية. الجامعة الأردنية، عمان. (اطروحة دكتوراة غير منشورة)

خلف، فليح. (2007): الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى. جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان.

الخواجة، محمد ياسر. (2005): الانحراف والمجتمع. دار مصطفى للنشر والتوزيع، القاهرة.

الخولي، سناء. (1985): الزواج والعلاقات الاسرية. دار المعرفة، الإسكندرية، مصر.

ال دراوشة، عبدالله سالم. (2012): أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام: المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (7)، العدد(2). ص ص 185-203، عمان.

درويش، خليل. (2000): ظاهرة السرقة في الأردن دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من المحكومين في مراكز الاصلاح والتأهيل، بحث مقدم الى اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الجريمة في ندوة الجريمة والمجتمع، عمان.

الدوري، عدنان. (1984): أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. منشورات مكتبة ذات السلاسل، العدد(3)، الكويت.

الرابي، عبدالله مرقس. (1994): العوامل الأسرية للجريمة: دراسة ميدانية. مجلة آداب الرفادين، العدد(24)، العراق.

زرارة، خضر. (2014): الجريمة والمجتمع: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر، عمان.

زريقات، مراد بن علي. (2007): العوامل الاجتماعية للانحراف: قراءة سوسيولوجية، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية: الاردن.

الزعبي، زهير. (2004): أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والاكاديمية في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة الجامعة الهاشمية. الزرقاء: الأردن.

- الزواهره، عمر.(2009): أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام. جامعة مؤتة، عمان: الأردن.
- الزيود، اسماعيل.(2012): العنف المجتمعي، الطبعة الأولى. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- السراج، عبود.(1981): علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الأولى. جامعة الكويت، الكويت.
- السمري، عدلي وطلعت لطفي، عبد الحميد آمال، عبد الفتاح عايدة.(2014): علم إجتماع الجريمة والانحراف، الطبعة الثانية. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- الشبول، أيمن. (2011): الأنماط المكانية والنوعية للجريمة: دراسة أنثربولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد(2).ص ص 37-81، الكويت.
- الشراري، نايف بن مفرح. (2006): الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة: دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف - السعودية. الجامعة الأردنية، عمان.(رسالة ماجستير غير منشورة)
- الشراري، يحيى.(2004): أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على أنحراف الاحداث في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية. الجامعة الأردنية، عمان.
- شعبان، سمير.(2009): الإعلام ودوره في نشر الجريمة والوقاية منها. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (2)، الجزائر.
- شقيقة، أشرف وأبو عمرة، صالح. (2010): "محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل. مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد(3). ص ص 17-21 غزة: فلسطين.

شمس، محمود. (1992): تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية، الطبعة الأولى. مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض: المملكة العربية السعودية

شمس، محمود. (1999): تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات، الطبعة الثانية. مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض: المملكة العربية السعودية.

الطبيب، مولود زايد. (2016): مقال إلكتروني حول النظرية البنائية الوظيفية ظهورها روادها مبادئها وتطبيقاتها العملية، مقال إلكتروني، استرجع في 2016/1/5 الساعة 9:30، لمزيد من التفاصيل أنظر/ي الموقع الإلكتروني أدناه:

<https://ejtema3e.com/works-by-others/32-2013-07-28-22-56-49.html>

عبد الله، نوري سعدون. (2011): العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، العدد(1)، الجزائر.

عبد المنعم، بدر وأحمد، حويتي ودمبا، شيرتو. (1998): علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.

عبد، سلمان. (1981): أضواء على مشكلة انحراف الأحداث في الأردن. بحوث المؤتمر الدولي العربي الخامس للدفاع الاجتماعي - منشورات الكتاب الدولي العربي لمكافحة الجريمة، بغداد.

عسوس، عمر. (1993): العوامل المؤدية الى الجرائم الأخلاقية. المجلة العربية للدراسات الامنية، المجلد (8)، العدد(15)، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.

عقون، سليم. (2010): قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر - . جامعة فرحات عباس، الجزائر.

عمر، محمد مختار.(2008): **مجمع اللغة العربية**، الطبعة الأولى. عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر.

العمر، معن خليل. (2008): **علم المشكلات الاجتماعية**. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
العنزي، محمد بن بطي. (2002): **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين لجريمة ترويج المخدرات**. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.
العيسوي، عبد الرحمن محمد. (1992) **دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها**، الطبعة الأولى. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

الغامدي، عبد العزيز بن محمد. (2010) **علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط تحقيق شرطة منطقة الباحة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: المملكة العربية السعودية

الغزاوي، فهمي وخزاعلة، عبد العزيز، عمر، معن البنوي، نايف وطاهر، جنان.(2004): **المدخل إلى علم الاجتماع**، الطبعة الثانية. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

الغطيفي، بدر. (2006): **العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان**: دراسة اجتماعية. جامعة مؤتة، الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة)

فرج، سعاد عطا. (2008): **"البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية"**. مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (22). ص ص 98-159، القاهرة.

القحطاني، محمد ناصر. (2010): **جرائم القتل (عواملها وآثارها الاجتماعية)**: دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية. جامعة مؤتة، عمان: الأردن.

القرشي، غني ناصر.(2011): **علم الجريمة**، الطبعة الأولى. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

كمال، ميساء. (2010): أثر المخدرات على الواقع الفلسطيني في حدوث الجريمة: دراسة في جغرافية الجريمة. بحث مقدم ضمن مساق جغرافية الجريمة، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

الكنيسي، ناجي وداود، رضا. (2010): الأمية والجريمة: دراسات نظرية وميدانية على عينة من النزلاء بسجون جمهورية مصر العربية. المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي-الواقع والرؤى المستقبلية)، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، مصر.

ليب، عبد العزيز. (1993): الاتجاهات الوالدية وعلاقتها باتجاهات الأبناء نحو النشاط الرياضي وسلوكه في وقت الفراغ، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية، القاهرة، جامعة حلوان.

المشهداني، أكرم عبد الرزاق. (2005): واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، الطبعة الأولى. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.

المصري، فادية. (2002): الاكتظاظ السكاني وأثر ذلك في المشكلات الاجتماعية والأسرية في مدينة نابلس. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

مصطفى، عدنان ياسين. (2002): الفقر والغني في الوطن العربي. وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية. جامعة بغداد 22-23/11/2000.

المغذوي، عادل بن عايش. (2014): قضايا مجتمعية معاصرة، سلسلة محاضرات، جامعة الملك سعود، الرياض: المملكة العربية السعودية.

مقداد، محمد واسماعيل، وليد وأبو ظريفة، سامي. (2006): مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها. مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي، في الفترة 13-15 /2/ 2006.

كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

منتدى الأعمال الفلسطيني: مقال حول تقرير للبنك الدولي: معدل الفقر في قطاع غزة بلغ ضعفي نسبته في الضفة الغربية. (2010)، مقال إلكتروني، استرجع في 2017/1/22 الساعة 12:12 ،

لمزيد من التفاصيل أنظر/ي الموقع الإلكتروني أدنه

<http://www.pbf.org.ps/site/?q=pages/prnt/4221>

المهيرات، بركات.(2000): **جغرافيا الجريمة: دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في الأردن من عام (1985- 1996)** . دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

النجداوي، آن موسى. (2003): **الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات السرية في الأردن**. الجامعة الأردنية، عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)

نجم، محمد صبحي.(2010): **قانون العقوبات: النظرية العامة للجريمة، الطبعة الثالثة**. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

نعمان، دغبوش.(2008): **معاهدات دولية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى**. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

النيابة العامة الفلسطينية: **تقرير حول احصائيات الجريمة والضحية في فلسطين لعام 2015**.

الوريكات، عايد عواد.(2004): **نظريات علم الجريمة، الطبعة الأولى**. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

الوريكات، عايد عواد.(2013): **نظريات علم الجريمة، الطبعة الأولى**. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

وكالة معا الاخبارية : **تقرير بعنوان الاحتلال يعمق ظاهرة الفقر في فلسطين، 2016**، مقال إلكتروني، استرجع في 2016/12/14 الساعة 5:20، لمزيد من التفاصيل أنظر/ي الموقع الإلكتروني أدنه: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=871505>

ثانيا: المراجع الأجنبية :

- Akers, R. (1997). **Criminology Theories; introduction and evaluation**. Los Angeles, CA: Roxbury.
- Berkowitz, L. (1980). **A survey of social psychology**. Holt Rinehart and Winston, New York.
- Bonger, W. (1964). **Criminology and Economic Condition**. Translated by Henry Horton, Boston, And Little Brown.
- Bonzat, P. **Trait de droit criminology**. T111.1975.
- Brown, R. (1951). **The Comparative Method in Social Anthropology**. Royal anthropological institute of Great Britain and Irland.
- Burgess, R., & Akers, R.(1966). **A differential association-reinforcement theory of criminal behavior**. Social Problems.
- Clark, R. (1970). **Crime in America-Smith and Schuste**. New York.
- Clinard, M. (1971a). **Sociology of Deviant Behavior**. New York: Winston.
- Clinard, M. (1971b). **Sociology of Deviant Behavior**. New York: Rinhart and Winston.
- Durkheim, E. (1938). **The rules of sociological method**. The free press.
- Durkheim, E. (1974). **Sociology and Philosophy**. Translated by D. F. Pocock; with an introduction by J. G. Peristiany. Toronto: The Free Press.
- Edger, P. (1977). **Children and Screen Violence**. Stlucia Australia University of Queens and Press.
- Edwin, S. (1969). **Our criminal society: the social and legal sources of crime in America**. Prentice hall New York.
- Hale, C., Hayward, K., Wahidin, A., & Wncop, E. (2005). **Criminology** .By Oxford University press Inc, New York.
- Horton, P., & Leslia, G. (1960). **The sociology of social problems**. Appleton country, press Inc.
- Jeffery, R. (1977). **Crime Prevention through Environmental Design**. Sage Publication.
- Merton, R. (1959). **Social Theory and Social Structure**. New York: Free Press.

- Merton, R. (2000). **Anomie and Social structure in Marshall Clinard.** (e.d.) Anomie and deviant behavior New York: Free press
- Prassel, F. (1975). **Introduction to America criminal justice.** Hamper and Row publisher, New York.
- Raphael, S., & Ember, R. (2001). *Identifying the Effect of Unemployment on Crime.* Journal of Law and Economics.
- Robertson, R. (2002). **Social theory and Social Structure.** New York: The Press.
- Ruth, W. (1992). **Contemporary So Ecological Theory.** N.J. Englewood Gifts.
- Sutherland, E. (1939). **Principles of Criminology.** Lippincott, Philadelphia.
- Tannenbaum, F. (1938). **Crime and the Community.** London and New York: Columbia University Press.
- Tobias, J. (1976). **Crime and industrial society.** Ltd, London.
- Vold, G. (1958). **Theoretical Criminology.** New York: Oxford University Press.
- Wallace, R., & Wolf, A. (1991). **Contemporary sociological theory.** Englewood cliffs, New Jersey.

الملاحق

العنوان	رقم الملحق
الاستبانة	1.
قائمة محكمي الاستبانة	2.
مقابلة مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل	3.
نتائج المقابلات	4.
عبارة كتبها أحد النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل	5.



كلية الدراسات العليا
برنامج علم الجريمة

أخي العزيز /أختي العزيزة،،،،
السلام عليكم و رحمة الله وبركاته،،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول: (تأثير الظروف الاقتصادية والإجتماعية على إرتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية)،ذلك لنيل درجة الماجستير في تخصص علم الجريمة من جامعة القدس، لذا أرجوا من حضرتكم التعاون وتعبئة الإستبانة المرفقة كما ترونه مناسباً من وجهة نظركم، مع العلم أنّها لإستخدام البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل مع بياناتكم بشكل علمي وموضوعي وبسرية ولا داعي لكتابة الإسم.

مع الشكر والإحترام ،،،،

الباحثة: ميس مروان السلايمة

إشراف الدكتورة: وفاء الخطيب

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

الرجاء وضع اشارة (✓) في المربع للخيار الذي يمثلك:

النوع الإجتماعي:

ذكر أنثى

العمر:

18-أقل من 25 سنة 25-أقل من 32 سنة 32-أقل من 39 سنة 39-أقل من 46 سنة 46 سنة فأكثر.

المؤهل العلمي:

أمي أساسي اعدادي ثانوي دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

الحالة الإجتماعية:

أعزب/عزباء متزوج/متزوجة مطلق/مطلّقة أرمل/أرملة معلق/معلّقة

الديانة:

مسلم مسيحي غير ذلك: حدد/ي

مكان السكن:

مدينة قرية مخيم بادية غير ذلك: حدد/ي

ملكية السكن:

ملك أيجار

إذا كان الجواب أيجار فما هي قيمة الأيجار الشهري:.....

العمل:

موظف/موظفة عامل/عاملة طالب/طالبة

أعمال حرة ربة منزل بلا عمل

عدد أفراد الأسرة في المنزل:

أقل من 3 3- أقل من 6 6 فأكثر

المستوى التعليمي للأب:

أمي أساسي اعدادي ثانوي

دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

المستوى التعليمي للأم:

أمي أساسي اعدادي ثانوي

دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

كيف تصف علاقتك مع أسرتك:

سيئة جيدة ممتازة مستقرة

مستوى الدخل لدى الأسرة:

أقل من 1450 شيكل 1450- أقل من 2900 شيكل 2900- أقل من 4300 شيكل
 4300 شيكل فأعلى لا يوجد دخل ثابت.

هل تعتقد أن مستوى الأسرة الاقتصادي؟:

متدن متوسط مرتفع

ما هي عدد مرات دخولك لمراكز الإصلاح والتأهيل:

مرة مرتين 3 مرات 4 مرات فأكثر

القسم الثاني: محاور الإستبانة

أرجوا وضع إشارة (✓) بما يناسب وجهة نظرك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

المحور الأول: تأثير الظروف الاقتصادية على ممارستك الجريمة:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	ضعف الحالة المادية لأسرتي كان له دور في ارتكابي الجريمة					
2.	الفقر أدى إلى فقدي الأمن في المجتمع مما دفعني لارتكاب الجريمة					
3.	الفقر أدى إلى تنشئي تنشئة إجتماعية سيئة مما دفعني لارتكاب الجريمة					
4.	شعوري بعدم الرضا عن حياتي الإقتصادية كان له دور في ارتكابي للجريمة					
5.	عدم رضائي عن عملي خارج المركز دفعني لممارسة الجريمة					
6.	عدم حصولي على أجر يكفي لسد احتياجاتي الشخصية الأساسية دفعني لإرتكاب الجريمة					
7.	عدم حصولي على أجر يكفي لسد احتياجات أسرتي الأساسية دفعني لإرتكاب الجريمة					
8.	الديون المتركمة علي جعلتني اتجه لارتكاب الجريمة					
9.	الضغوطات النفسية التي أصابتنني بسبب حاجتي لجلب المال كانت دافع لإرتكابي الجريمة					
10.	أدت البطالة إلى تردي أحوالي الشخصية وبالتالي ارتكابي الجريمة					
11.	حالي الاقتصادية السيئة جعلتني أشعر بأنني عبء على أسرتي الأمر الذي دفعني إلى ارتكاب الجريمة					
12.	تحكم الأقلية الغنية بالأكثرية الفقيرة دفعتني لارتكاب الجريمة					

المحور الثاني: تأثير الظروف الإجتماعية على ممارستك الجريمة:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13.	شعوري بأنني عديم الفائدة في المجتمع دفعني لإرتكاب الجريمة					
14.	نظرة المجتمع لي بأنني فاشل دفعنتي لإرتكاب الجريمة					
15.	وجودي في بيئة سيئة التنشئة دفعني لإرتكاب الجريمة					
16.	الخلافات الأسرية بين والدي له دور في ارتكابي للجريمة					
17.	وفاة أحد والدي كان له الأثر في ارتكابي للجريمة					
18.	الخلافات بيني وبين افراد عائلتي جعلتني اتجه لارتكاب الجريمة					
19.	السمعة السيئة لعائلتي سبب في إرتكابي للجريمة					
20.	عدم وجود عدالة مجتمعية سبب في ارتكابي للجريمة					
21.	اتهام أسرتي لي بانني دائما أسبب لهم المشاكل دفعني لارتكاب الجريمة					
22.	الشعور بالإضطهاد داخل الأسرة سبب في ارتكابي للجريمة					
23.	الشعور بالتمييز بيني وبين اخوتي داخل أسرتي سبب في ارتكابي للجريمة					
24.	عدم قدرتي على تكوين صداقات دفعني لارتكاب الجريمة					
25.	الصحة السيئة أحد العوامل التي دفعنتي لإرتكاب الجريمة					
26.	وقت الفراغ الذي أعيشه سبب كبير في ارتكابي للجريمة					
27.	شعوري بسلب حقوقي داخل مجتمعي مثل (العمل، التعليم، الترفيه) دفعني لإرتكاب الجريمة					
28.	ضعف ضوابط التنشئة الإجتماعية مثل (الدين، العادات والتقاليد) سبب في ارتكابي للجريمة					
29.	التفاوت في الظروف الحياتية بين المناطق (المدينة، القرية، المخيم) عزز من ارتكابي للجريمة					
30.	ان لتغيير مكان السكن الخاص بي سبب في ارتكابي للجريمة					
31.	عدم قدرتي على اكمال تعليمي سبب لارتكابي للجريمة					
32.	عدم قدرتي على اتخاذ قراراتي بنفسي كانت أحد الأسباب التي دفعنتي لإرتكاب الجريمة					

ملحق رقم 2: قائمة محكمي الاستبانة

الرقم	الأسم	التخصص	المؤسسة
1.	د. عصام الأطرش	علم الجريمة	جامعة الإستقلال
2.	د. محمد دبوس	علم الجريمة	جامعة الإستقلال
3.	د. بسام بنات	علم الاجتماع	جامعة القدس
4.	د. سهيل حسنين	علم الجريمة	جامعة القدس
5.	د. زياد قنام	اقتصاد	جامعة القدس
6.	د. ابراهيم عوض	اقتصاد	جامعة القدس
7.	د. ذياب عيوش	علم اجتماع	جامعة القدس
8.	د. سامر رداد	جغرافيا	جامعة القدس
9.	د. زياد عياد	علوم سياسية	جامعة القدس
10.	د. سمير شقير	علم نفس	جامعة القدس
11.	د. عايد وريكات	علم جريمة	الجامعة الأردنية
12.	د. عباطه ظاهر	علم جريمة	الجامعة الأردنية
13.	د. فؤاد طلافحة	إحصاء اجتماعي	جامعة مؤتة
14.	د. عميد بدر	علم اجتماع	جامعة القدس المفتوحة
15.	د. تامر سهيل	علم اجتماع	جامعة القدس المفتوحة
16.	د. محمد أحمد شاهين	ارشاد نفسي وتربوي	جامعة القدس المفتوحة
17.	نادية شويكي	لغة عربية	مدرسة رياض الأقصى



كلية الدراسات العليا
برنامج علم الجريمة

حضرة مدير مركز الإصلاح والتأهيل المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول: (تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية)، ذلك لنيل درجة الماجستير في تخصص علم الجريمة من جامعة القدس، لذا أرجو من حضرتكم التعاون وتعبئة المقابلة المرفقة كما ترونه مناسباً من وجهة نظركم، مع العلم أنها لإستخدام البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل مع بياناتكم بشكل علمي وموضوعي.

مع الشكر والإحترام ،،

الباحثة: ميس مروان السلايمة

إشراف الدكتورة: وفاء الخطيب

الجزء الأول : البيانات الديمغرافية

- اسم مركز الإصلاح:.....
- المسمى الوظيفي:.....
- العمر:.....
- المستوى التعليمي:.....
- الرتبة:.....
- عدد سنوات الخبرة:.....
- ما هي مراكز الإصلاح التي عملت بها من قبل:.....
-

الجزء الثاني: اسئلة خاصة بمراكز الاصلاح والتأهيل

المحور الأول: دور مراكز الاصلاح والتأهيل في الحد من ممارسة الجريمة:

- هل يتم استخدام التصنيف بين النزلاء في المركز؟
1. نعم
2. لا
- اذا كانت الإجابة نعم، كيف يتم التصنيف؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ما هي أهم الاختلافات بين مركز واخر من وجهة نظرك؟

.....

.....

.....

.....

• ما هي أهم البرامج الإصلاحية والتأهيلية المتبعة في المركز لإصلاح النزلاء؟

.....
.....
.....
.....

• هل برأيك تساهم مراكز الاصلاح والتأهيل وبرامجها في الحد من الجريمة وانتشارها؟

.....
.....
.....
.....

• اذا كانت إجابتك نعم؛ ما هي الآليات المتبعة للتعامل مع النزلاء؟

.....
.....
.....
.....

• هل تعتبر ان العقوبات المتبعة داخل مراكز الاصلاح والتأهيل رادعة من وجهة نظرك؟

.....
.....
.....
.....

• من وجهة نظرك، هل ترى ان نسبة العود للجريمة بعد انتهاء المحكومية كبيرة، ولماذا؟

.....
.....
.....
.....

المحور الثاني : مؤهلات العاملين وامكانيات المركز:

• هل يوجد في المركز كادر مؤهل علمياً ومهنياً للتعامل مع النزلاء؟

1. نعم
2. لا

• هل الكادر برأيك كافي لتنفيذ البرامج؟

1. نعم
2. لا

- اذا كانت الإجابة لا، ماذا تقترح للتحسين من أداء الكادر وتطوير عملهم؟

.....

.....

.....

.....

- هل برأيك سنوات الخبرة للكادر مهمة في مجال المساهمة بالإصلاح والتأهيل؟

1. نعم
2. لا

- اذا كانت الإجابة نعم، كيف تساهم في الاصلاح والتأهيل؟

.....

.....

.....

المحور الثالث : أنماط وأشكال الجرائم الموجودة داخل مراكز الاصلاح والتأهيل .

- من وجهة نظرك ما هي أهم أنماط "أشكال" الجرائم المنتشرة في محافظات الضفة الغربية؟

- ما هي أكثر الجرائم الاقتصادية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

.....

.....

.....

.....

- ما هي أكثر الجرائم الإجتماعية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

.....

.....

.....

.....

- ما هي أكثر المناطق التي ينتمي إليها النزلاء (مدينة، قرية ، مخيم)، ولماذا؟

.....

.....

.....

.....

المحور الرابع: العلاقة بين مراكز التأهيل والمجتمع في التخفيف من ممارسة الجريمة

- من وجهة نظرك، هل للعقوبة التي يفرضها المجتمع على النزير أثر في عودته للجريمة؟

1. نعم
2. لا

- إذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي الآليات التي يمكن اتباعها للتقليل من عقوبة المجتمع ضد النزير؟

.....
.....
.....
.....

- من وجهة نظرك، هل للحرمان علاقة بممارسة الجريمة، وكيف يمكن ربط الحرمان بالتنشئة الإجتماعية؟

.....
.....
.....
.....

- من وجهة نظرك ما هي أهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة التي تؤثر على الفرد وسلوكياته، ولماذا؟

.....
.....
.....
.....

- برأيك هل تؤثر البيئة المحيطة بالفرد في ممارسته للجريمة، وكيف؟

.....
.....
.....
.....

- هل هناك فرق بين ممارسة الجريمة قديماً وحديثاً؟

1. نعم
2. لا

- اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم هذه الفروق؟
- من وجهة نظرك ما دور المؤسسات الحكومية والاهلية في الحد من ممارسة الجريمة؟

.....

.....

.....

المحور الخامس: الآليات والسياسات المتبعة داخل وخارج المركز للتخفيف من ممارسة الجريمة

- هل تتوفر داخل مراكز الإصلاح الاحتياجيات الأساسية للحياة بالنسبة للنزلاء؟

1. نعم
2. لا

- هل يتم متابعة النزلاء (صحيحاً، تعليمياً، اجتماعياً) داخل مراكز الإصلاح والتأهيل؟

1. نعم
2. لا

- هل يتم الأخذ بعين الاعتبار قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء؟

1. نعم
2. لا

- اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم القواعد المعمول بها (صحياً، اجتماعياً، اقتصادياً، نفسياً)؟

.....

.....

.....

- من وجهة نظرك ما هي الآليات التي يمكن أن تساعد في الحد من ممارسة الجريمة، الرجاء ترتيبها حسب الأولوية؟

- رفع الأجور ومعدل الدخل.
- فرض تشريعات على أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات لرفع رواتب الموظفين.
- تقديم مساعدات مالية.
- اتاحة التعليم المجاني.
- توفير فرص عمل للخريجين والشباب العاطلين عن العمل.
- دراسة احتياجات الأفراد داخل البيئة التي ينتمون إليها في النواحي (الصحية، التعليمية، الإجتماعية، الترفيهية، المعيشية وغيرها).
- غير ذلك حدد

الباحثة: ميس السلايمة

ملحق رقم (4): نتائج المقابلات

تم تحديد مواعيد خاصة مع مدراء مراكز اصلاح وتأهيل الضفة الغربية بما يتناسب مع أوقاتهم من أجل جمع البيانات التي من شأنها أن تساعد في تدعيم نتائج الدراسة الإحصائية، لقد تم مقابلة (4) من مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل على النحو الآتي:

المقابلة الأولى :

تم اجراء المقابلة الأولى مع الرائد (نائل جمعة/ مدير مركز تأهيل وإصلاح محافظة رام الله بتاريخ 2017/2/26)، كانت الإجابات عن الأسئلة المطروحة على النحو التالي :

الجزء الأول : البيانات الديمغرافية

- اسم مركز الإصلاح: مركز إصلاح وتأهيل رام الله
 - المسمى الوظيفي: مدير المركز
 - العمر: 39 سنة
 - المستوى التعليمي: بكالوريوس
 - الرتبة: رائد
 - عدد سنوات الخبرة: 11 عام
- ما هي مراكز الإصلاح التي عملت بها من قبل: أريحا القديم، رام الله ، جنين، نابلس.

الجزء الثاني: اسئلة خاصة بمراكز الاصلاح والتأهيل

المحور الأول: دور مراكز الاصلاح والتأهيل في الحد من ممارسة الجريمة:

- هل يتم استخدام التصنيف بين النزلاء في المركز؟

2. نعم .2 لا

- اذا كانت الإجابة نعم، كيف يتم التصنيف؟

تتم عملية تصنيف النزلاء من خلال تشكيل لجنة في المركز مكونة من مسؤول الرعاية الصحية والرعاية الإجتماعية والأمن والرعاية التأهيلية وشؤون النزلاء، بعدها يتم تصنيف النزلاء حسب درجة الخطورة والوضع الصحي والنفسي وبعد 14 يوم من الدخول للمركز يتم البدء في اخضاعه للبرامج التأهيلية التي تراها اللجنة مناسبة له وتوافي احتياجاته والظرف المناسب له؛ هنا يلاحظ ان النظام الفلسطيني يطبق في هذه المؤسسات نظام المؤسسات العقابية العالمي كون فلسطين جزء من المنظومة الدولية، حيث تعد مراكز الاصلاح والتأهيل الفلسطينية وفقاً للنظام العالمي مؤسسات عقابية شبه مفتوحة يتم فيها اتباع التصنيف التقليدي للمؤسسات العقابية؛ أي ان التقسيم والتصنيف بين النزلاء يكون أولاً وفق جسامه الجريمة وثانياً وفق حجم المؤسسة العقابية فهناك مراكز تأهيل كبيرة ذات بيئة تأهيلية مناسبة كما في مركز واصلاح تأهيل أريحا، وهناك مراكز ذات مساحات صغيرة نسبياً ليس ن الممكن فيها ممارسة جميع الأنشطة التأهيلية مثل مركز تأهيل وإصلاح رام الله نظراً لصغر المساحة وقلة الامكانيات المادية واللوجستية، هذا ما اتفق عليه جميع مدراء مراكز الاصلاح والتأهيل في المقابلات التالية.

• ما هي أهم الاختلافات بين مركز وآخر من وجهة نظرك؟

لا يوجد أي اختلاف من ناحية نظام العمل الإداري كونه نظام موحد لكافة مراكز الإصلاح التي تتبع هيكلية موحدة تحديداً وأنه يوجد دليل لذلك في كل مركز، لكن الاختلاف قد يكون في البنية التحتية والمرافق والمستوى المعيشي الذي يتواجد فيه النزلاء، إضافة إلى نوع الجرائم التي تختلف من منطقة إلى أخرى.

• ما هي أهم البرامج الإصلاحية والتأهيلية المتبعة في المركز لإصلاح النزلاء؟

- برنامج الدعم والعلاج النفسي، يقوم به كل من الشؤون الإجتماعية ولجنة ضحايا التعذيب
- برنامج الدعم المادي والاجتماعي.
- برامج تعليمية وتوعوية وثقافية، فيها صفوف لمحو الأمية والتعليم الموازي.
- برامج الارشاد والوعظ الديني، ويتم فيها اعطاء الخطب ودروس دينية وتحفيظ للقرآن وتجويده.
- البرامج الرياضية.
- البرامج المهنية (اشغال يدوية، تطريز، وخرز)، من هذه النشاطات من الممكن للنزيل ان يحصل على عائد مالي من خلال بيع أعماله خارج السجن بعد خروجه أو من خلال تسليمها لذويه اثناء الزيارة.
- برامج ترفيهية ومسابقات علمية ودينية وثقافية ورياضية.

• هل برأيك تساهم مراكز الاصلاح والتأهيل وبرامجها في الحد من الجريمة وانتشارها؟

نعم ، حيث يتم العمل بأكبر قدر من الامكانيات بالتغيير في سلوك النزيل وشخصيته ونصحه وتغيير أفكاره من سلبية إلى ايجابية.

• اذا كانت إجابتك نعم؛ ما هي الآليات المتبعة للتعامل مع النزلاء؟

في البداية يتم العمل على تهيئة النزيل نفسياً بحيث يصبح مدركاً لقدراته الشخصية والتعبير عن نفسه بشكل ايجابي، بعد ذلك يتم دمجهم مع النزلاء الاخرين من خلال البرامج التي تتناسب مع قدراته وظروفه ليتمكن من خلالها من التفاعل مع المحيط الذي أصبح ينتمي إليه والظروف المحيطة به .

• هل تعتبر أن العقوبات المتبعة داخل مراكز الاصلاح والتأهيل رادعة من وجهة نظرك؟

نعم لأننا نقوم بإصدار العقوبة بما يتلائم مع المخالفة المرتكبة، بحيث تتوسع العقوبة من التنبيه إلى الحجز الانفرادي أو التحويل للقضاء، كما يتم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المخالفة بحيث من الممكن استخدام اسلوب الحرمان من الامتيازات مما يؤثر في تصرفات النزيل ويجعله يتصرف بأيجابية مع زملائه أو الضباط المشرفين عليه.

هذا ما يؤكد لنا أن مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تتبع المنظومة الدولية التي تقوم على تطبيق نظامها العقابي وفق تصنيف سجونها ضمن مراكز التأهيل والاصلاح، التي يطلق عليها "نظام ميرا" حيث تتبع المؤسسات الاصلاحية هذا النظام الذي بدأ تطبيقه منذ 1876، أساس هذا النظام أن يتم وضع النزيل ضمن ثلاث درجات؛ يبدأ في الدرجة الوسطى، من خلالها يتم مراقبة سلوكه فإن كان سيء السلوك فإنه يوضع بالدرجة الدنيا "الثالثة" وتعمل ادارة المركز الاصلاحى إلى اخضاعه لبرامج اصلاحيه مكثفة، فيما إن كان سلوكه جيد ومقبول يمكن أن يخفف ذلك من مدة محكوميته أو اعطاه امتيازات لا تعطى لغيره من خلال وجوده في الدرجة الأولى.

• من وجهة نظرك، هل ترى ان نسبة العود للجريمة بعد انتهاء المحكومية كبيرة، ولماذا؟

نعم ؛ يعود ذلك إلى طبيعة ثقافة المجتمع الذي ننتمي إليه حيث يعمل على الحاق انتكاسة لدى النزير بسبب وصمة العار التي يلحقونه بها، بالرغم من العلاج والرعاية التي يلاقيها داخل المركز والمحاولات في اصلاحه، إلا انه يفتقد لذلك خارج المجتمع فلا يجد أي رعاية لا من الأهل ولا من الوزارات المختصة التي من المفترض أن تتعاون جميعاً لمواجهة الجريمة وعلاج النزلاء ومتابعتهم اللاحقة؛ مما يؤدي إلى عودة النزير للجريمة، هذا ما اتفق مع نتيجة الدراسة الحالية التي أشارت أن أهم الآثار الناجمة عن ارتكاب الفرد للجريمة هو "خوفه من تدني مكانته الإجتماعية" بعد خروجه من المركز، حيث يعد هذا الأثر أحد أهم الأسباب في عودة النزلاء لمراكز الإصلاح نتيجة عدم تقبلهم في مجتمعاتهم ووصمة العار التي تلاحقهم من أبناء بلداتهم، وعدم تقبل المجتمع بشقيه الرسمي والغير رسمي لهم.

المحور الثاني : مؤهلات العاملين وامكانيات المركز:

• هل يوجد في المركز كادر مؤهل علمياً ومهنياً للتعامل مع النزلاء؟

2. نعم لا

• هل الكادر برأيك كافي لتنفيذ البرامج؟

2. نعم لا

• اذا كانت الإجابة لا، ماذا تقترح للتحسين من اداء الكادر وتطوير عملهم؟

.....

• هل برأيك سنوات الخبرة للكادر مهمة في مجال المسأهمة بالإصلاح والتأهيل؟

2. نعم لا

• اذا كانت الإجابة نعم، كيف تساهم في الإصلاح والتأهيل؟

الخبرة الكافية وقدم سنوات العمل للكادر تجعلهم قادرين على التعامل مع النزلاء وطباعهم، وعلى قدرة كافية في معرفة البرامج التي يحتاجها كل نزلي، إضافة إلى قدرتهم على الاشراف والمتابعة الجيدة مما يمكنهم من تنفيذ البرامج بشكل سلس وممنهج، كما ان الدورات المستمرة التي يخضع لها أفراد وضباط مراكز الإصلاح والتأهيل تفيدهم في اكتساب الخبرة

المحور الثالث : أنماط وأشكال الجرائم الموجودة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل .

• من وجهة نظرك ما هي أهم أنماط "أشكال" الجرائم المنتشرة في محافظات الضفة الغربية؟

القتل 2. الشجارات 3. السرقة 4. حيازة وتعاطي المخدرات 5. التحرش الجنسي

• ما هي أكثر الجرائم الاقتصادية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

السرقة، وهي الجريمة الأكثر انتشارا بين النزلاء ويعود السبب في ذلك لتردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة، هذا ما يؤكد نتيحة الدراسة الحالية التي تختص بمحور العوامل الاقتصادية؛ حيث حصلت على نسبة أكبر في تأثيرها على ممارسة الجريمة من وجهة نظر النزلاء مقارنة بالعوامل الإجتماعية .

• ما هي أكثر الجرائم الإجتماعية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

- تعاطي المخدرات والاتجار بها وهي دائما أو في أغلب الحالات مرتبطة مع السرقة، والسبب بذلك يعود للمشاكل الاسرية التي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في الضفة الغربية.

- جرائم القتل، يعود ذلك لعدم وجود رادع قانوني صارم وتأثر الأفراد بالعادات والتقاليد المجتمعية وانتشار عادة الأخذ بالثأر؛ كوننا مجتمعات عربية شرقية تحاول حل المشاكل بعيداً عن القانون الرسمي في البلاد .

- ما هي أكثر المناطق التي ينتمي إليها النزلاء (مدينة، قرية ، مخيم)، ولماذا؟
- القرية؛ يعزى ذلك لضعف الروابط الأسرية وعدم ممارستها لدورها الرادع للجريمة كما في السابق ، إضافة إلى سوء الوضع الاقتصادي في القرى مما يحفز على انتشار الجرائم بسبب قلة عدد السكان بالمقارنة مع سكان المدينة، بالتالي قلة فرص العمل والخدمات التشغيلية .

المحور الرابع: العلاقة بين مراكز التأهيل والمجتمع في التخفيف من ممارسة الجريمة

- من وجهة نظرك، هل للعقوبة التي يفرضها المجتمع على النزير أثر في عودته للجريمة؟

2. نعم لا

- اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي الآليات التي يمكن اتباعها للتقليل من عقوبة المجتمع ضد النزير؟
- من الممكن ان يتم ذلك من خلال عمل ورشات تستهدف الأسرة والمجتمع من أجل التغلب على وصمة العار الذي ترافق النزير عند خروجه والتقليل منها ومن نظرة المجتمع له، وتغير النظرة السلبية اتجاه النزير وتحويلها إلى نظرة إيجابية من اجل اعطائه فرصة تساعده بالتغلب على مشكلته .

- من وجهة نظرك، هل للحرمان علاقة بممارسة الجريمة، وكيف يمكن ربط الحرمان بالتنشئة

الإجتماعية؟

- نعم؛ ذلك يعود بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الأسرة مما يجعلها تُشعر أفرادها بالحرمان، مما يدفعهم للحصول على احتياجاتهم بطرق غير قانونية مثل السرقة للوصول لسد الحاجة، أو تراكم الديون وعدم القدرة على سدادها .

• من وجهة نظرك ما هي أهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة التي تؤثر على الفرد وسلوكياته،

ولماذا؟

من أهم المؤسسات التي قد تؤثر على سلوكيات الفرد خلال تنشئته هي العائلة من ثم المؤسسات الحكومية حيث تلعب الدور الأكبر في سلوكيات الفرد نتيجة لضعف الدور الذي تقوم به من قلة الدعم الاجتماعي والمالي الذي من المفترض ان تقدمه للأشخاص ذوي الحاجة للمساعدة .

• برأيك هل تؤثر البيئة المحيطة بالفرد في ممارسته للجريمة، وكيف؟

نعم، بالرغم من أن الجريمة ممكن ان تكون موجودة بالفطرة لدى الافراد الا انه لا يمكننا التغاضي عن الدور الذي تلعبه الأسرة ومكان السكن والبيئة المحيطة بالفرد بتأثره بارتكاب الجرائم، هذا ما يتفق مع نظرية الأيكولوجية في كونها ترى أن الفرد ابن بيئته وأن البيئة المحيطة بالفرد والظروف الغير سوية التي يتواجد بها هي أهم الأسباب التي تجعل منه تابعاً لها، خاصة ان كان ينتمي لبيئة تعاني من الاكتظاظ السكاني وقلة الحيز العمراني واختلاف العادات والتقاليد بين أفرادها وغياب القيم الأخلاقية كما في المدن.

• هل هناك فرق بين ممارسة الجريمة قديماً وحديثاً؟

2. نعم لا

• اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم هذه الفروق؟

إن وجود تطور تكنولوجي واعي وإعلامي وإلكتروني كبير أدى إلى التطور في طرق ارتكاب الجريمة.

• من وجهة نظرك ما دور المؤسسات الحكومية والاهلية في الحد من ممارسة الجريمة؟

عندما يكون النزول داخل المركز يكون دورها محدود ، لكن من الممكن أن يكون لها دور كبير في متابعة النزول بعد خروجه ووظيفتها غير مقتصرة على النزلاء بل على جميع الافراد في المجتمع من

خلال ما يجب ان تقوم به من زيادة المؤتمرات والدراسات التوعوية والارشادية والتحذير من الجرائم ودورها في هبوط المجتمعات وتأثر الافراد السلبي منها.

المحور الخامس: الآليات والسياسات المتبعة داخل وخارج المركز للتخفيف من ممارسة الجريمة

• هل تتوفر داخل مراكز الإصلاح الاحتياجات الأساسية للحياة بالنسبة للنزلاء؟

3. نعم 2. لا

• هل يتم متابعة النزلاء (صحيحاً، تعليمياً، اجتماعياً) داخل مراكز الإصلاح والتأهيل؟

3. نعم 2. لا

• هل يتم الأخذ بعين الاعتبار قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء؟

2. نعم 2. لا

• اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم القواعد المعمول بها (صحيحاً، اجتماعياً، اقتصادياً، نفسياً)؟

صحيحاً ونفسياً، يوجد لكل نزير ملف خاص به يتم التعامل مع النزير وفق حالته المذكورة في هذا الملف إضافة لإفساح المجال للجهات المختصة بهذه الأمور من خارج المركز بمتابعة النزير ان كان بحاجة لمتابعة خارجية أو مختصة .

أما اجتماعياً واقتصادياً تحاؤل ادارة المركز بدراسة أوضاع النزلاء والمحاولة في تقديم أي دعم اجتماعي أو اقتصادي يحتاجه النزير حتى ولو كان خارجياً (دعم لأسرته خارج المركز)، يكون ذلك بالتعاون مع مؤسسات مختصة منها وزارة التنمية الإجتماعية.

• من وجهة نظرك ما هي الآليات التي يمكن أن تساعد في الحد من ممارسة الجريمة، الرجاء

ترتيبها حسب الأولوية؟

○ رفع الأجور ومعدل الدخل./3

- فرض تشريعات على أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات لرفع رواتب الموظفين./2
- تقديم مساعدات مالية./5
- إتاحة التعليم المجاني./6
- توفير فرص عمل للخريجين والشباب العاطلين عن العمل./1
- دراسة احتياجات الأفراد داخل البيئة التي ينتمون إليها في النواحي (الصحية، التعليمية، الإجتماعية، الترفيهية، المعيشية وغيرها)/.4
- غير ذلك حدد : العمل على ان يكون القضاء صارم أكثر بالعقوبة، التركيز على دور الأهل في التربية والتنشئة والتوعية ومتابعة ظروفهم، محاولة أبعاد الاطفال عن السلبيات الموجودة في التكنولوجيا الحديثة من خلال المراقبة الالكترونية من قبل الأسرة ومؤسسات الاعلام .

- المقابلة الثانية :

تم اجراء المقابلة الثانية مع المقدم (قدي صوافطة/ مدير مركز تأهيل وإصلاح محافظة أريحا بتاريخ 2017/3/15)، كانت الإجابة على الاسئلة على النحو التالي :

الجزء الأول : البيانات الديمغرافية

• اسم مركز الإصلاح: مركز إصلاح وتأهيل أريحا

• المسمى الوظيفي: مدير المركز

• العمر: 49 سنة

• المستوى التعليمي: بكالوريوس

• الرتبة: مقدم

• عدد سنوات الخبرة: 11 عام

ما هي مراكز الإصلاح التي عملت بها من قبل: أريحا القديم، رام الله ، جنين، نابلس، أريحا

الجديد.

الجزء الثاني: اسئلة خاصة بمراكز الاصلاح والتأهيل

المحور الأول: دور مراكز الاصلاح والتأهيل في الحد من ممارسة الجريمة:

• هل يتم استخدام التصنيف بين النزلاء في المركز؟

3. نعم 2. لا

• اذا كانت الإجابة نعم، كيف يتم التصنيف؟

تتم عملية تصنيف النزلاء من خلال تشكيل فريق عمل من جميع الأقسام المختصة في المركز، يتم

من خلالهم العمل على مبدأ الفصل بين النزلاء في عملية التسكين في "الغرف" من حيث درجة

(الخطورة، التهمة، الفئة العمرية، الوضع الصحي، الوضع النفسي، الوضع الأكاديمي)، تتم هذه المرحلة عبر دراسة شمولية لوضع النزير قبل دخوله المركز، التي من خلالها يتم التنبؤ بسلوك النزير اثناء مدة وجوده في المركز، يعاد تصنيفه بعد ستة شهور من عملية التصنيف الأولى؛ للمقارنة بين سلوكه في بداية دخوله للمركز وفي الوقت الحالي.

• ما هي أهم الاختلافات بين مركز واخر من وجهة نظرك؟

لا يوجد أي اختلافاً من ناحية نظام العمل الاداري كونه نظام موحد لكافة مراكز الاصلاح والتأهيل، الاختلاف قد يكون في البناء والمرافق والمساحات التي من شأنها لعب دور مهم في العملية الاصلاحية والتأهيلية.

• ما هي أهم البرامج الإصلاحية والتأهيلية المتبعة في المركز لإصلاح النزلاء؟

- برنامج الدعم والعلاج النفسي.
- برنامج الدعم المادي و الاجتماعي.
- برامج تعليمية و توعوية و ثقافية.
- برامج الارشاد و الوعظ الديني.
- البرامج الرياضية.
- البرامج المهنية (اشغال يدوية، تطريز، فسيفاء) .
- برامج ترفيهية و مسابقات علمية ودينية وثقافية ورياضية.
- برامج الدعم القانوني.

• هل برأيك تساهم مراكز الاصلاح والتأهيل وبرامجها في الحد من الجريمة وانتشارها؟

لا

نعم

- إذا كانت إجابتك نعم؛ ما هي الآليات المتبعة للتعامل مع النزلاء؟

يتم التعامل مع النزلاء وفق القانون الفلسطيني رقم (61) لعام 1998 والقواعد النموذجية التي لدينا لمعاملة النزلاء، ذلك للعمل على ضمان الحقوق والواجبات المترتبة ضمن الامكانيات المتاحة لذلك، إضافة إلى التعليمات القادمة إلينا من الإدارة المركزية لمراكز الاصلاح والتأهيل والأخذ بالقوانين ذات العلاقة.

- هل تعتبر ان العقوبات المتبعة داخل مراكز الاصلاح والتأهيل رادعة من وجهة نظرك؟

نعم يتم فرضها بداية من خلال تحقيق العدالة المعيشية بين نزلاء المركز بالدرجة الأولى، يُعد هذا الأسلوب رادع لمنع النزلاء عن الاقدام على ارتكاب المخالفات والتي في حال ارتكابها يتم حرمان النزير من الامتيازات الممنوحة لباقي النزلاء.

- من وجهة نظرك، هل ترى ان نسبة العود للجريمة بعد انتهاء المحكومية كبيرة، ولماذا؟

نعم، ذلك لعدم وجود برامج رعاية لاحقة وبيئة إجتماعية حاضنة للنزلاء بعد الافراج عنهم.

المحور الثاني : مؤهلات العاملين وامكانيات المركز:

- هل يوجد في المركز كادر مؤهل علمياً ومهنياً للتعامل مع النزلاء؟

1. نعم
2. لا

- هل الكادر برأيك كافي لتنفيذ البرامج؟

1. نعم
2. لا

- إذا كانت الإجابة لا، ماذا تقترح للتحسين من أداء الكادر وتطوير عملهم؟

.....

- هل برأيك سنوات الخبرة للكادر مهمة في مجال المساهمة بالإصلاح والتأهيل؟

1. نعم **2. لا**

- إذا كانت الإجابة نعم، كيف تساهم في الإصلاح والتأهيل؟

وجود الخبرة لدى الكادر يؤهله بشكل كبير للتعامل مع النزلاء، ذلك من خلال فهمه المطلق للأنظمة والقوانين المعمول بها داخل المركز، بالإضافة إلى فهمهم الأكبر في نفسيات النزلاء وطرق التعامل معهم لمرور عدة حالات وقضايا مختلفة عليهم خلال سنوات خبرتهم

المحور الثالث : أنماط وأشكال الجرائم الموجودة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل .

- من وجهة نظرك ما هي أهم أنماط "أشكال" الجرائم المنتشرة في محافظات الضفة الغربية؟

1. القتل 2. الأيذاء و الشجارات 3. حيازة وتعاطي المخدرات 4. السرقة 5. الخطف

- ما هي أكثر الجرائم الاقتصادية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

جريمة عدم دفع الدين ووجود الشيك بدون رصيد.

- ما هي أكثر الجرائم الإجتماعية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

القتل، التحرش الجنسي، هتك العرض والاغتصاب.

- ما هي أكثر المناطق التي ينتمي إليها النزلاء (مدينة، قرية ، مخيم)، ولماذا؟

المدينة؛ يعزى ذلك لعدم وجود أي روابط إجتماعية وعائلية قد تربط سكان هذه المنطقة، وفي حال وجود أي خلاف يتم اللجوء للشرطة والقضاء لحلها، إضافة إلى التعداد السكاني الكبير لهذه المناطق.

المحور الرابع: العلاقة بين مراكز التأهيل والمجتمع في التخفيف من ممارسة الجريمة

- من وجهة نظرك، هل للعقوبة التي يفرضها المجتمع على النزيل أثر في عودته للجريمة؟

- إذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي الآليات التي يمكن اتباعها للتقليل من عقوبة المجتمع ضد

النزير؟

من الممكن ان يتم ذلك من خلال المحاولة في تغيير ثقافة المجتمع لتغيير نمط التفكير اتجاه هذه الفئة والعمل على احتضانها بدا من عقابها ونبذها والنظر لها بنظرة سلبية .

- من وجهة نظرك، هل للحرمان علاقة بممارسة الجريمة، وكيف يمكن ربط الحرمان بالتنشئة

الإجتماعية؟

نعم؛ ذلك من خلال الشعور بالاضطهاد وعدم المساواة، إضافة لعدم القدرة على ممارسة أبسط الحقوق في المجتمع، هذا من شأنه ان يولد الحقد والانتقام في البنية السلوكية لدى الفرد في المجتمع.

- من وجهة نظرك ما هي أهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة التي تؤثر على الفرد وسلوكياته،

ولماذا؟

من أهم المؤسسات التي قد تؤثر على سلوكيات الفرد خلال تنشئته هي العائلة بالدرجة الأولى والبيئة المحيطة بالدرجة الثانية ثم رفاق السوء وثقافة المجتمع الذي ينتمي له الفرد بشكل عام.

- برأيك هل تؤثر البيئة المحيطة بالفرد في ممارسته للجريمة، وكيف؟

نعم، فالبيئة المحيطة لها أثر كبير في دفع الفرد لارتكاب الجريمة كونها تؤثر في نمط تفكيره، ونلامس هذا التأثير كعاملين في مراكز الاصلاح والتأهيل في الجرائم التي ترتكب بدافع اجتماعي مثل جرائم القتل التي تتأثر بفكرة الثأر المتعارف عليها بالبيئة المحيطة بالفرد، إضافة لجرائم المخدرات التي يكون تأثير البيئة المحيطة بالفرد الأثر الأكبر في الاتجاه لها.

• هل هناك فرق بين ممارسة الجريمة قديماً وحديثاً؟

3. نعم 2. لا

• اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم هذه الفروق؟

وجود تطور تكنولوجي واعلامي والكتروني كبير أدى إلى ظهور انماط جريمة جديدة، إضافة إلى الادوات المستخدمة في ارتكاب الجرائم من اسلحة أو معدات أو انواع مخدرات مستحدثة.

• من وجهة نظرك ما دور المؤسسات الحكومية والاهلية في الحد من ممارسة الجريمة؟

يكون دورها في زيادة تفعيل البرامج والنشرات التوعوية والارشادية لفئة الشباب وعائلاتهم من خلال المنابر التعليمية والمخيمات الصيفية والمؤسسات الاعلامية .

المحور الخامس: الآليات والسياسات المتبعة داخل وخارج المركز للتخفيف من ممارسة الجريمة

• هل تتوفر داخل مراكز الإصلاح الاحتياجات الأساسية للحياة بالنسبة للنزلاء؟

4. نعم 2. لا

5. هل يتم متابعة النزلاء (صحياً، تعليمياً، اجتماعياً) داخل مراكز الإصلاح والتأهيل؟

4. نعم 2. لا

5. هل يتم الأخذ بعين الاعتبار قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء؟

3. نعم 2. لا

• اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم القواعد المعمول بها (صحياً، اجتماعياً، اقتصادياً، نفسياً)؟

تخصيص طاقم مؤهل في كل مركز لتقديم كل مستلزمات الرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية لمتابعة وضع النزلاء الاجتماعي بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية.

• من وجهة نظرك ما هي الآليات التي يمكن أن تساعد في الحد من ممارسة الجريمة، الرجاء

ترتيبها حسب الأولوية؟

- رفع الأجور ومعدل الدخل./5
- فرض تشريعات على أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات لرفع رواتب الموظفين./3
- تقديم مساعدات مالية./6
- إتاحة التعليم المجاني./2
- توفر فرص عمل للخريجين والشباب عاطلين عن العمل./4
- دراسة احتياجات الأفراد داخل البيئة التي ينتمون إليها في النواحي (الصحية، التعليمية، الإجتماعية، الترفيهية، المعيشية وغيرها)./1
- غير ذلك حدد : العمل على تطوير الثقافة العامة للمجتمع لتغيير نظرتة لهذه الفئة واحتضانها لأن ذلك من شأنه أن يحد بشكل كبير من ممارسة الجريمة .
- يشار هنا أن آراء مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل خلال المقابلة بالنسبة للآليات التي يمكن اتباعها للحد من الجريمة كانت العوامل الإجتماعية لديهم تأتي في ترتيب أهم من العوامل الاقتصادية وهو ما اختلف معه النزلاء اثناء اجاباتهم لأسئلة الاستبيان، حيث أشارت النتائج ان العوامل الاقتصادية أهم من العوامل الإجتماعية في دفعهم لارتكاب الجرائم، لكن في عمومية الأمر فقد أشار جميع مدراء المراكز أن العوامل الإجتماعية والعوامل الاقتصادية تلتهقان في ذات المستوى الذي يدفع الفرد لارتكاب الجرائم فهما وجهان لعملة واحدة ولا يمكن مناقشة كل عامل منهم على حدا خاصة في مجتمع نامي مثل المجتمع الفلسطيني

- المقابلة الثالثة :

تم اجراء المقابلة الثالثة مع العقيد (محمد تيم/ مدير مركز شرطة محافظة الخليل بتاريخ 2017/5/7)، كانت الإجابة على الاسئلة على النحو التالي:

الجزء الأول : البيانات الديمغرافية

- اسم مركز الإصلاح: مركز إصلاح وتأهيل الخليل
- المسمى الوظيفي: مدير الشرطة في محافظة الخليل
- العمر: 44 سنة
- المستوى التعليمي: ماجستير
- الرتبة: عميد
- عدد سنوات الخبرة: 24 عام
- ما هي مراكز الإصلاح التي عملت بها من قبل:

الجزء الثاني: اسئلة خاصة بمراكز الاصلاح والتأهيل

المحور الأول: دور مراكز الاصلاح والتأهيل في الحد من ممارسة الجريمة:

- هل يتم استخدام التصنيف بين النزلاء في المركز؟

4. نعم 2. لا

- اذا كانت الإجابة نعم، كيف يتم التصنيف؟

نعم؛ يتم عزل النزلاء حسب ملف القضية مثل التصنيف حسب الجرائم الكبرى والجرائم الصغرى والمخالفات، إضافة إلى التصنيف حسب العمر .

• ما هي أهم الاختلافات بين مركز واخر من وجهة نظرك؟

ادارياً لا يوجد اختلاف فكل البرامج بين المراكز واحدة، لكن الاختلاف في المنشأة اذا كانت مستأجرة أو بناء قديم أو حديث بمواصفات عالمية تساهم في تحسين أوضاع النزلاء والامكانيات المتوفرة لهم كما في مركزي أريحا وجنين.

• ما هي أهم البرامج الإصلاحية والتأهيلية المتبعة في المركز لإصلاح النزلاء؟

- برنامج الدعم والارشاد النفسي.

- برنامج الدعم والارشاد الديني.

- البرامج التعليمية والثقافة العامة.

- البرامج المهنية والحرفية.

• هل برأيك تساهم مراكز الاصلاح والتأهيل وبرامجها في الحد من الجريمة وانتشارها؟

نعم، بالتأكيد تساهم لأنه في أغلب الأحيان تتبنى مراكز الاصلاح نوع من العقوبات المعنوية تكون رادعة من جهة ومن جهة اخرى ممكن للنزلاء استغلال فترة وجودهم في هذه المراكز وما تقدمه من برامج قد تمكنهم من تعلم مهنة تفيدهم خارج المركز.

• اذا كانت إجابتك نعم؛ ما هي الآليات المتبعة للتعامل مع النزلاء؟

من خلال تعليم النزلاء وتثقيفهم واخضاعهم لبرامج توعوية ودينية بالإضافة إلى تعليمهم بعض المهن ومتابعتهم بعد خروجهم من المركز.

• هل تعتبر ان العقوبات المتبعة داخل مراكز الاصلاح والتأهيل رادعة من وجهة نظرك؟

بعضها نعم وبعضها لا، فيما يتعلق بالقوانين الجديدة مثل قانون المخدرات كان رادع وخفف من العودة للجريمة، أما بعض القوانين المستخدمة فهي قديمة تجعل من النزيل يستهين في تنفيذها.

- من وجهة نظرك، هل ترى ان نسبة العود للجريمة بعد انتهاء المحكومية كبيرة، ولماذا؟
لا؛ ليست كبيرة الا اذا كانت العقوبة التي نفذت به غير رادعة .

المحور الثاني : مؤهلات العاملين وامكانيات المركز:

- هل يوجد في المركز كادر مؤهل علمياً ومهنياً للتعامل مع النزلاء؟

2. نعم 2. لا

- هل الكادر برأيك كافي لتنفيذ البرامج؟

1. نعم 2. لا

- اذا كانت الإجابة لا، ماذا تقترح للتحسين من اداء الكادر وتطوير عملهم؟

زيادة عدد الأفراد والمسأهمة في زيادة عدد الدورات المتخصصة خاصة لكل ما هو جديد مثل (الجرائم الالكترونية، أنواع المخدرات الحديثة وطرق الحصول عليها واستخدامها، الادوات الحديثة التي من الممكن أن يستخدمها المجرمون).

- هل برأيك سنوات الخبرة للكادر مهمة في مجال المسأهمة بالإصلاح والتأهيل؟

1. نعم 2. لا

- اذا كانت الإجابة نعم، كيف تساهم في الاصلاح والتأهيل؟

تلعب الخبرة دوراً مهماً في التعرف على طبيعة ونفسية النزلاء مما يؤثر على كيفية التعامل معهم والطريقة المثالية لأيجاد الحلول.

المحور الثالث : أنماط وأشكال الجرائم الموجودة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل .

- من وجهة نظرك ما هي أهم أنماط "أشكال" الجرائم المنتشرة في محافظات الضفة الغربية؟
القضايا المالية.

• ما هي أكثر الجرائم الاقتصادية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

- السرقة، يعود سبب انتشارها للتنشئة الإجتماعية السيئة وإرتفاع معدلات الفقر .
- النصب والاحتيال، يعود ذلك للجهل في القوانين ووجود بعض القوانين الغير عادلة، التي لا تكون رادعة لبعض المجرمين.

• ما هي أكثر الجرائم الإجتماعية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

- تعاطي المخدرات والاتجار بها، التي ترتبط بالسرقة حيث يعود سببها للتنشئة الإجتماعية السيئة ووجود الاحتلال الذي يسهل دخولها ويعلم بعض المجرمين طريقة زراعتها وإنتاجها، الثقافة والتوعية، إضافة إلى انتشار البطالة والمشاكل الإجتماعية.

• ما هي أكثر المناطق التي ينتمي إليها النزلاء (مدينة، قرية ، مخيم)، ولماذا؟

القرية؛ يعزى ذلك لكثرة عدد السكان، قلة الوظائف، انتشار البطالة وقلة التحصيل العلمي.

المحور الرابع: العلاقة بين مراكز التأهيل والمجتمع في التخفيف من ممارسة الجريمة

- من وجهة نظرك، هل للعقوبة التي يفرضها المجتمع على النزير أثر في عودته للجريمة؟

2. لا

1. نعم

- اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي الآليات التي يمكن اتباعها للتقليل من عقوبة المجتمع ضد

النزيل؟

يعود ذلك لثقافة المجتمع حيث تلعب دوراً مهماً في نظرتها اتجاه المجرم وهل من الممكن احتوائه ودمجه في المجتمع من جديد أو نبذه، بالتأكيد فإن المجتمع الشرقي عندنا في العادة ينبذ المجرم مما يسأهم في عودته للجريمة .

- من وجهة نظرك، هل للحرمان علاقة بممارسة الجريمة، وكيف يمكن ربط الحرمان بالتنشئة

الإجتماعية؟

نعم؛ فالتنشئة الإجتماعية لها دور اساسي في موضوع الحرمان، نلاحظ ان الأسرة وطبيعة علاقتها وتربيتها لأبنائها تلعب دوراً مهماً ومؤثراً، خاصة اذا كان الحرمان منذ الطفولة .

- من وجهة نظرك ما هي أهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة التي تؤثر على الفرد وسلوكياته،

ولماذا؟

من أهم المؤسسات التي قد تؤثر على سلوكيات الفرد خلال تنشئته هي الأسرة ومن ثم المدرسة والاصدقاء حيث نلاحظ ان الأسرة السليمة نادراً ما يكون احد أفرادها مجرماً والعكس صحيح، طبيعة المدرسة والاصدقاء أيضا يلعبون دوراً مهماً في سلوك الأفراد.

- برأيك هل تؤثر البيئة المحيطة بالفرد في ممارسته للجريمة، وكيف؟

نعم، فنلاحظ أن البيئة اذا كانت فقيرة ومكتظة بالسكان وتغيب فيها الثقافة والوعي من الممكن ان يخرج منها مجرمون كثر .

- هل هناك فرق بين ممارسة الجريمة قديماً وحديثاً؟

1. نعم 2. لا

- اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم هذه الفروق؟

وجود تطور تكنولوجي

- من وجهة نظرك ما دور المؤسسات الحكومية والاهلية في الحد من ممارسة الجريمة؟

تلعب دوراً مهماً ذلك من خلال محاولتها في التغيير والتطوير في قوانينها والتدريب المستمر للجهات المختصة مثل (مكافحة الجريمة، التقليل من نسب البطالة في المجتمع، زيادة البرامج الثقافية والتعليمية).

المحور الخامس: الآليات والسياسات المتبعة داخل وخارج المركز للتخفيف من ممارسة الجريمة

- هل تتوفر داخل مراكز الإصلاح الاحتياجات الأساسية للحياة بالنسبة للنزلاء؟

1. نعم 2. لا

- هل يتم متابعة النزلاء (صحيحاً، تعليمياً، اجتماعياً) داخل مراكز الإصلاح والتأهيل؟

1. نعم 2. لا

- هل يتم الأخذ بعين الاعتبار قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء؟

1. نعم 2. لا

- اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم القواعد المعمول بها (صحياً، اجتماعياً، اقتصادياً، نفسياً)؟

- صحياً، من خلال توفير عيادة طبية وطبيب في كل مركز.

- اجتماعياً، يكون من خلال تعزيز الندوات الثقافية والدينية.

- اقتصادياً، تعليم من يرغب مهنة يستفيد منها.

- نفسياً، من خلال (المعاملة الحسنة، وجود مرشد نفسي، تحويل أي نزيل بحاجة إلى الجهات المختصة).

• من وجهة نظرك ما هي الآليات التي يمكن أن تساعد في الحد من ممارسة الجريمة، الرجاء ترتيبها حسب الأولوية؟

○ رفع الأجور ومعدل الدخل./4

○ فرض تشريعات على أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات لرفع رواتب الموظفين./5

○ تقديم مساعدات مالية./3

○ إتاحة التعليم المجاني./6

○ توفير فرص عمل للخريجين والشباب العاطلين عن العمل./2

دراسة احتياجات الأفراد داخل البيئة التي ينتمون إليها في النواحي (الصحية، التعليمية، الإجتماعية،

الترفيهية، المعيشية وغيرها) ./1

○ غير ذلك حدد :.....

- المقابلة الرابعة :

تم اجراء المقابلة الرابعة مع الملازم أول (محمد أمين/ مدير مركز تأهيل و إصلاح الظاهرية بمحافظة الخليل بتاريخ 2017/5/12)، كانت الإجابة على الاسئلة على النحو التالي:

الجزء الأول : البيانات الديمغرافية

- اسم مركز الإصلاح: مركز نظارة القلعة
- المسمى الوظيفي: مسؤول الإدارة في مركز القلعة
- العمر: 34 سنة
- المستوى التعليمي: بكالوريوس
- الرتبة: ملازم أول
- عدد سنوات الخبرة: 17 عام

ما هي مراكز الإصلاح التي عملت بها من قبل: الخليل، الظاهرية.

الجزء الثاني: اسئلة خاصة بمراكز الاصلاح والتأهيل

المحور الأول: دور مراكز الاصلاح والتأهيل في الحد من ممارسة الجريمة:

- هل يتم استخدام التصنيف بين النزلاء في المركز؟

2. لا

5. نعم

• إذا كانت الإجابة نعم، كيف يتم التصنيف؟

لا.

هنا كانت الإجابة لا كون مركز القلعة يُعد مركز توقيف أكثر منه كمركز إصلاح، بحيث يتم فيه وضع النزلاء بأعداد كبيرة في نفس المسكن في حالة عدم وجود اتساع في المراكز الإصلاحية الأخرى.

• ما هي أهم الاختلافات بين مركز واخر من وجهة نظرك؟

في العمل الاداري لا يختلف شيء، لكن الاختلاف يكون في :

1. حجم مركز الإصلاح- السعة الاستيعابية وتصنيف النزلاء.
2. حجم الطاقم العامل وتوزيع المهام عليهم.
3. مدى توفير (طبيب مقيم، ممرض، متابعة الملفات الطبية).
4. إمكانية توفير مركبة لأغراض المركز.

• ما هي أهم البرامج الإصلاحية والتأهيلية المتبعة في المركز لإصلاح النزلاء؟

- برنامج المتابعة الطبية والنفسية لكل نزيل .
- برنامج خاص في سرعة التحكم بالأزمات وضبط المشاكل المفتعلة.
- برامج ارشادية لدمج النزيل في المجتمع بعد خروجه ليصبح عنصر إيجابي في المجتمع.
- توفير برامج تدريب مهني وتوفير فرص عمل خلال فترة مكوث النزيل في المركز .
- هل برأيك تساهم مراكز الاصلاح والتأهيل وبرامجها في الحد من الجريمة وانتشارها؟

1. نعم

2. لا

• إذا كانت إجابتك نعم؛ ما هي الآليات المتبعة للتعامل مع النزلاء؟

1. الجلوس مع النزيل ومشاركة بعض مشاكله والتوصل إلى أسباب افتعاله للجريمة

2. وضعه تحت المراقبة الحثيثة ومتابعته.

3. المساعدة قدر الإمكان في توجيه النزيل من قبل الضباط ذوي الاختصاص في مديرية الشرطة أو

أصحاب الخبرة من خارجها في حالة الحاجة إليهم .

• هل تعتبر ان العقوبات المتبعة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل رادعة من وجهة نظرك؟

بعض الشيء؛ ذلك لأن كل حالة تعتبر حالة لها خاصية تختلف عن الآخرين، كما أن الأسباب التي

أدت لوصول الحالة إلى ما آلت إليه، تتنوع مثل (المخدرات، الانفصام، أمراض نفسية، ضغط نفسي).

• من وجهة نظرك، هل ترى ان نسبة العود للجريمة بعد انتهاء المحكومية كبيرة، ولماذا؟

نعم بنسبة ما يقارب (50%)؛ ويعود ذلك إلى عدم متابعة النزلاء وعدم الجلوس معهم لمتابعة مشاكلهم

من قبل الهيئات الإجتماعية المختصة وعدم وجود متابعات ميدانية لمساندتهم وتقديم الدعم النفسي

والمعنوي والمادي لهم .

المحور الثاني : مؤهلات العاملين وامكانيات المركز:

• هل يوجد في المركز كادر مؤهل علمياً ومهنياً للتعامل مع النزلاء؟

1. نعم 2. لا

• هل الكادر برأيك كافي لتنفيذ البرامج؟

1. نعم 2. لا

• اذا كانت الإجابة لا، ماذا تقترح للتحسين من أداء الكادر وتطوير عملهم؟

1. افتتاح وزارات تدريبية .

2. توفير كادر أكبر .

3. توفير امكانيات مادية و تنقيفية وتعليمية للكوادر .

4. توفير الأدوات الحديثة المستخدمة في المراكز .

• هل برأيك سنوات الخبرة للكادر مهمة في مجال المساهمة بالإصلاح والتأهيل؟

1. نعم **2. لا**

• اذا كانت الإجابة نعم، كيف تساهم في الاصلاح والتأهيل؟

تساهم سنوات الخبرة في القدرة على التعامل مع النزلاء بشكل افضل واسهل، على الرغم من اختلاف كل حالة كلياً عن الحالات الأخرى بسبب تنوع البيئة والضغوط الاقتصادية والإجتماعية.

المحور الثالث : أنماط وأشكال الجرائم الموجودة داخل مراكز الاصلاح والتأهيل .

• من وجهة نظرك ما هي أهم أنماط "أشكال" الجرائم المنتشرة في محافظات الضفة الغربية؟

1. الجرائم المالية **2. حيازة وتعاطي المخدرات.**

• ما هي أكثر الجرائم الاقتصادية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

السرقه والجرائم المالية بأنواعها منها عدم دفع الدين، حيث يعود ذلك بسبب سوء الوضع الاقتصادي والأحوال المعيشية، إضافة لوجود عناصر تعمل لحساب دول مجاورة.

• ما هي أكثر الجرائم الإجتماعية المنتشرة بين النزلاء، ولماذا؟

- تعاطي المخدرات والاتجار بها؛يعود سببها لعدم التوعية المجتمعية الكافية ووجود رادع قوي لتحدي جرائم المخدرات.

- المشاكل الأسرية، يعود ذلك لعدم تفعيل التواصل بين أفراد الأسرة والانسجام بين الزوجين.
- الاستخدام السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي.

• ما هي أكثر المناطق التي ينتمي إليها النزلاء (مدينة، قرية ، مخيم)، ولماذا؟

برأيي تختلف المنطقة باختلاف الجريمة، مثلاً نزلاء جرائم المخدرات ينحدرون من المدينة أكثر، بينما نزلاء الجرائم المالية والمشاكل العائلية ينحدرون من القرى والمخيمات، هذا ما يختلف مع نتيجة الدراسة الحالية التي تشير إلى أنه لا أهمية لمكان السكن بارتفاع معدلات الجريمة في مناطق الضفة الغربية وفق استجابة النزلاء.

المحور الرابع: العلاقة بين مراكز التأهيل والمجتمع في التخفيف من ممارسة الجريمة

• من وجهة نظرك، هل للعقوبة التي يفرضها المجتمع على النزير أثر في عودته للجريمة؟

3. نعم 2. لا

• إذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي الآليات التي يمكن اتباعها للتقليل من عقوبة المجتمع ضد

النزير؟

زيادة الوعي، نشر ثقافة قبول الآخر، محاولة مساندة حتى يعود كما كان، دعمه نفسياً ومادياً ان كان بحاجة لذلك.

• من وجهة نظرك، هل للحرمان علاقة بممارسة الجريمة، وكيف يمكن ربط الحرمان بالتنشئة

الإجتماعية؟

.....

- من وجهة نظرك ما هي أهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة التي تؤثر على الفرد وسلوكياته،

ولماذا؟

الأسرة، لأنها المنشأ الأول الذي يتربى فيه الفرد ويتلقى تعليمه وثقافته ومبدأ الخطأ والصواب.

- برأيك هل تؤثر البيئة المحيطة بالفرد في ممارسته للجريمة، وكيف؟

نعم، وبحد كبير فالأسرة ومحيطها اذا كانوا أصحاب سوء فسدت أخلاق الفرد، فالجريمة ترتبط في الدائرة الأولى بالتربية الإجتماعية والتنشئة .

- هل هناك فرق بين ممارسة الجريمة قديماً وحديثاً؟

4. نعم 2. لا

- اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم هذه الفروق؟

وجود السرعة والتطور التكنولوجي.

- من وجهة نظرك ما دور المؤسسات الحكومية والاهلية في الحد من ممارسة الجريمة؟

لها دور فعال؛ فالمؤسسات الحكومية يقع على عاتقها متابعة الحالات الإجتماعية والأوضاع الاقتصادية الخاصة بالنزول، أما المؤسسات الأهلية يكمن دورها في نشر الوعي، بالتالي فإنه ولكل مؤسسة حكومية أو شبه حكومية دور فعال في دعم النزول وحمايته من العودة و الانجرار وراء الجرائم مرة اخرى في حالة وجود تعاون بينها.

المحور الخامس: الآليات والسياسات المتبعة داخل وخارج المركز للتخفيف من ممارسة الجريمة

• هل تتوفر داخل مراكز الإصلاح الاحتياجات الأساسية للحياة بالنسبة للنزلاء؟

6. نعم 2. لا

7. هل يتم متابعة النزلاء (صحياً، تعليمياً، اجتماعياً) داخل مراكز الإصلاح والتأهيل؟

6. نعم 2. لا

7. هل يتم الأخذ بعين الاعتبار قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء؟

4. نعم 2. لا

• اذا كانت الإجابة نعم؛ ما هي أهم القواعد المعمول بها (صحياً، اجتماعياً، اقتصادياً، نفسياً)؟

صحياً ونفسياً، يوجد لكل نزير ملف خاص به يتم التعامل مع النزير وفق حالته وتوفير طبيب مقيم

وطبيب مختص مرتين اسبوعياً، أما اجتماعياً تعمل ادارة المركز على التواصل مع دائرة شؤون الأسرة،

وفيما يخص الجانب النفسي تقوم ادارة المركز بتوفير طبيب نفسي مرة كل أسبوع

• من وجهة نظرك ما هي الآليات التي يمكن أن تساعد في الحد من ممارسة الجريمة، الرجاء

ترتيبها حسب الأولوية؟

○ رفع الأجور ومعدل الدخل.1/

○ فرض تشريعات على أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات لرفع رواتب الموظفين.6/

○ تقديم مساعدات مالية.2/

○ اتاحة التعليم المجاني.3/

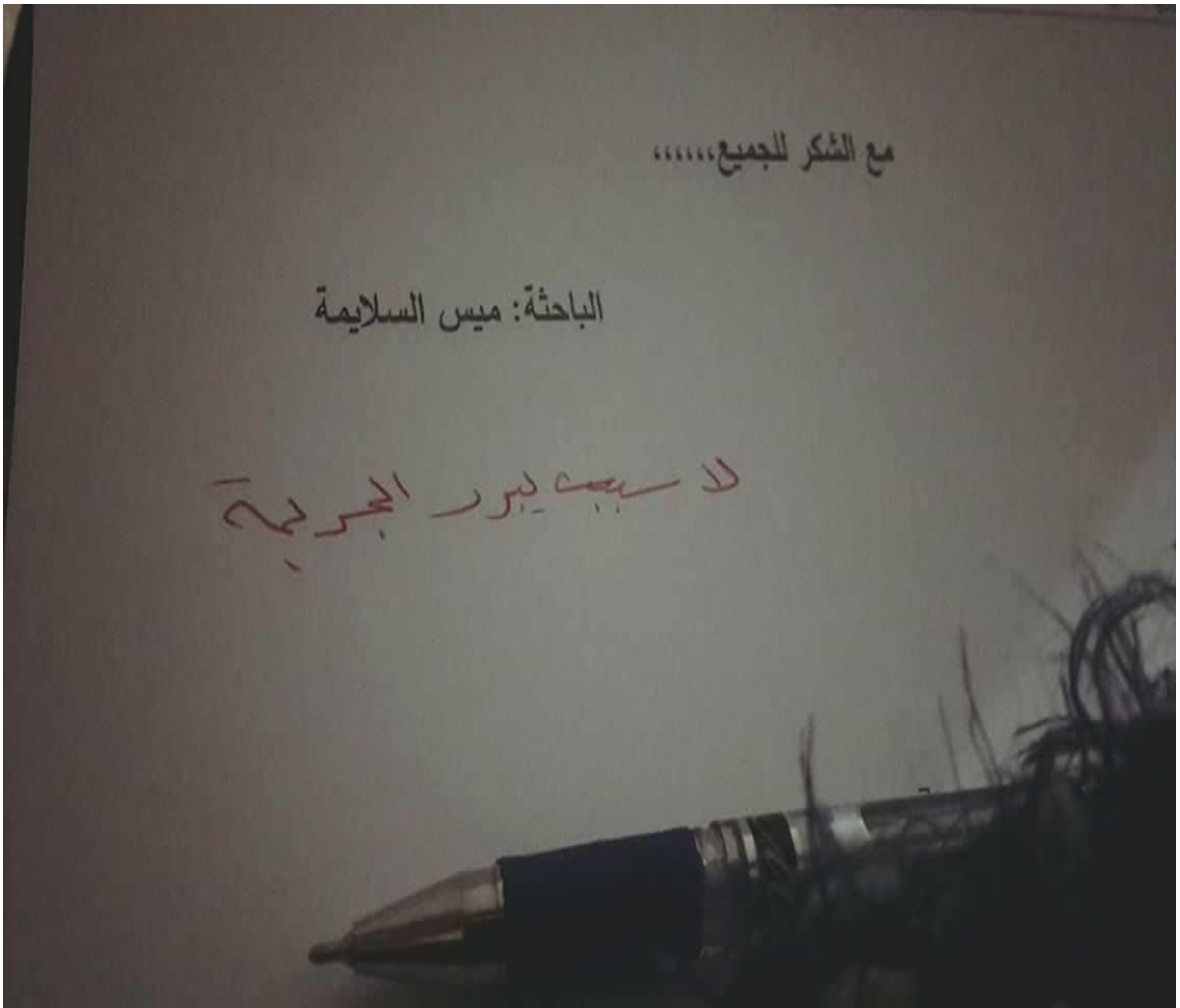
○ توفير فرص عمل للخريجين والشباب العاطلين عن العمل.4/

○ دراسة احتياجات الأفراد داخل البيئة التي ينتمون إليها في النواحي (الصحية، التعليمية،

الإجتماعية، الترفيهية، المعيشية وغيرها)./5

○ غير ذلك حدد

ملحق رقم (5): عبارة كتبها أحد النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل



قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	رقم الصفحة
	إقرار	أ
	الشكر والتقدير	ب
	ملخص اللغة العربية	ت
	ملخص اللغة الانجليزية	ج
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	مقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أهمية الدراسة	4
4.1	أهداف الدراسة	5
5.1	أسئلة الدراسة	6
6.1	فرضيات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
1.2	المحور الأول : ماهية الجريمة واتجاهاتها	9
2.2	المحور الثاني: الظروف الاقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بممارسة الجريمة والنظريات المفسرة لها	24
1.2.2	المبحث الأول: الظروف الاقتصادية وتأثيرها على إرتفاع معدلات الجريمة.	27
2.2.2	المبحث الثاني: الظروف الإجتماعية وتأثيرها على إرتفاع	51

	معدلات الجريمة.	
82	المحور الثالث: واقع الجريمة في الضفة الغربية	3.2
95	الدراسات السابقة	4.2
107	التعقيب على الدراسات السابقة (ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة)	5.2
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها		
109	مقدمة الدراسة	1.3
109	منهج الدراسة	2.3
110	مجتمع الدراسة	3.3
110	عينة الدراسة	4.3
116	اسلوب وأداة جمع البيانات	5.3
117	صدق أداة الدراسة	6.3
122	ثبات أداة الدراسة	7.3
123	المعالجة الإحصائية	9.3
الفصل الرابع: نتائج الدراسة		
125	مقدمة	1.4
125	نتائج اسئلة الدراسة وفرضياتها	2.4
133	نتائج فرضيات الدراسة	3.4
الفصل الخامس: مناقشة النتائج، الاستنتاجات والتوصيات		
175	مناقشة نتائج اسئلة الدراسة وفرضياتها	1.5
206	الاستنتاجات	2.5

208	توصيات الدراسة ومقترحاتها	3.5
قائمة المراجع والملاحق		
211	المراجع العربية	
221	المراجع الأجنبية	
223	قائمة الملاحق	
الفهرس		
271	قائمة المحتويات	
274	قائمة الأشكال	
275	قائمة الجداول	

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
31	معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين (2010-2015)	1.2
33	المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس، 2010-2015	2.2
44	التوزيع النسبي للأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مصدر المساعدة خلال (2013)	3.2
90	عدد الجرائم المرتكبة لكل 10 آلاف مواطن خلال (2014-2016)	4.2
92	مسار الجرائم الجنائية المرتكبة خلال الفترة (2013 - 2016)	5.2

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
88	أنماط الجريمة والأرقام التي سجلت في محافظات الضفة الغربية خلال عام 2014	1.2
91	نسبة الجرائم بالنسبة لعدد السكان في المحافظات لعام (2016)	2.2
109	الأعداد، والنسب المئوية لخصائص العينة الديموغرافية	1.3
115	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات تأثير الظروف الاقتصادية على ممارسة الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.	2.3
116	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات تأثير الظروف الاجتماعية على ممارسة الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية	3.3
118	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية	4.3
120	نتائج معامل الثبات لمجالات الدراسة	5.3
120	الجدول الزمني لتوزيع الاستبانة على النزلاء وإجراء المقابلة مع المدراء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.	6.3
123	الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.	1.4
124	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح	2.4

	والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية	
125	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية	3.4
127	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية مرتبة حسب الأهمية	4.4
129	نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس	5.4
130	نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير الفئة العمرية	6.4
132	نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الديانة	7.4
133	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي	8.4
134	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي	9.4
136	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات	10.4

	الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	
137	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	11.4
138	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	12.4
139	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن	13.4
140	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن	14.4
141	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المهنة	15.4
143	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المهنة	16.4
144	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المهنة	17.4
146	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات	18.4

	الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأب	
147	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب	19.4
148	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب	20.4
149	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأم	21.4
150	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأم	22.4
152	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة	23.4
153	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة	24.4
154	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية تعزى لمتغير العلاقة مع الأسرة	25.4

155	نتائج معامل الانحدار المعياري (standardized regression) للعلاقة بين متغير عدد أفراد الأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية	26.4
156	نتائج معامل الانحدار المعياري (standardized regression) للعلاقة بين متغير الدخل الشهري للأسرة ودرجة تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية	27.4
157	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير مستوى الأسرة الاقتصادي	28.4
158	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير مستوى الأسرة الاقتصادي	29.4
159	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الأسرة الاقتصادي	30.4
161	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل	31.4
162	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية يعزى لمتغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل	32.4
163	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد مرات دخول مراكز الاصلاح والتأهيل لمجال تأثير الظروف الاجتماعية على ارتفاع معدلات الجريمة	33.4